

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 30 العدد 2 2002

أبحاث

- النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين. — جاسم محمد كرم
- الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج، وطرق العلاج. — يوسف خليفة اليوسف
- الاتجاه نحو الحاسب الآلي: دراسة مقارنة حسب الجنس ومتغيرات أخرى. — إبراهيم شوقي عبدالحميد
- الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية. — يعقوب يوسف الكندري
- التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات. — محمد عبدالله المطوع
- مقابلة: مساءلة المشروع الفكري لمحمد جابر الأنصاري. — كمال الذيب

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 30 – العدد 2 – 2002

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت
E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 30 – العدد 2 – 2002

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

ما زالت أحداث العام المنصرم تثير كثيراً من الجدل المحتدم، فكما لو أن الأحداث الجسام للحادي عشر من سبتمبر عام 2001 قد فجرت القمقم، وكما لو كان بعض القوى العالمية قد أعاد تقسيم العالم على أسس جديدة، وكأن نوعاً من «الحرب الباردة» أو الريح العقيم قد عاد إلى الظهور إثر هذه الأحداث. وفي خضم هذا البحر اللجي متلاطم الأمواج أعيد إحياء دعوة قديمة مفادها قول شاعر ألماني:

الشرق شرق والغرب غرب هيهات يلتقيان.

والحقيقة أن هذه دعوة فاسدة، لأصحابها حجج ولكنها داحضة، فلقد خلق الله سبحانه وتعالى بني آدم ليعبدوه بكل عمل يقومون به **﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾** (الذاريات، الآية 56)، وليعمروا الأرض، ويتبادلوا المنافع، ويتعارفوا: **﴿إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾** (الحجرات، الآية 13)، ويتقبل بعضهم بعضاً بقبول حسن. وخلق الله نصفنا ليكون لنصفنا الآخر سكناً ومودة ورحمة. والفطرة التي فطر الله الناس عليها هي فطرة سليمة على وجه التأكيد، ولكن هذه الفطرة السليمة يفسدها تضارب المصالح وتناقض المنافع.

وعلى الرغم من التقدم التقاني الكبير والتطور الهائل الذي حدث في هذا العصر على مستوى الحضارة المادية فإن مختلف جوانب التقدم

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

الثقافي والروحي لم تواكب هذا التطور المادي على مستوى الأفراد والدول. ومن بين الأدلة على ذلك أن أي مشاهد حتى لو لم يكن مختصاً يمكنه أن يدرك كيف أصبح معظم الناس في هذا العصر يغلبون مصلحتهم الخاصة على العامة، وعندما تتضاربان فمن المؤكد أنهم سيغلبون فائدتهم الشخصية إلا قليلاً. وكأن مذهب اللذة الأبيقورية (نسبة إلى الفيلسوف اليوناني أبيقور) ومذهب المنفعة Utilitarianism الذي وضع أسسه في العصر الحديث الفيلسوف الإنجليزي «جيريمي بنثام» قد أطلا برأسيهما الكريهين بشكل بشع من جديد.

لقد أصبح التكالب شرهاً على جني ما توصلت إليه الحضارة المادية من مكتشفات واقتنائها على المستوى الفردي، كما أصبحت السياسة اقتصاداً ومصالح على المستوى الدولي، في هذا الخضم العميق ذي الأمواج المتلاطمة يعيش الإنسان البسيط مسلوب الإرادة لا حول له ولا قوة.

ولكن الإنسان خلق ببصر وبصيرة، وأدرك العقلاء والمخلصون أن مصلحة الإنسان الفرد والجماعات والدول أن يمد كل منهم الجسور مع غيره من البشر والجماعات والدول، لتبادل المنافع والرؤى والأفكار. وأيقن النابهون أن صالح المجتمع ومنفعته أهداف يجب أن نسعى إليها ونغذ السير حثيثاً نحوها.

فالإنسان إلف يؤلف؛ إنه كائن اجتماعي يألف غيره من البشر، ويألفه الآخرون كذلك، وصولاً إلى علاقات راضية مرضية بينهم، يرضون عنها ويرضى الآخرون كذلك بها، ولا ننسى أن من بين معاني «الإنسان» في اللغة العربية أنه من يأنس بغيره من الآدميين من أقرانه.

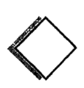
وكما هو الحال في مجالات إنسانية واجتماعية كثيرة، يأتي دور العلوم الاجتماعية على اختلاف تخصصاتها، يحدوها الأمل أن يشيع الخير بين

بني البشر، وينتشر التراحم والمودة بين شعوب العالم على اختلاف ألوانهم وتنوع مشاربهم، شريطة أن تخلص نواياهم. إن محاولة علاج مشكلات بني البشر، وبث القيم الإيجابية الخيِّرة لهما وظيفتان أساسيتان من وظائف العلوم الاجتماعية، ولا غرو أنها مهام راقية.

* * *

ونود أن نلفت انتباه قرائنا الكرام إلى إجراء تعديل شكلي في مجلة العلوم الاجتماعية، وهو ترقيم صفحات الأعداد متتالية مسلسلة بحيث يصبح المجلد هو الوحدة (وليس العدد)، وهذا التعديل مع تعديل آخر في العدد السابق وهو ترقيم الأعداد الأربعة بأعداد أربعة بدلاً من الفصول الأربعة، فضلاً عن انتقاء أفضل الأبحاث لهي وسائل لغاية أسمى، ألا وهي أن تكون مجلة العلوم الاجتماعية في مصاف المجلات العالمية.

هذا وبالله التوفيق.



النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين

جاسم محمد كرم*

ملخص: تُعد النزاعات الحدودية في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية من أكثر النزاعات حساسية وتعقيداً، ويرجع سبب ذلك إلى تأخر ظهور الحدود السياسية بين هذه الدول. وقد ناقشت هذه الدراسة إحدى هذه المشكلات وهي: موضوع الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين. وترجع جذور هذه المشكلة إلى فترة الاستعمار البريطاني في القرن التاسع عشر. وقد مر الخلاف بعدة مراحل كانت تصل في بعضها إلى حد الصدام المسلح بين الدولتين. إلا أنه بفضل حكمة قادة البلدين والجهود الطيبة لدول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فإن صوت العقل قد تغلب في النهاية لتوافق الدولتان على إحالة موضوع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية. وقد ناقشت هذه الدراسة الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني حول ثلاث جزر رئيسة هي: فشت الديبل وجزر حوار وجرادة وجزيرة جنان، بالإضافة إلى منطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية. كما ألقت هذه الدراسة الضوء على نتيجة حكم محكمة العدل الدولية الذي حكم بسيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة، وسيادة قطر على منطقة الزبارة وجزيرة جنان وحد جنان وفشت الديبل، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين.

مصطلحات أساسية: قطر، البحرين، نزاع حدودي، فشت الديبل، حوار، جرادة، الزبارة، جنان، محكمة العدل الدولية.

* قسم الجغرافية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة:

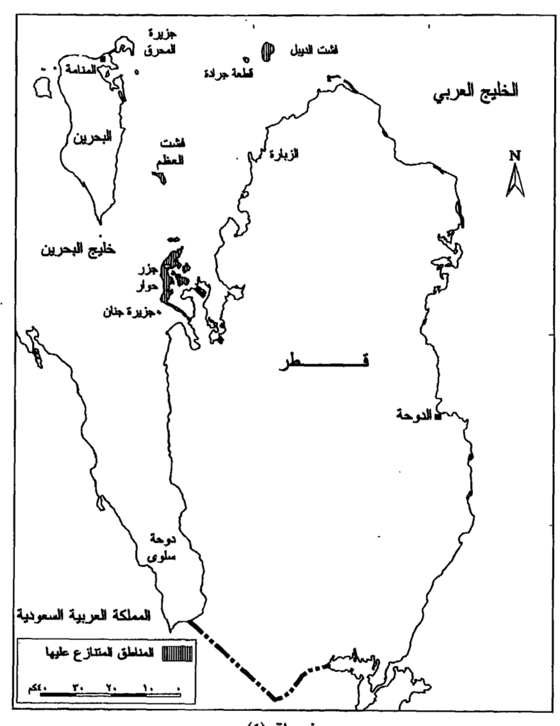
تُعد النزاعات الحدودية في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية من أكثر النزاعات حساسية وتعقيداً. ويرجع سبب ذلك إلى تأخر نشوء الدول القومية في المنطقة. والأمر الذي كان يزيد من تعقيد هذه النزاعات هو التشابكات السكانية، حيث إن فروعا من القبيلة الواحدة كانت تقطن في أكثر من دولة في الوقت نفسه. وفي الماضي كانت حدود المنطقة هي الأراضي التي تقطنها القبائل الموالية لها. وبما أن ولاء القبائل كان يتبدل بين دولة وأخرى ومن وقت إلى آخر فإن أراضي القبيلة كانت تنتقل من سيادة دولة إلى أخرى، ولا يختلف النزاع الحدودي بين قطر والبحرين في طبيعته عن النزاعات الأخرى في المنطقة مثل النزاع السعودي – الإماراتي، أو النزاع السعودي – العماني، أو النزاع السعودي – اليمني.

وكما هو معروف فإن هذه النزاعات يمكن أن تحل بطريقة ودية وفي فترة زمنية محددة إذا كانت العلاقات بين دولتي الخلاف جيدة. وعلى العكس فإن مثل هذه النزاعات يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة جداً تصل إلى حد المواجهة العسكرية. أما عن النزاع الذي نحن بصدد دراسته فقد مر بين مد وجزر، إذ أدى هذا الخلاف إلى توتر العلاقات بين الدولتين الشقيقتين في فترات كثيرة، وكاد يؤدي بهما إلى المواجهة العسكرية في إحدى المراحل. إلا أنه بفضل حكمة قادة البلدين والجهود الطيبة لدول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية فإن صوت العقل قد تغلب في النهاية لتوافق الدولتان على حل هذا النزاع بطريقة حضارية يجب أن يحتذى بها لحل مثل هذه النزاعات.

في هذه الدراسة سنناقش جذور النزاع القطري البحريني حول ثلاث جزر رئيسة هي: قشت الديبل وجزر حوار وجرادة وجزيرة جنان، بالإضافة إلى منطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية. (انظر الخريطة 1).

الإطار التاريخي للنزاع:

تتميز منطقة الخليج العربية بالموقع الجيوستراتيجي الممتاز، مما جعلها دائماً عرضة لأطماع الدول الكبرى. وحتى بداية القرن السادس عشر كان السكان الأصليون في المنطقة يسيطرون بشكل تقليدي على الملاحة في منطقة الخليج العربية. إلا أنه ابتداء من القرن السادس عشر بدأت القوى الأوروبية تهتم بهذه المنطقة الحيوية التي تعد منفذاً استراتيجياً للوصول إلى الطريق التجاري للهند.



خريطة (1)
المناطق المتنازع عليها بين دولة قطر والبحرين

وقد ظلت البرتغال تتسيد طرق التجارة في هذه المنطقة طوال القرن السادس عشر. وفي بداية القرن السابع عشر سعت بريطانيا إلى تعزيز وجودها في المنطقة حماية لمصالحها التجارية في شركة الهند الشرقية، ومن ثم أرسلت بريطانيا عدة بعثات

تأديبية بين عامي 1797–1819 لردع أعمال القرصنة التي كانت تقوم بها القبائل العربية. وقد توجت بريطانيا جهودها بالسيطرة على رأس الخيمة مقر قبيلة القواسم في عام 1891، كما وقعت اتفاقيات منفصلة مع مختلف شيوخ المنطقة (الوطن، 2001أ). ومن ضمن الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع شيوخ المنطقة تلك الموقعة في 31 مايو 1861 مع حاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة الذي أشير إليه باسم الحاكم المستقل للبحرين. وبمقتضى هذه الاتفاقية تعهد الحاكم بالامتناع عن القيام بأي أعمال عدوانية تجاه جيرانه مقابل التزام بريطانيا بتقديم الدعم اللازم لصيانة أمن البحرين وممتلكاتها ضد أي عدوان. على أن هذه الاتفاقية لم تتضمن أي مادة تحدد حدود ممتلكات البحرين.

وفي وقت لاحق من ذلك القرن وبالتحديد عام 1867 قامت البحرين بأعمال عدوانية تجاه قطر، مما جعل القائم السياسي البريطاني في الخليج يتصل بحاكم البحرين علي بن خليفة في 1868/9/6 وحاكم قطر محمد آل ثاني في 1868/9/12 من أجل توقيع اتفاقيات مع بريطانيا العظمى. وقد اعترف حاكم البحرين بأن تلك الأعمال العدوانية ارتكبت من قبل سلفه محمد بن خليفة، ولذلك فقد تعهد بتعيين وكيل لدى المقيم السياسي لبريطانيا التزاماً منه بالحفاظ على السلام في البحر ومنع الاضطرابات (الوطن، 2001أ). كما تعهد حاكم قطر بالعودة والإقامة بسلام في الدوحة وعدم دخول البحر من أجل القرصنة والأعمال العدوانية، كما تعهد برفع الأمر إلى المقيم السياسي البريطاني في حالة حدوث أي عملية عدوانية (الوطن، 2001أ). ووفق ما تقوله البحرين، فإن أحداث 1867–1868 تظهر أن دولة قطر لم تكن مستقلة بل كانت جزءاً من البحرين ثم انفصلت عنها في إدارة مستقلة عام 1868، الأمر الذي ترتبت عليه خلافات بينهما حول الحدود والفواصل الجغرافية. كما أن بريطانيا كان لها دور في تغذية الصراعات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (الوطن، 2001ب)، وبالنسبة لقطر فالأمر عكس ذلك، إذ تُعد أن اتفاقيات عام 1868 هي اعتراف رسمي لأول مرة بكيان منفصل لقطر. كما يورد القطريون بعض الوثائق التي تبين أنه عندما جاء العتوب «تجمع قبائل هاجرت من نجد وكونت العائلات التي تحكم الآن الكويت ممثلة في آل الصباح، والبحرين ممثلة في آل خليفة» وحاولوا النزول في الزبارة عام 1622، وقد منعتهم قطر من النزول فيها، فوافقوا على دفع الجزية نظير نزولهم حتى يقوموا بطرد الفرس وفتح البحرين عام 1783. وتكمل الوثائق القطرية بأن أهل قطر خرجوا مع العتوب لمحاربة الفرس في

البحرين، على أن يتقاسم أهل قطر مع العتوب جزر البحرين عند فتحها. وعندما تم طرد الفرس من البحرين بمساعدة قطرية لم يف العتوب بوعودهم إلا بقليل من المشاركة في السلطة والخيرات ومنح مناطق قليلة لقبيلة «البوكواره» وبعض الأراضي في الحد (الرأي العام، 1997)، وكما توضح قطر فإن العتوب لم يستقروا في الزبارة بل كانوا يقيمون خارج المدينة يفصلهم عن سورها المغلق أكثر من كيلومتر. وقاموا هناك ببناء قلعة «مرير» وتم تسويرها وتحصينها حتى لا يدفعوا الجزية لأهل قطر (الرأي العام، 1997)، وقد تم توسيع هذه القلعة من قبل البحرين وقويت شوكتهم وبدأوا بشن غارات ليلية على القطريين الساكنين في منطقة الزبارة. الأمر الذي أجبرهم على هجر المنطقة إلى داخل قطر. ومما ركز قدم البحرين في منطقة الزبارة ولاء عشيرة الجبر من قبيلة «النعيم» للعتوب وسكنهم في الزبارة، وهذا سبب ادعاء العتوب بالسيادة على منطقة الزبارة (الرأي العام، 1997).

وكما أوضحنا في مقدمة هذه الدراسة فإن جذور النزاع القطري البحريني تعود إلى فترات النزاعات القبلية وتغيير ولاءاتها للحكام بين فترة وأخرى، فإن أحد أسباب النزاع يعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وتحديدا عام 1895 عندما انسحب رجال قبيلة آل بن علي بزعامة الشيخ سلطان بن سلامة من البحرين إلى قطر وتحول ولاؤهم من آل خليفة إلى آل ثاني حكام قطر الذين قاموا بتكريمهم ومنحهم منطقة الزبارة (أحمد منيسي، 2001).

وقد لاقى تصرف قبيلة آل بن علي المنقلبة على البحرين وترحيب قطر بها مساندة كبيرة من قبل الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على معظم أقطار الوطن العربي في ذلك الوقت.

أما بريطانيا التي بدأت بتثبيت أقدامها في المنطقة من خلال المعاهدات واتفاقيات الحماية مع حكام المنطقة فقد حاولت تهدئة الموقف والحيلولة دون مهاجمة البحرين لقبيلة آل بن علي في منطقة الزبارة. وفي الوقت الذي رفضت فيه البحرين قبول خروج قبيلة آل بن علي عن طاعتها فإنها استاءت جداً من موقف بريطانيا المتعاطف مع الموقف القطري، مما أدى إلى توتر العلاقة بين البحرين والسلطات البريطانية (أحمد منيسي، 2001).

ومنذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا القوة البحرية المهيمنة في منطقة الخليج العربية، في حين كانت الإمبراطورية العثمانية من جانبها

تعمل على إعادة تشكيل سلطتها على مناطق واسعة من الأراضي في الجزء الجنوبي من الخليج العربي. وخلال السنوات التي أعقبت وصول العثمانيين إلى قطر كانت بريطانيا تزيد نفوذها على البحرين. وقد أدى عدم وجود خطوط واضحة للحدود بين الدول في منطقة الخليج العربية إلى خلافات ومواجهات كبيرة بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية. لذلك فقد دخلت الدولتان في مفاوضات طويلة لتحديد المناطق الواقعة تحت سلطة كل دولة منهما. وقد نجحت الدولتان في توقيع مبدئي للاتفاقية الإنجليزية العثمانية في 29 يوليو 1913. ووفقاً لهذه الاتفاقية فقد تم رسم الحدود الفاصلة بين المناطق التابعة لبريطانيا عن المناطق التابعة للدولة العثمانية، إلا أنه لم يتم التصديق النهائي على هذه الاتفاقية بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى (Dickson, 1956: 39).

وتتكون هذه المعاهدة من عشرة فصول، ويتعلق الفصل الثاني منها بدولة قطر. وتنص المادة الثانية على وصف امتداد الخط الذي يفصل أراضي العثمانيين في نجد عن شبه جزيرة قطر. وتُعد هذه الاتفاقية تحولاً في الموقف البريطاني تجاه البحرين. حيث تضمنت نصاً يقضي بتعهد الحكومة البريطانية بحماية شيخ قطر وعدم السماح بتدخل حاكم البحرين في الشئون الداخلية لقطر أو بالسماح للبحرين بضم قطر إليها. وفي المقابل أقرت الاتفاقية ملكية البحرين لجزر حوار تعويضاً لها عن ضم الزبارة إلى قطر (Dickson, 1956: 41).

النزاع الحدودي في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين:

على الرغم من التوتر الذي نجم عن كثرة المناطق المتنازع عليها في منطقة الخليج العربية فإن حكام المنطقة لم يكونوا حريصين على حل هذه النزاعات والانتهاء منها. فهذه المناطق كانت عبارة عن أراضٍ صحراوية ليس إلا، وهذا ما أدى إلى تأخر ظهور الحدود السياسية في هذه المنطقة عنها في مناطق أخرى من العالم. إلا أن ما دفع حكام هذه المنطقة إلى تسريع إنهاء ترسيم الحدود بينها وإنهاء النزاعات الحدودية، هو ظهور الثروة الهائلة المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة في الثلاثينيات من القرن الماضي. إن تسارع الاكتشافات البترولية في منطقة الخليج العربية جعل شركات البترول تولي وجهها شطر هذه المنطقة الأكثر غنى في العالم بهذا المصدر. إلا أن الشركات النفطية لا تستطيع أن تعمل في منطقة تكون محل نزاع بين دولتين. وكان لزاماً أن يتم إنهاء هذه الخلافات حتى تستطيع الشركات توقيع امتياز التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي.

وبالرجوع إلى قضية الخلاف القطري البحريني فإن ممثلي الشركات النفطية كتبوا في إبريل 1939 إلى المكتب البريطاني في الهند الذي كان مسؤولاً عن العلاقات مع الدول المحمية في الخليج يسألون عما إذا كانت جزر حوار وفشت الديبل تخصان البحرين أم قطر حتى يتسنى لشركات النفط التنسيق مع السلطة المعنية للبحث عن النفط (الخليج، 2001).

وقد لفت ممثلو الشركات النفطية انتباه المكتب البريطاني في الهند إلى موضوع امتيازات قطر النفطية بتاريخ 17 مايو 1935 وملاحظة أن حاكم البحرين قد قدم دعوى بشأن حوار. وفي 14 يوليو 1936 أجاب مكتب الهند بأنه يبدو للحكومة البريطانية أن حوار تابعة لشيخ البحرين، إلا أن محتوى تلك الاتصالات لم تنقل لحاكم قطر (الخليج، 2001).

وفي عام 1937 حاولت قطر فرض ضرائب على أبناء قبيلة النعيم الساكنة في الزبارة، وقد عارضت البحرين ذلك، حيث تدعي بأن الزبارة تابعة لها وهي تمارس عليها أعمالاً مشروعة. وقد أرسل حاكم قطر في 10 مايو 1938 رسالة احتجاج إلى الحكومة البريطانية عن الأعمال الاستفزازية لحاكم البحرين في منطقة الزبارة. وقد كتب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى حاكم قطر في 1938/5/20 ليوضح موقفه من قضية جزر حوار. وقد أخبرت الإدارة البريطانية شيخ قطر أنه على الرغم من أن البحرين لها وجود على هذه الجزر مدة طويلة ما جعلها تملك الحق في ادعائها ملكيتها فإن الإدارة البريطانية مستعدة لدراسة أي طلب رسمي يتضمن المطالبة بهذه الجزر من قبل شيخ قطر، على أن يدعم طلبه هذا بتقرير مفصل وشامل للدليل الذي يعتمد عليه. وقد رد حاكم قطر بخطاب بتاريخ 27 مايو 1938 على خطاب الوكيل السياسي البريطاني. في ذلك الخطاب أقامت قطر دعواها بملكيتها جزر حوار على مسألة القرب الجغرافي، حيث تبعد عن الحدود البحرية مسافة 17 ميلاً بحرياً أو 18، في حين تقع على مسافة ميل واحد من دولة قطر تغطيه مياه ضحلة ويمكن الوصول إليها من البر القطري في أوقات الجزر سيراً على الأقدام. وقد أوضحت قطر أن البحرين احتلت هذه الجزر في الآونة الأخيرة، في حين أنها كانت تابعة لقطر، الأمر الذي دفع بقطر إلى تقديم الشكوى والاحتجاج (الزمان، 2000).

وبتاريخ 1939/1/3 قدمت البحرين طلباً مضاداً إلى الوكيل السياسي البريطاني تدحض فيه مطالب قطر في جزر حوار. وقد استندت البحرين في دعواها إلى أن الرعايا البحرينيين سكنوا حوار بعد فترة قصيرة من فتح آل خليفة للبحرين عام 1783.

وكانت العائلات الرئيسة التي تسكن حوار من قبيلة الدواسر التي كان مقرها البحرين، ولم يسكن حوار أحد من رعايا قطر. كما مارست البحرين السلطة القضائية على رعاياها في الجزيرة، فكانت المنازعات التي تحدث بين السكان تعرض على حاكم البحرين.

وفي 30 مارس 1939 قدم حاكم قطر تعليقاته بشأن مطالب البحرين المضادة إلى الوكيل السياسي، كما طلب شيخ قطر وقف النشاطات والتدخلات من قبل حكومة البحرين في جزر حوار لحين حسم الموضوع من قبل حكومة بريطانيا (الزمان، 2000).

وقد درست بريطانيا ادعاءات كل طرف حول موضوع جزر حوار، وقد حسمت بريطانيا القضية في 11 يوليو 1939 عندما قررت أن جزر حوار تتبع البحرين، كما أصدرت بريطانيا لاحقاً قراراً في عام 1947 يقضي بتبعية فشت الديبل وقطعة جراده إلى البحرين أيضاً. وفي مايو 1946 سعت شركة البحرين للبترول المحدودة إلى الحصول على تصريح للقيام بالحفر في عدة مناطق من الجرف القاري، عدت الحكومة البريطانية أن بعضها قد يكون تابعاً لقطر، وبناءً عليه لم يمنح هذا التصريح لحين تقسيم قاع البحر بين الدولتين (الوطن، 2001أ). وبعد دراسة الموضوع فإن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين قام بإرسال خطاب إلى حكام قطر والبحرين يوضح فيه الخط الفاصل للجرف القاري. وقد كانت للبحرين حقوق سيادية في مناطق فشت الديبل وقطعة جرادة والتي لا ينبغي حسبانها جزراً لها مياه إقليمية، بالإضافة إلى مجموعة جزر حوار في الوقت الذي لوحظ فيه أن جزر جنان لا تُعد متضمنة في مجموعة جزر حوار (الوطن، 2001أ).

تطورات الخلاف الحدودي بعد استقلال الدولتين عام 1971:

شهدت فترة الستينيات من القرن العشرين محاولات قطرية لعرض موضوع الخلاف حول جزر حوار وقطعة جرادة وفشت الديبل على التحكيم الدولي. ولذلك فقد طلبت قطر في عام 1965 من بريطانيا التي كانت مهيمنة على قطر والبحرين في ذلك الوقت القيام بذلك. وقد اتخذت بريطانيا خطوات معينة في اتجاه البدء في التحكيم، إلا أن العملية توقفت بسبب رفض البحرين عرض مسألة السيادة على حوار على التحكيم. وفي أواخر الستينيات من القرن الماضي بذلت الجهود للتوصل إلى اتفاقية حول تحديد المياه الإقليمية بين الدولتين، ولكن تلك الجهود أخفقت هي الأخرى لرفض البحرين تضمين مسألة حوار في المفاوضات (الرأي العام، 2000أ).

وبعد استقلال الدولتين في عام 1971 عملت كل من قطر والبحرين على فتح صفحة جديدة في ملف العلاقات الثنائية تقوم على أساس الروح الأخوية لإيجاد أفضل السبل لحل الخلافات القائمة بينهما بشأن مناطق النزاع المذكورة سابقاً. وقد طرحت عدة وسائل لإنهاء الخلاف مثل إجراء حوار أخوي مباشر بين الدولتين واللجوء إلى تحكيم دولي، وأخيراً طلب وساطة من المملكة العربية السعودية التي تكن لها الدولتان كل التقدير والاحترام. ولكن لم تتم الموافقة على الطريقة التي يتم بها حل المسألة. وفي وقت لاحق عرضت قطر أن تنشأ جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية مقابل جزيرة حوار وعرضت إبرام اتفاقية تعاون اقتصادية في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق موضوع الخلاف، مع احتفاظ كل طرف بموقفه بالنسبة لموضوع السيادة كما هو مبين في المكاتبات المتبادلة بينهما في هذا الشأن، وذلك إلى أن يتم الاتفاق على تسوية الموضوع وفقاً للقانون الدولي وأحكام هيئات التحكيم الدولية (الرأي العام، 1997). كما تقدمت قطر باقتراح إنشاء جسر يصل بينها وبين البحرين تدليلاً على الرغبة في حل النزاع بالطرق الودية (الوطن، 2000أ) وقد قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض من قبل البحرين. وفي عام 1976 اتفقت قطر والبحرين على توسيط المملكة العربية السعودية بينهما، وبالفعل قبلت المملكة العربية السعودية القيام بهذا الدور البالغ الأهمية (الوطن، 2000ب).

وفي عام 1978 تم التوصل إلى إطار للتسوية ينص على أن تجرى المفاوضات اللازمة لفض الخلاف ودياً بين الطرفين بحضور ممثل المملكة العربية السعودية. وأن يتعهد كل طرف من تاريخه بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يعزز مركزه القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر أو يغير الوضع الحالي بالنسبة لموضوعات الخلاف. ويُعد أي تصرف من هذا القبيل كأن لم يكن ولا يترتب عليه أي أثر قانوني في هذا الشأن (الرأي العام، 1997).

بدوره قام مجلس التعاون الخليجي بجهود حقيقية لتقريب وجهة نظر الدولتين. ففي عام 1982 صدر قرار عن المجلس الوزاري لدول الخليج العربية تضمن الطلب من المملكة العربية السعودية استئناف المساعي الحميدة فوراً من أجل إنهاء الخلاف بين البلدين. وقد طلب المجلس الوزاري التزام الطرفين بتجميد الوضع، وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلاف، ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين، وعدم اللجوء إلى الإثارة وتأكيد استمرار العلاقات الأخوية (الوطن، 2001أ).

وحينما حاولت الدولتان الالتزام بالإطار العام للتسوية وقعت بعض الأحداث التي عدها أحد الطرفين أعمالاً استفزازية، ففي مارس 1982 أذاع راديو البحرين أن سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين قام بتدشين سفينة حربية بحرينية باسم «حوار». وفي اليوم نفسه أذاع راديو البحرين إعلاناً عن قيام وحدات خفر السواحل البحرينية بإجراء مناورات بالذخيرة الحية في منطقة فشت الديبل التي تشكل إحدى مناطق الخلاف بين الدولتين (أحمد منيسي، 2001).

وقد أثارت هذه التصرفات حفيظة السلطات القطرية، مما جعلها تصدر بيانات تحتج فيها على هذا العمل من جانب البحرين، الأمر الذي جعل المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون يدرج هذا الموضوع على جدول أعمال اجتماعه في 1982/3/8. وقد صدر قرار من المجلس الوزاري بعدم اتخاذ أي إجراءات استفزازية بين الدولتين (أحمد منيسي، 2001).

وفي وقت تالٍ قامت البحرين ببناء قصر في جزيرة حوار يعود إلى ولي عهد البحرين (الأمير الحالي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة) (الرأي العام، 2000أ).

وبعد أن ساد الهدوء في العلاقات بين الدولتين فترة قصيرة من الزمن عاد إلى الاشتعال مرة أخرى إثر إعلان البحرين رسمياً في 1984/1/20 عن عزمها إجراء دراسات لتنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ردم منطقة فشت العظم البحرية، وذلك بالتعاون مع بعض الشركات العالمية. وقد عدت قطر أن ذلك يعد خرقاً واضحاً لاتفاق عام 1978 الذي قضى بالتزام الطرفين بعدم الإخلال بالأوضاع الحالية لحين الانتهاء من تسوية الموضوع نهائياً (أحمد منيسي، 2001). كما قامت البحرين ببناء منارة في قطعة جرادة ووضعت بجانبها منصة عائمة يستخدمها الأفراد لأغراض خفر السواحل. هذه الأعمال قوبلت بالاحتجاج القطري وإبلاغ المملكة العربية السعودية بذلك رسمياً كونها الدولة المتولية لمهمة الوساطة (الرأي العام، 1997).

وفي ديسمبر 1985 أصدرت البحرين قراراً يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري على أن تكون محظورة بصفة دائمة وبحيث تغطي المجال الجوي في منطقة تقع في شمال غرب قطر، وتشمل كذلك جزر «حوار» وجزءاً كبيراً من الجرف القاري القطري، بل تمتد داخل مياهها الإقليمية في بعض الأماكن. وقد احتجت قطر رسمياً على هذا الخرق لمبادئ التسوية بين الدولتين، وقد أصدرت مذكرة رسمية

شديدة اللهجة وطالبت البحرين بسحب قرارها المذكور (أحمد منيسي، 2001). وفي تطور خطر للقضية أعلنت البحرين أنها عهدت إلى شركات أجنبية تحويل جزيرة فشت الديبل إلى جزيرة اصطناعية لتجعل منها مركزاً لخفر السواحل البحرينية. وإزاء ذلك قامت قطر في 1986/4/26 بإرسال أربع طائرات مروحية إلى جزيرة فشت الديبل واحتلت الجزيرة واعتقلت ثلاثين شخصاً كانوا موجودين فيها (الرأي العام، 2000أ). وكاد هذا المنحى الخطر يتسبب في حدوث صراع مسلح بين الدولتين لولا جهود الوساطة السعودية والعمانية التي تمكنت من تطويق الأزمة. وقد اقترحت المملكة العربية السعودية خطة عمل وافق عليها الطرفان بعد محادثات مضنية تقضي بانسحاب قوات الجانبين إلى ما كانت عليه قبل يوم 26 إبريل 1986. وتم الاتفاق بين البلدين على عدم السماح بالدخول إلى جزيرة «فشت الديبل» و«حوار» سوى لصيادي البحرين ورجال خفر سواحلها (أحمد منيسي، 2001).

وبعد تلك الحادثة ساد الهدوء علاقات الدولتين. وفي ديسمبر 1987 أعلنت المملكة العربية السعودية أن الطرفين وافقا على إحالة موضوع الخلاف القائم بينهما إلى محكمة العدل الدولية، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة المملكة العربية السعودية لبحث الإجراءات التي يتم بمقتضاها تنفيذ التزام الدولتين بعرض موضوعات خلافهما على محكمة العدل الدولية، وقد عقدت اللجنة الثلاثية عدة اجتماعات لم تسفر عن أي اتفاق بسبب إصرار البحرين على الأمور التالية:

1 – الإصرار على أن السيادة على جزر حوار للبحرين أمر حسمه القرار البريطاني عام 1939، لهذا فهو خارج موضوع الخلاف.

2 – ادعاء البحرين أنها دولة أرخبيلية وأن حدودها البحرية يجب أن ترسم على أساس الخطوط الأرخبيلية المستقيمة، الأمر الذي يؤدي إلى دخول معظم المساحة البحرية بين قطر والبحرين تحت سيادة البحرين، وبحيث تمتد حدود البحرين البحرية إلى نهاية فشت العظم وقطعة الشجرة بحسبان أن فشت العظم يُعد حسب قول البحرين امتداداً لإقليمها البري (حسن أبو طالب، 2001).

وبدخول منطقة الخليج العربية قمة الفوران إثر الاجتياح العراقي لدولة الكويت واستشعاراً من دول المنطقة بالتهديد الجديد الذي قد يعصف بكياناتها، فقد كثفت المملكة العربية السعودية من جهود الوساطة لحل النزاع القطري البحريني لكي تتفرغ دول المنطقة لمواجهة الخطر العراقي. وخلال اجتماع قمة دول مجلس

التعاون في ديسمبر 1990، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تجمع بين وزيري خارجية قطر والبحرين، حيث تم الاتفاق على ثلاثة بنود رئيسة تمهد الطريق للوصول إلى حل نهائي للنزاع. وتضمن الاتفاق التالي:

1 – استمرار مساعي الملك فهد بن عبدالعزيز للوساطة بين البلدين حتى مايو 1991.

2 – التأكيد على الاتفاقيات التي تمت بين البلدين خلال الفترة السابقة.

3 – إذا تم التوصل إلى حل أخوي مقبول من الطرفين يتم سحب القضية من التحكيم (أحمد منيسي، 2001).

وقد أعدت دولة البحرين مشروعها الأول والثاني استجابة للاتفاقية الخاصة التي تم التوصل إليها في ديسمبر 1987. إلا أن المشروع البحريني استبعد موضوع حوار والطلب من قطر إقرار الصفة القانونية للبحرين بوصفها دولة أرخبيلية. كذلك أضافت البحرين موضوع «الزبارة». وبالطبع فإن هذين المشروعين كانا يفرضان أحكاماً مسبقة على محكمة العدل الدولية، ولاحقاً قدمت البحرين مشروعها الثالث الذي رحبت به قطر والذي ينص على ما يلي:

«يطلب الطرفان من المحكمة أن تقرر أياً من الأمور المتعلقة بالحقوق القانونية أو المصالح الأخرى التي قد يكون مختلفاً عليها بين الدولتين، وعليه يتم رسم خط حدود بحري واحد بين المناطق البحرية التي تعلو قاع البحر لكل منهما» (الرأي العام، 1997).

وقد قبلت قطر بالمشروع بشرط تعديل نص المشروع، إذ إنه يشكل دعوة مفتوحة لأي من الدولتين للمطالبة بالحقوق الإقليمية أو الحقوق القانونية أو المصالح التي قد يكون مختلفاً عليها بينهما كما جاء في نص المشروع، ولا شك في أن هذا النص لا يتفق وحق سيادة الدول على إقليمها، ذلك الحق المطلق الذي يتعارض مع إمكان أن يكون أي جزء من إقليمها بما في ذلك عاصمة الدولة مثلاً عرضة للمطالبة (الرأي العام، 1997).

وتأسيساً على ما تقدم عنيت قطر في تعديلها للمشروع بتقديم الموضوع إلى محكمة العدل الدولية. وبعد فوات المهلة وعلى أثر تعثر جهود الوساطة السعودية قررت قطر تقديم طلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية في 8 يوليو 1991 للنظر في قضية النزاع بينها وبين دولة البحرين.

الإجراءات القانونية ومطالبات الطرفين:

في 8 يوليو 1991 قدمت دولة قطر في سجل محكمة العدل الدولية طلباً يقيم إجراءات قانونية ضد البحرين بسبب خلافات معينة بين الدولتين تتعلق بالسيادة على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة، وترسيم مناطق الحدود البحرية للدولتين. وفي هذا الطلب أقرت دولة قطر اختصاص المحكمة بالنظر في ذلك الخلاف بمقتضى الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الأطراف في ديسمبر 1987 وديسمبر 1990. وإن موضوع التزام اختصاص المحكمة ومجاله تم تحديده طبقاً لمقدم الطلب بالصيغة التي اقترحتها البحرين على دولة قطر في 26 ديسمبر 1988، وقبلت بها قطر في ديسمبر 1990 التي يشار إليها فيما يلي بالصيغة البحرينية وفي الخطابات بتاريخي 14 يوليو و18 أغسطس 1991 (الخليج، 2001).

وقد اعترضت البحرين على الطلب القطري وطلبت من محكمة العدل الدولية عدم قيده في سجل القضايا أو إعطائه رقماً أو اسماً. ولكن المحكمة رفضت الطلب البحريني وسجلت الطلب القطري في سجل القضايا وأعطت الدعوى اسماً ورقماً (حسن أبو طالب، 2001).

ونتيجة لذلك قررت محكمة العدل أن تنظر في موضوع اختصاصها في هذه القضية، وطلبت من حكومة قطر أن تتقدم بمذكرة في هذا الشأن في 1992/2/10، ومن حكومة البحرين أن تتقدم بمذكرة أخرى في 1992/6/11. وقد تقدمت قطر بمذكرتها في الموعد المحدد لذلك (الرأي العام، 1997).

في الأول من يوليو عام 1994 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الأول في شأن اختصاصها بناء على تبادل الخطابات بين خادم الحرمين الشريفين وأمير دولة قطر في 1987/12/9 و1987/12/21، وبين خادم الحرمين الشريفين وأمير البحرين في 1987/12/19 و1987/12/26، والوثيقة التي جاءت تحت عنوان «محاضر الاجتماعات» التي وقع عليها في الدوحة في 1990/12/25 وزراء خارجية كل من قطر والبحرين والمملكة العربية السعودية كونها اتفاقيات دولية قد صنعت حقوقاً والتزامات للأطراف. وبمقتضى هذه الاتفاقيات تعهدت الأطراف بإحالة مجمل الخلاف إلى المحكمة كما تم تحديده في الصيغة البحرينية. ولاحظت المحكمة أن أمامها طلباً مقدماً من دولة قطر يحدد دعاوى معينة للدولة فيما يتعلق بتلك الصيغة. وقررت المحكمة منح الطرفين مهلة خمسة أشهر تنتهي في 1994/11/30 ليتقدما خلالها بجميع موضوعات النزاع بإجراء مشترك أو منفرد (الوطن، 2001أ).

وفي 1994/11/30 تقدمت قطر إلى محكمة العدل الدولية بإجراء منفرد ضمنته جميع موضوعات النزاع. وبناءً عليه فقد أصدرت محكمة العدل الدولية في 2/15/ 1995 حكمها باختصاصها بنظر النزاع بين دولتي قطر والبحرين وقبول الطلب القطري المنفرد الذي تقدمت به إلى المحكمة في 1994/11/30. وبعد ذلك بشهرين وبالتحديد في 1995/4/28 أصدرت المحكمة أمراً إلى الطرفين لتقديم مرافعاتهما المكتوبة إليها في موعد أقصاه 1996/2/29. وقد طلبت البحرين من المحكمة تأجيل موعد تقديم المرافعات المكتوبة حتى 1996/11/30. وبعد وقوف المحكمة على وجهة نظر الطرفين أصدرت أمراً بأن يكون الموعد الجديد لتقديم المرافعات المكتوبة هو 1996/9/30 (الرأي العام، 1997).

وبالفعل نفذت الدولتان أمر المحكمة وأودعت كل منهما مرافعاتها المكتوبة لدى محكمة العدل الدولية. وفي 1996/10/28 اجتمع رئيس محكمة العدل الدولية مع وكيلي الحكومتين للوقوف على وجهة نظر كل منهما في شأن موعد تقديم الردود على المرافعات المكتوبة. وأخيراً قررت المحكمة أن يكون الثالث من ديسمبر 1997 هو آخر موعد لتقديم الردود على المرافعات المكتوبة (الرأي العام، 1997).

وقد أبلغت البحرين المحكمة في 1997/9/25 أنها تطعن في صحة 81 وثيقة قدمتها قطر مع مذكرتها. وفي 8 أكتوبر 1997 أعلنت قطر أن الوقت قد فات على تضمين الاعتراضات البحرينية في مذكرتها المضادة، ثم أوضحت البحرين أن استخدام قطر لوثائق مزورة أثار صعوبات إجرائية من شأنها أن تؤثر في حسن سير القضية، ولاحظت أن المسألة المتعلقة بأصالة الوثائق المشار إليها هي من الناحية المنطقية امتحان لمدى تأثيرها أو قيمتها. وبعد تقديم المذكرات المضادة في 1997/12/23 طعنت البحرين أيضاً في مصداقية وثيقة أخرى مرفقة بالمذكرة القطرية المضادة. وإضافة إلى ذلك أكدت البحرين الحاجة إلى أن تبت المحكمة في مصداقية تلك الوثائق (الرأي العام، 2001ب). وبناءً عليه فقد أمرت المحكمة في 1998/3/30 بأن يقدم كل طرف رده حول وقائع هذا الموضوع في 1999/3/30. كما طلبت المحكمة من قطر أن تقدم تقريراً مؤقتاً وبأكبر قدر ممكن من الشمولية والاختصار حول مصداقية كل وثيقة من الوثائق المطعون في صحتها، وذلك بحلول 1998/9/30. كما طلبت المحكمة من قطر أن يحتوي ردها على موقفها التفصيلي من المسألة وأن يتضمن الرد البحريني ملاحظاته على التقرير القطري (الرأي العام، 2001ب).

وقد أوردت قطر تقريرها الذي قدمته في 1998/9/30 أنها تسحب الوثائق المتنازع عليها في هذه القضية. وأوضحت في التقرير الذي أُرفق بشهادات أربعة خبراء أن هناك آراءً مختلفة حول صحة الوثائق ليس بين الطرفين فقط وإنما بين الخبراء القطريين أنفسهم، وأنه فيما يتعلق بالتمسك التاريخي لمحتويات تلك الوثائق، فقد وجد الخبراء الذين استشارتهم قطر أن تأكيدات البحرين تتضمن تشويهات مبالغ فيها للحقائق. وأوضحت قطر أنها اتخذت قرارها بعدم الاعتماد على تلك الوثائق حتى تتمكن المحكمة من معالجة وقائع القضية من دون أي تعقيدات إجرائية أخرى (عبدالله المسلماني، 2000).

وفي 1999/2/17 أعلنت المحكمة أن قطر قررت استثناء 82 وثيقة كانت أرفقتها بمذكراتها المكتوبة (عبدالله المسلماني، 2000).

مطالب الدولتين:

تختلف المطالبات النهائية لكل دولة على النحو التالي:

أولاً – مطالب قطر:

طالبت دولة قطر من محكمة العدل الدولية رفض جميع الدعاوى والمطالبات المضادة المرفوعة من دولة البحرين. وطالبت قطر أن تحكم المحكمة وتعلن – وفقاً للقانون الدولي – ما يلي:

1 – سيادة دولة قطر على جزر حوار.

2 – سيادة دولة قطر على فشت الديبل وقطعة جرادة (اللتين تظهران عند حدوث الجزر).

3 – إن دولة البحرين ليس لديها أي سيادة على جزيرة جنان.

4 – إن دولة البحرين ليس لها سيادة على منطقة الزبارة.

5 – إن دعوى البحرين فيما يتعلق بحدود الأرخبيل ومغاصات صيد اللؤلؤ والأسماك ستكون غير ملائمة مع عرض ترسيم الحدود البحرية في هذه الحالة.

6 – رسم الخط البحري الأوحد بين المناطق البحرية لقاع البحر وطبقة الأرض الواقعة تحت التربة مباشرة والمياه المجاورة التي تتعلق على التوالي بقطر والبحرين على أساس أن الزبارة وجزر حوار وجزيرة جنان تتعلقان بدولة قطر وليس دولة البحرين (الوطن، 2001أ).

ثانياً – مطالب البحرين:

باسم حكومة البحرين وبالنظر إلى الحقائق والمداولات التي قدمتها في مذكراتها ومذكرات الرد على مذكرات قطر وفي جلسات الاستماع الحالية فإن دولة البحرين ترجو من المحكمة رفض جميع الدعاوى والمطالبات القطرية المضادة وأن تحكم المحكمة وتعلن ما يلي:

1 – سيادة البحرين على منطقة الزبارة.

2 – سيادة البحرين على جزر حوار التي تضم جنان وحد جنان.

3 – بسبب سيادة البحرين على جميع الجزر والمناطق الأخرى بما فيها فشت الديبل وقطعة جرادة التي تكون الأرخبيل البحريني فإن الحدود البحرية بين البحرين ودولة قطر هي كما وصفت في الجزء الثاني من مذكرة البحرين، ولخطوط الترسيم التي اقترحها كل من الجانبين (الوطن، 2001أ).

حكم محكمة العدل الدولية:

في بداية الحكم حددت المحكمة الإطارين الجغرافي والتاريخي للمنطقة، فتبعاً للإطار الجغرافي فقد لاحظت المحكمة أن دولتي قطر والبحرين تقعان معاً في الجزء الجنوبي من الخليج العربي في منتصف المسافة بين شط العرب في الشمال الغربي ومضيق هرمز في الجنوب الشرقي. وتمتد دولة قطر شمالاً إلى الغرب من الخليج الذي يعرف بدوحة سلوى وإلى الشرق من المنطقة التي تقع إلى الجنوب من خور العيديد. والدوحة هي العاصمة. وأن البحرين تتألف من عدة جزر وجزر صغيرة وفشوت تقع قبالة السواحل الشرقية والغربية من الجزيرة الرئيسة «عوالي» وعاصمتها المنامة. أما الزبارة فتقع على الساحل الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر قبالة الجزيرة الرئيسة في البحرين. وتقع جزر حوار بشكل مباشر بالقرب من الجزء الأوسط من الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر إلى الجنوب الشرقي من جزيرة البحرين الأم على مسافة عشرة أميال بحرية من البحرين. وأن جزيرة جنان تقع قبالة الحافة الجنوبية الغربية من جزيرة حوار. وتُعد فشت الديبل وقطعة جرادة من بين الفشوت البحرية التي تقع قبالة الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر وإلى الشمال الشرقي من جزيرة البحرين (الخليج، 2001). أما فيما يخص الإطار التاريخي فقد قدمت المحكمة تقريراً مختصراً للتاريخ المعقد والذي يشكل خلفية للنزاع بين الطرفين. وقد تم ذكر جزء كبير من هذه الخلفية التاريخية في بداية هذه الدراسة.

أولاً: السيادة على الزبارة:

لاحظت المحكمة أن الدولتين اتفقتا على أن آل خليفة احتلوا الزبارة في حدود عام 1760 وأنه بعد عدة سنوات أقاموا في البحرين ولكنهم لم يقروا الوضع القانوني الذي ساد بعد ذلك والذي توج بأحداث عام 1937. وقد وجدت المحكمة بعد ذلك أن الحكام الجدد للبحرين لم يكونوا في موقف القيام بأعمال مباشرة تتعلق بالسلطة في الزبارة. وتقول البحرين بأن سيادتها على الزبارة قائمة من خلال التحالف القبلي مع قبيلة «النعيم» الموالية لها على الرغم من أنهم قاموا في نهاية القرن الثامن عشر بنقل مقر حكومتهم إلى جزر البحرين. والمحكمة لا تقبل هذه الحجة.

كما تلاحظ المحكمة أن المعاهدات الموقعة ولكن غير مصدق عليها قد تشكل تعبيراً وثيقاً للتفاهم بين الأطراف المعنية خلال فترة توقيعها. كما تلاحظ المحكمة أن المادة 11 من المعاهدة الأنجلوعثمانية لعام 1913 الموقعة في 1914/3/9 قد أقرت في العام نفسه، والأطراف المشتركة في تلك المعاهدة لم تكن تأمل في أي سلطة على أي مناطق أخرى سوى شبه جزيرة قطر. وبسبب ما سبق تجد المحكمة أنه لا يمكن أن تقبل وجهة نظر البحرين بأن بريطانيا العظمى عدت دوما الزبارة تابعة للبحرين. وفي الحقيقة فإنه في عام 1937 لم تُعد بريطانيا أن للبحرين أي سيادة على الزبارة. وبناءً عليه فقد قررت المحكمة بالإجماع سيادة دولة قطر على الزبارة (الوطن، 2001أ).

ثانياً: السيادة على جزر حوار:

بدأت المحكمة النظر في صلاحية القرار البريطاني لعام 1939 من حيث إنه يشكل قراراً تحكيمياً. وتلاحظ المحكمة في هذا الخصوص أن كلمة تحكيم لأغراض القانون الدولي العام تشير عادة إلى تسوية الخلافات بين الدول عن طريق قضاة من اختيارها على أساس احترام القانون. وقد تأكدت هذه الصياغة في عمل لجنة القانون الدولي التي حفظت القضية، حيث قررت الأطراف أن القرار المطلوب يجب اتخاذه مراعاة للعدالة. وتلاحظ المحكمة أنه في مسألة حوار لم يتم اتفاق الطرفين على تقديم قضيتهما إلى محكمة تحكيمية مؤلفة من قضاة من اختيارهما يصدرون حكمهم على أساس القانون أو مراعاة العدالة. وبناءً عليه فإن القرار الذي بمقتضاه قررت الحكومة البريطانية في عام 1939 أن جزر حوار تتبع البحرين لا يشكل قراراً تحكيمياً دولياً، ولكن مع ذلك فإنه لا يعني أن القرار خالٍ من الأثر القانوني. ومن أجل تحديد الأثر القانوني للقرار البريطاني لعام 1939 فإن المحكمة تشير إلى

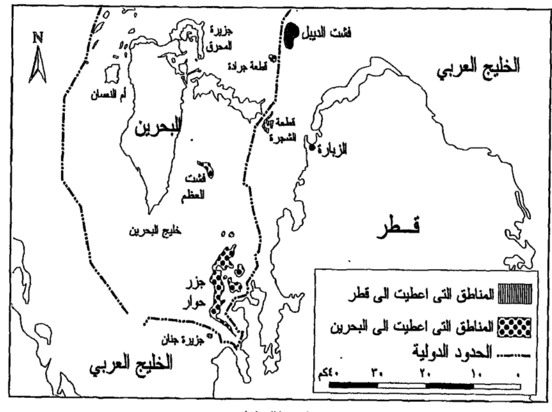
الأحداث التي سبق وتبعت اتخاذه مباشرة، وبخاصة أن قطر تشكك في صلاحية القرار البريطاني لعام 1939 وتدفع بأنها لم تعط مطلقاً موافقتها على قيام الحكومة البريطانية بتقرير مسألة جزر حوار.

وتلاحظ المحكمة أنه عقب تبادل الخطابات في تاريخي 10 و1938/5/20 وافق حاكم قطر في 1938/5/27 على أن يعهد إلى الحكومة البريطانية بمسألة جزر حوار، ووافق مثل حاكم البحرين على المشاركة في الإجراءات المؤدية إلى قرار 1939. وبناءً عليه فإن حق الحكومة البريطانية في اتخاذ القرار المتعلق بجزر حوار مستمد من هاتين الموافقتين.

وذكرت المحكمة أن قرار 1939 ليس قراراً تحكيمياً صادراً بناء على استكمال الإجراءات التحكيمية. ولا يعني أنه خال من الأثر القانوني بل على العكس فإن المرافعات والخاصة بتبادل الخطابات المشار إليها آنفاً تظهر أن البحرين وقطر وافقتا على تسوية الحكومة البريطانية لنزاعهما حول جزر حوار. ويجب لذلك اعتبار قرار 1939 قراراً ملزماً منذ البداية بالنسبة للبلدين، ويستمر في كونه ملزماً للبلدين بعد عام 1971 عندما استقلتا عن بريطانيا. لذلك قررت المحكمة بأكثرية 12 صوتاً مقابل 5 سيادة البحرين على جزر حوار. كما قررت بالإجماع أن لسفن قطر حق التمتع بالمرور السلمي في المياه الإقليمية للبحرين والتي تفصل جزر حوار عن الجزر البحرينية الأخرى، والذي يكفله القانون الدولي المتعارف عليه (الوطن، 2001أ).

ثالثاً: السيادة على جزيرة جنان:

تقع الجزيرة على مسافة ميل وميلين بحريين قبالة الساحل الجنوبي لجزيرة حوار (انظر الخريطة 2). وبعد دراسة مرافعات الطرفين بدأت المحكمة بالنظر في تأثيرات القرار البريطاني لعام 1939 حول مسألة السيادة على جزيرة جنان. ولاحظت المحكمة أنه لم يرد ذكر لجزيرة جنان في القرار المذكور، ولم يتم تحديد ماذا يمكن فهمه من تعبير جزر حوار. وقد دفعت البحرين بأن جنان هي جزء من جزيرة حوار التي تندمج معها في جزيرة واحدة وقت الجزر، في حين تدفع قطر بأنها غير مشمولة في القرار البريطاني لعام 1939. واعتمدت قطر على قرار للحكومة البريطانية في عام 1947 والذي يتعلق بترسيم قاع البحر بين البلدين. وأشارت البحرين إلى أنها قدمت أربع قوائم إلى الحكومة البريطانية في إبريل 1936 وأغسطس 1937 ومايو 1938 ويوليو 1946 فيما يتعلق بتشكيل جزر حوار.



خريطة (2)

ترسيم الحدود البحرية بين قطر والبحرين وفقا لحكم محكمة العدل الدولية

وقد لاحظت المحكمة أن القوائم الثلاث المقدمة قبل عام 1939 من البحرين إلى الحكومة البريطانية بخصوص تشكيل مجموعة جزر حوار غير متطابقة. وأن جزيرة جنان تظهر بالاسم في واحدة فقط من القوائم الثلاث. أما القائمة الرابعة التي تعد مختلفة عن القوائم الثلاث السابقة فإنها تقدم إشارة واضحة لجزيرة جنان، إلا أنها قدمت للحكومة البريطانية فقط في عام 1946، أي بعد عدة أعوام من صدور قرار 1939، ومن ثم لا يمكن استخلاص استنتاج محدد من هذه القوائم المختلفة.

وقد ذكرت المحكمة أن رسالة المعتمد البريطاني المؤرخة في 1947/12/23 إلى حاكمي الدولتين بخصوص ترسيم قاع البحر بينهما ذكرت في الجملة الأخيرة من الفقرة الرابعة من هذه الخطابات أن جزيرة جنان ليست معتبرة بوصفها متضمنة في جزر مجموعة حوار، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية لم تعترف بأن شيخ البحرين له حقوق سيادية على هذه الجزيرة. وعدَّت عند تحديد النقاط المثبتة في الفقرة الخامسة من الخطابات وفي رسم الخريطة أن جنان تنتمي إلى قطر.

وتعد المحكمة أن الحكومة البريطانية وفرت خلال سير تلك الإجراءات تفسيراً مسؤولاً للقرار 1939 وللوضع الناشئ عنه. واحتراماً من المحكمة لجميع ما سبق فإنها لا تقبل مرافعة البحرين بأن بريطانيا اعترفت في عام 1939 بسيادتها على جزيرة جنان بوصفها جزءاً من حوار. وبناءً عليه فقد صوتت المحكمة بأكثرية ثلاثة عشر صوتاً مقابل أربعة أصوات بأن لقطر السيادة على جزيرة جنان، بما في ذلك حد جنان على أساس القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في عام 1939 حسبما فسر في عام 1947 (الخليج، 2001).

رابعاً: السيادة على قطعة جرادة:

كان الاختلاف حول هذه القطعة بأنها جزيرة وفقاً للتصور البحريني، وهي فشت يظهر عند الجزر فقط بناء على ادعاء قطر. وذكرت المحكمة أن تعريف الجزيرة هو أنها منطقة من اليابسة تحيط بها المياه، وهي فوق المياه في حالة المد. وقد رأت المحكمة أن الخبراء المعينين من جانب قطر لم يؤكدوا بشكل علمي أن قطعة جرادة هي فشت يظهر عند الجزر. وعلى هذه الأسس فإن المحكمة تخلص إلى أن الملامح البحرية لقطعة جرادة تفي بالمقاييس المشار إليها وأنها جزيرة موضع اعتبار لرسم الخط المتساوي الأبعاد. وفي الحالة الحاضرة وبأخذ حجم قطعة جرادة في عين الاعتبار فإن الأنشطة التي قامت بها البحرين على الجزيرة يجب أن تُعد كافية لدعم سيادة البحرين عليها. وبناءً عليه صوتت المحكمة بأكثرية أربعة عشر صوتاً مقابل خمسة أن للبحرين السيادة على قطعة جرادة (السياسة، 2001).

خامساً: السيادة على فشت الديبل:

وافق الطرفان البحريني والقطري على أن فشت الديبل فشت يظهر عند الجزر ويختفي عند المد. والخلاف بين الطرفين يتعلق بملاءمة الفشوت، حيث تراها قطر غير ملائمة، فيما تجادل البحرين بأن فشوت الجزر هي بطبيعتها أراضٍ، وبناء عليه فإنها ملائمة وفقاً للقاعدة المتعلقة بحيازة الأرض، ومهما كان موقعها فإن فشوت الجزر هي دائماً خاضعة للقانون الذي يحكم الحيازة والحفاظ على السيادة الإقليمية. والواضح أنه لا يوجد في معاهدة القانون الدولي أي بند حول إذا ما كانت فشوت حالة الجزر يمكن حسبانها «أراضي». وهناك فقط إشارة في قانون البحار إلى قواعد السماح التي تقررت فيما يتعلق بالفشوت الواقعة في مسافة قصيرة نسبياً من الشاطئ. والقواعد القليلة القائمة لا تبرر افتراضا بأن الفشوت التي تظهر في حالة الجزر هي أراضٍ بالمعنى نفسه الذي تعنيه الجزر.

لذا فإنه لا يمكن للفشوت التي تظهر وقت الجزر أن تدمج بالكامل مع الجزر أو إقليم أراضي آخر. وبناءً عليه فإن مثل هذه الفشوت لا تستدعي ذات الحقوق كجزر أو إقليم آخر، وتبعاً لذلك فإن المحكمة وبالإجماع تقف مع الرأي القائل بأنه في القضية الحالية ليست هناك أرضية للاعتراف بحق البحرين في استخدام المياه المنخفضة لهذه الفشوت التي تظهر وقت الجزر الواقعة في منطقة المطالب المتداخلة لخط الأساس. ورأت المحكمة أن ارتفاع فشت الديبل المنخفض المد يقع تحت سيادة دولة قطر (السياسة، 2001).

سادساً: الترسيم البحري بين الدولتين:

نظرت المحكمة بعد ذلك في قضية الترسيم البحري وذكرت أن القانون الذي ينطبق على القضية هو القانون البحري التقليدي، وأن الطرفين طلبا من المحكمة رسم حد بحري واحد. وكان على المحكمة فيما يخص المنطقة الجنوبية ترسيم خط يحدد المياه الإقليمية للطرفين في مناطق يتمتع كل منهما بالسيادة عليها. أما في الشمال فعلى المحكمة تحديد خط فاصل بين منطقتين تقتصر حقوق الطرفين فيهما على حقوق السيادة والسيطرة القانونية الوظيفية (الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة).

وفيما يتعلق بالمياه الإقليمية ارتأت المحكمة أن عليها الترسيم المؤقت للخط على مسافة متساوية من الطرفين، ثم النظر إذا كان عليها تعديل الخط على ضوء أي ظروف خاصة.

ولما لم يحدد الطرفان خط القاعدة الذي سيستخدم في الترسيم المؤقت أشارت المحكمة إلى أن خط القاعدة حسب القواعد القانونية لقياس عرض المياه الإقليمية هو عادة خط الجزر على الساحل. ولاحظت أن البحرين لم تطلب منحها حق الدولة الأرخبيلية في مطالباتها الرسمية. ولذا لم يكن على المحكمة اتخاذ قرار بهذا الشأن. ولكي تحدد المناطق الخاضعة لسيادة الطرفين يجب أن تقرر أولاً: ما الجزر التي تقع تحت سيادتهما. وطالبت البحرين بالسيادة على جزيرتي مشطان وأم جليد، ولم تعترض قطر على ذلك. أما بالنسبة لجرادة فإن المحكمة ترى أنه ينبغي أن تعامل بوصفها جزيرة لأنها فوق الماء وقت المد. وقد توصلت المحكمة كما ذكرنا بدعم مطالبة البحرين بالسيادة عليها. وفيما يتعلق بالمناطق الجرفية عند انخفاض المد، فإن المحكمة توصلت، بعدما لاحظت أن قانون المعاهدات الدولية لا يعطي موقفاً بشأن إذا ما كان ينبغي لهذه المناطق أن تعامل بوصفها أراضي

خاضعة إلى المناطق الجرفية عند انخفاض المد في الجزء المتداخل في المياه الإقليمية لكلتا الدولتين، ولا يمكن أن يؤخذ في الاعتبار أغراض رسم الخط المتساوي البعد.

وينطبق هذا على فشت الديبل التي يُعدها كلا الطرفين منطقة جرفية عند انخفاض المد. وتدرس المحكمة بعدئذ إذا ما كانت هناك أي ظروف خاصة تجعل من الضروري تعديل الخط المتساوي البعد بهدف الحصول على نتيجة منصفة. وقد قررت المحكمة بأكثرية ثلاثة عشر صوتاً مقابل أربعة أصوات أن الحدود البحرية الوحيدة التي تفصل بين المناطق البحرية المختلفة لقطر والبحرين سترسم كما هو موضح في الفقرة 50 من قرار المحكمة. وفي الفقرة الأخيرة تدرج المحكمة إحداثيات النقاط التي يتعين أن توصل وفق ترتيب محدود بخطوط جيوديسية رسم الحدود البحرية الوحيدة التالية:

في الجزء الجنوبي، انطلاقاً من نقطة تقاطع الحدود البحرية للمملكة العربية السعودية من جهة، والبحرين وقطر من جهة أخرى، التي لا يمكن أن تثبت، تتبع الحدود اتجاهاً شمالياً شرقياً، ثم تنعطف مباشرة في اتجاه شرقي، تمر بعدها بين جزيرة حوار وجنان، وتنعطف بعدئذ إلى الشمال وتمر بين حوار وشبه جزيرة قطر وتستمر في اتجاه شمالي، تاركة جرف فشت بوتور وفشت العظم على الجانب البحريني، وجرفي قطعة العرج وقطعة الشجرة على الجانب القطري. وتمر أخيراً بين قطعة جرادة وفشت الديبل، تاركة قطعة جرادة على الجانب البحريني وفشت الديبل على الجانب القطري (انظر الخريطة (2))[1].

وفي الجزء الشمالي، ترسم الحدود البحرية الوحيدة بخط يلتقي انطلاقاً من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من فشت الديبل، والخط المتساوي البعد الذي يتم تعديله ليأخذ في الاعتبار غياب التأثير المعطى لفشت الجريم. وتتبع الحدود بعد ذلك هذا الخط المتساوي البعد المعدل حتى يلتقي الحد الفاصل بين المنطقتين البحريتين التابعتين لإيران من جهة، وللبحرين وقطر من جهة أخرى[2].

(1) الفقرة رقم 222 من قرار حكم محكمة العدل الدولية، جريدة الوطن، الكويت، 2001/3/18.
(2) الفقرة رقم 249 من قرار حكم محكمة العدل الدولية، جريدة الوطن، الكويت، 2001/3/18.

خاتمة:

16 مارس 2001 يوم لن ينساه القطريون والبحرينيون، إذ طوى فيه تاريخاً طويلاً من الخلاف الحدودي بين البلدين، وطوى فيه عقداً من الجلسات والمرافعات لمحكمة العدل الدولية في قضية تعود جذورها إلى قرنين من الزمن. لقد كان هذا النزاع بالغ الحساسية، لدرجة أنه كاد يشعل حرباً بين الطرفين في إبريل من عام 1986، كما كاد يعصف بمنظومة مجلس التعاون الخليجي بعد مقاطعة البحرين لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في الدوحة عام 1996. كما لوحت البحرين لاحقاً في مايو 2000 بأنها قد تنسحب من مجلس التعاون الخليجي بسبب ما اعتقدته من موافقة المجلس على طلب قطر بإحالة الخلاف الحدودي بين البلدين إلى محكمة العدل الدولية بدلاً من حله بالطرق الودية (البيان، 2000).

هذا التوتر والحساسية أصبحا جزءاً من التاريخ بعد أن نطق القاضي «جيلبير غيوم» بالحكم بسيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة وبسيادة قطر على الزبارة وجزيرة جنان وحد جنان وفشت الديبل بالإضافة إلى إعادة رسم الحدود البحرية من دون أن تُعد البحرين دولة أرخبيلية، مع منح السفن القطرية حق المرور السلمي في المياه الفاصلة بين حوار والساحل القطري المقابل. وكان رد فعل كل من قطر والبحرين إيجابيا إلى درجة كبيرة، إذ رحب أميرا البلدين بقرار المحكمة مؤكدين على أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بينهما. ففي كلمة لأمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في أعقاب صدور الحكم قال: «إن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة مع قطر داعياً إلى البدء في تنفيذ مشروعات جديدة، وفي مقدمتها الجسر الذي يربط بين البلدين، كما دعا شركات النفط إلى الاستثمار في البحرين. كما أكد على ضرورة فتح صفحة جديدة مشرقة من الوفاق بين البلدين تثبيتاً للتلاحم القائم بينهما على جميع الأصعدة، وأن جميع جسور التواصل والتكامل مع الأشقاء في دولة قطر قد أصبحت مفتوحة وممهدة. ودعا إلى استئناف اللجنة العليا المشتركة برئاسة ولي العهد في كل من البلدين لتقوم بالنظر في العمل للبدء في إقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبي الحدود. كما توجه أمير البحرين بالشكر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على جهوده الطيبة لحل الأزمة (الوطن، 2001ب).

كما ألقى أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني كلمة أشاد فيها بحكم المحكمة، حيث أكدت حقوق دولة قطر في إقليمها البري ومناطقها البحرية وجرفها

القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة. وإذ رأى أن حكم المحكمة بسيادة البحرين على جزيرة حوار لم يكن بالأمر الهين على قطر لأن للجزيرة مكانة كبيرة في وجدان الشعب القطري، إلا أن الأمير أكد أن الخلاف أصبح جزءاً من التاريخ. وقال الشيخ حمد بن خليفة بأن قطر تتطلع إلى المستقبل وتدرك أن تضحياتها لن تذهب سدى، إذ إنها ستضع الأساس لعلاقات أوثق وأرحب لا تشوبها شائبة بين قطر والبحرين وشعبيهما الشقيقين، فضلاً عن أنها ستعزز أمن دول الخليج واستقرارها وتسهم في تقوية مجلس التعاون الخليجي ودعم مسيرته. وتوجه أمير قطر بالتهنئة إلى الشعبين القطري والبحريني لإنهاء الخلاف وأعقب بأنه يمد إلى أخيه أمير البحرين يداً كما كانت ملؤها الأخوة والمودة لطوي الصفحة وبدء صفحة جديدة من أجل تعميق العلاقات المستقبلية وتنظيمها (الوطن، 2001ب).

أما من حيث ميزان الربح والخسارة للبلدين، فقد عدت البحرين أن حكم سيادتها على جزر حوار انتصار ليس للبحرين فحسب وإنما لجميع الأشقاء والأصدقاء أطراف المجتمع الدولي ومبادئ الشرعية في كل مكان. إن لهذه الجزيرة أهمية بالغة للبحرين بسبب مساحتها الكبيرة نسبياً، ولذلك فإن البحرين تعول عليها لإقامة مشروعات سياحية كبيرة تدر دخلاً على الدولة التي تفتقر إلى ثروات نفطية مثل دول الخليج الأخرى. كما أنها تريد الجزيرة للتعويض عن نضوب الثروة النفطية في البحرين التي كانت من أوائل الثروات التي اكتشفت في منطقة الخليج. وتشكل احتمالات اكتشاف مصادر للطاقة في هذه الجزيرة عاملاً إضافياً لتفسير تمسك البحرين بها.

وبالنسبة إلى قطر فعلى الرغم من الاعتراف بأن حوار لها موقع عاطفي لدى القطريين فإن سيادتها على الزبارة وفشت الديبل وجنان والمناطق الأخرى يعد انتصاراً لها أيضاً. إن حصول قطر على مناطقها البحرية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بما تحتويها من ثروات طبيعية وحقول الغاز والبترول أمر في غاية الأهمية، حيث أكدت شركات عدة تعمل في الدوحة وجود هذه الثروات خصوصاً في فشت الديبل ومغاصات اللؤلؤ التي طالبت بها البحرين. هذه الثروات بالتأكيد لها أهمية قصوى لدى القطريين لأنها ستؤثر في مستقبل البلاد. وفي النهاية وبغض النظر عن أي الدولتين كسبت أكثر فإن منطقة الخليج العربية هي التي كسبت الاستقرار والهدوء السياسي الذي سيكون عاملاً مهماً لدفع عجلة النمو والتطور في مسيرة منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

المصادر

أحمد منيسي (2001). الجذور التاريخية للنزاع القطري البحريني. القاهرة، الأهرام 2001/3/16.

جريدة البيان (2000). الخلاف القطري البحريني. قطر، 2000/5/20.

حسن أبو طالب (2001). قراءة سياسية وقانونية في حكم محكمة العدل الدولية. القاهرة، الأهرام، 2001/3/17.

جريدة الخليج (2001). الخلاف القطري البحريني. البحرين 2001/3/17.

جريدة الرأي العام (1997). الكويت، 1997/1/29.

جريدة الرأي العام (2000أ). الكويت، 2000/5/30.

جريدة الرأي العام (2001ب). الخلاف القطري البحريني. الكويت 2000/5/31.

جريدة الزمان (2000). قطر، 2000/6/14.

جريدة السياسة (2001). حكم محكمة العدل الدولية في الخلاف القطري البحريني، الكويت، 2001/3/19.

عبدالله المسلماني (2000). سحب الوثائق المختلف عليها من محكمة العدل الدولية. قطر، جريدة الزمان، 2000/7/26.

مركز جريدة الوطن للمعلومات والدراسات (2000أ). تصنيف رقم 25-6، الكويت، 2000/4/3.

مركز جريدة الوطن للمعلومات والدراسات (2000ب). تصنيف رقم 25-6، الكويت 2000/6/14.

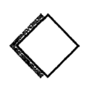
مركز جريدة الوطن للمعلومات والدراسات (2001أ). تصنيف رقم 25-6، الكويت 2001/3/18أ.

مركز جريدة الوطن للمعلومات والدراسات (2001ب). تصنيف رقم 25-6، الكويت 2001/3/24.

Dickson, H.R. (1956). *Kuwait and her neighbours*. London: George Allen Unwin.

مقدم في: أكتوبر 2001.

أجيز في: مارس 2002.



الفساد الإداري والمالي: الأسباب، والنتائج، وطرق العلاج

يوسف خليفة اليوسف*

ملخص: تعالج هذه الدراسة موضوع الفساد الإداري والمالي وأثره في التنمية الاقتصادية. وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الماضية على صعيدي الدراسات النظرية وعلى صعيد السياسات العملية لأسباب متعددة، منها انفتاح الدول بعضها على بعض، وسرعة انتشار المعلومات، وزيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار، وتأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذه الظاهرة. والدراسة الحالية تمزج في علاجها للموضوع المطروح بين التحليل النظري والدروس العملية المستفادة من تجارب الدول الصناعية والنامية التي تتوافر عنها البيانات والدراسات الميدانية. وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة: فالجزء الأول يقدم بعض الأمثلة على الفساد الإداري والمالي ويحلل الأسباب المؤدية إلى انتشاره، والجزء الثاني يناقش انعكاسات الفساد الإداري والمالي على مسيرة التنمية في دول العالم الثالث من خلال أثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار والفقر وعدالة توزيع الموارد بين فئات المجتمع المختلفة. أما الجزء الثالث فيقترح وسائل لعلاج هذا الفساد الإداري.

مصطلحات أساسية: الفساد الإداري والمالي، التنمية الاقتصادية، المساءلة، القيم الإسلامية.

---

* قسم الاقتصاد - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة:

الفساد يعني التلف والعطب أو الاضطراب والخلل[1]، ويعني إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم**﴾[3]. والإنسان الفاسد هو الذي لا يتحلى بالأخلاق في تعامله مع الآخرين[4]. أما تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي فإنه يعرف الفساد بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة (World Bank, 1997: 102). إذن فالفساد سلوك ضار ومؤدٍ إلى الاضطراب والاختلال. فعلى سبيل المثال في استبيان حديث لقرابة 150 مسؤولاً رئيساً من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية (Gray & Kaufman, 1998). ويعود تزايد الاهتمام بموضوع الفساد في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها ما يلي: **أولاً**: انفتاح الدول بعضها على بعض وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها. **ثانياً**: زيادة عدد الدول التي بدأت في مشاركة شعوبها في القرارات وما يعنيه هذا من زيادة درجة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة في ما يتعلق بكيفية استغلالها لموارد المجتمع. **ثالثاً**: توسع دور الدولة إما من خلال فرض الضرائب أو فرض القوانين وإما بزيادة الإنفاق الحكومي مما ساعد على زيادة فرص الرشوة وسوء استغلال المسؤولية وبخاصة في الدول التي تغيب فيها المشاركة السياسية. **رابعاً**: انتهاء الحرب الباردة وعدم حاجة كثير من الدول الصناعية إلى غض الطرف عن الفساد المتفشي في دول كانت حليفة لها في السابق، ذلك بالإضافة إلى انخفاض حجم الهبات المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتزايد القروض بدلاً منها، الأمر الذي يتطلب التأكد من مصداقية حكومات الدول المقترضة ونزاهتها وقدرتها على تسديد هذه القروض في المستقبل. **وأخيراً** تضرر الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الفساد لأن الشركات الأجنبية الأوروبية يسمح لها

(1) المعجم الوسيط، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1973، ص688.
(2) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 41.
(3) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 33.
(4) The American Heritage Dictionary, 3rd edition, 1992, Houghton Mifflin Company,:196.

القانون بدفع الرشوة للحصول على الصفقات الأجنبية وتخصم من الضرائب المستحقة على هذه الشركات، في حين يُعد القانون الأمريكي دفع هذه الرُشا جريمة يعاقب عليها القانون (Tanzi, 1998: 560-61). لكن الفساد موضوع واسع ومتشعب، وقد وجد في المجتمعات البشرية القديمة منها والحديثة، والصناعية منها والنامية مع تفاوت في الدرجة والنوع، ومن ثم فإن هدفنا في هذه الدراسة هو التركيز على الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية بالدرجة الأولى وانعكاساته على كفاءة استغلال موارد المجتمعات. ولن نعالج الأبعاد الأخرى للفساد إلا بقدر علاقتها بهذا البعد، ولا يعني هذا أن الفساد لا يوجد في القطاع الخاص، ولكننا نعتقد أن انتشاره أكبر في القطاع الحكومي، وبسبب الدور الكبير الذي يقوم به القطاع العام في الاقتصادات الخليجية فإننا نعطيه هذه الأهمية. وبسبب غياب البيانات والمعلومات المنشورة في دول المجلس حول القضايا المتعلقة بالفساد الإداري والمالي فإننا سنستفيد من تجارب الدول الأخرى الصناعية منها والنامية، التي يكون فيها للمؤسسات السياسية والقضائية والإعلامية دور بارز في كشف الفساد وملاحقة المتورطين فيه، ذلك طبعا بالإضافة إلى ما يمكن الاستشهاد به من أمثلة وأرقام من واقع دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية. ويهدف موضوع هذه الدراسة والدروس المستفادة منها إلى تسليط الأضواء على معوق من أهم معوقات التنمية في هذه الدول. ولم يمنعنا من التعرض المباشر لموضوع الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي سوى الشح المفرط للبيانات بكل مستوياتها وأنواعها المتعلقة بهذا الموضوع وبغيره من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه مشكلة أخرى جديرة بالبحث والنقاش.

انطلاقاً من المقدمة السابقة فالدراسة الحالية تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يعالج أسباب الفساد الإداري والمالي، أما الجزء الثاني فإنه يحلل الآثار الاقتصادية لهذا الفساد، والجزء الثالث يطرح بعض وسائل علاجه.

أولاً – أسباب الفساد الإداري والمالي:

بينا في مقدمة هذه الدراسة أن الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن القول إن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسين هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة، ونعرض فيما يلي لكل من هذين السببين:

أ – الحصول على منافع غير مشروعة:

تقوم الحكومة في أي مجتمع بدور أساسي في تقديم السلع والخدمات وتقديم

الدعم وتخصيص المؤسسات العامة وتوفير البيانات والإحصاءات، وجميع هذه النشاطات تشكل تربة خصبة للفساد وللحصول على منافع بطرق غير شرعية. فعندما تقوم الدولة بتنفيذ مشروع ما قد يكون مطاراً أو طريقاً يربط مدينتين أو إقامة سوق مركزي فإن هناك عدة مبررات لقيام المؤسسات المرشحة لتنفيذ هذه المشروعات بدفع رشوة لموظفي المؤسسة العامة التي تشرف على تنفيذ هذه المشروعات: من أهمها ما يلي: **أولا**: هذه المبررات هي رغبة المؤسسة الخاصة في أن تكون إحدى المؤسسات المقبولة في المنافسة للحصول على المشروع المطروح، **ثانياً**: محاولة المؤسسة الخاصة التأثير في مواصفات المشروع، **ثالثاً**: رغبة المؤسسة الخاصة في الفوز بالمشروع. **وأخيراً**: محاولة تضخيم الأسعار أو التنصل من بعض مواصفات الجودة للمشروع قيد التنفيذ (Rose-Ackerman, 1997). وعندما تقوم الدولة بتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات الأساسية لمساعدة الفئات ذات الدخل المحدود فإن الفئات غير المستحقة قد تقوم بممارسة نوع من الرشوة للحصول على هذا الدعم كما هو حاصل في الصين الشعبية (Hao & Johnston, 1995). وعندما تكون الدولة مساهمة في المؤسسات المالية أو مسيطرة عليها فإن الرشوة وصور الفساد الأخرى قد يقصد منها الحصول على التمويل وبشروط ميسرة مما يعود بالمنفعة على المقترض والمسؤول الذي سهله له، ولكن بتبديد موارد المجتمع وسوء استغلالها، وهذا النوع من الفساد يؤكده بعض المقابلات التي أجريت مع رجال الأعمال في كل من روسيا وأوروبا الشرقية (De Melo *et al*, 1995). وفي لبنان تشير بعض الدراسات إلى أن الحصول على القروض يتطلب دفع رشوة (Yabrak & Webster, 1995). والفساد يمكن أن يكمن في تعدد أسعار الصرف الأجنبي الذي يتبناه بعض الدول النامية، حيث إن دافع الرشوة يسعى إلى الحصول على العملة الأجنبية بأسعار تفضيلية. وتُعد رخص الاستيراد والتصدير وما تحققه من أرباح للحاصل عليها مبررا آخر لمحاولة رشوة صانع القرار في المؤسسة العامة (Herbst & Olukoshi, 1994). ومن الحالات الأخرى التي تكون فيها مداخل للفساد محاولة الحصول على المساكن الحكومية المدعمة عندما يكون عدد المساكن محدوداً مقارنة بعدد المتقدمين والمستحقين للحصول عليها. وعملية الخصخصة أو نقل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تحتاج إلى ضوابط وإلا فقد يتخللها فساد مشابه للفساد الذي ذكرناه في حالة إقامة المشروعات الحكومية، وذلك من خلال محاولة للحصول على أولوية في الشراء وتخفيض في أسعار البيع، كما حصل في روسيا مثلاً في بداية التسعينيات عندما

قامت مجموعة تشوبايس المسؤولة عن عملية الخصخصة ببيع نحو 500 مصنع ومجمع صناعي بنحو 7 مليارات دولار، علماً بأن قيمتها السوقية لا تقل عن 200 مليار دولار (مي قابيل، 2001: 237). بالإضافة إلى ذلك فإن احتكار المؤسسات الحكومية لبعض البيانات والمعلومات المتعلقة بمواصفات العقود وببعض المؤسسات المرشحة للتخصيص وبمواقع الاستثمارات الرأسمالية الجديدة يجعل الراغبين في الحصول عليها على استعداد لدفع الرُشا إلى موظفي الحكومة. وقد يدفع الفرد رشوة من أجل تعجيل حصوله على رخصة قيادة أو جواز سفر أو تمديد خط للهاتف أو تركيب خط كهرباء أو تخفيض قيمة مخالفة مرورية. ومن الأمثلة الأخرى على الفساد الإداري والمالي المتعلق بالحصول على منافع غير مشروعة ما يلي: قدرت خسائر أبوظبي المباشرة من إغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي بنحو 9,4 مليارات دولار نتيجة سوء الإدارة والتلاعب بأموال المودعين والمستثمرين، منها غسل الأموال والسيطرة على عدد من البنوك بصورة غير قانونية وممارسة صور مختلفة من الاحتيال على القوانين المصرفية (التقرير الاستراتيجي العربي، 1991: 327-330). وفي مصر ركزت الصحف اليومية مثل الأهرام وأخبار اليوم على حجم الفساد الإداري والمالي وتفشيه في مصر، ومن الأمثلة التي أوردتها هذه الصحف على الفساد الإداري والمالي انضمام نواب صدرت ضدهم أحكام قضائية إلى مجلس الشعب، وآخرون متورطون في تجارة العملة والتزوير وإصدار شيكات من دون رصيد، ذلك بالإضافة إلى شراء سيارة قيمتها مليون جنيه لرئيس مجلس الشعب (التقرير الاستراتيجي العربي، 1991: 429). وفي الكويت قدم ديوان المحاسبة في بداية التسعينيات تقريرا حول الاستثمارات الكويتية، وأشار هذا التقرير إلى أن الخسائر التي لحقت بالكويت نتيجة التلاعب بهذه الأموال تقدر بنحو 633 مليون دولار، كما أن الخسائر التي نتجت عن سوء إدارة الأموال المستثمرة في إسبانيا تعادل خمسة مليارات دولار. وقد أثبت التقرير المذكور تورط عدد من المسؤولين في بعض هذه الخسائر، منهم وزراء مالية سابقون (هدى ميتكيس، 1995: 43). وبعد مرور ثلاث سنوات على تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اكتشاف اختلاسات وسوء استغلال لما يقارب الـ 300 مليون دولار، اتهم بها عدد من وزراء الحكومة الفلسطينية، مما أدى إلى تشكيل لجنة تحقيق، وقد أكدت هذه اللجنة وجود فساد إداري ومالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية[5]. وفي أغسطس

(5) Jerrold Kessel, CNN NEWS, July 22, 1997.

عام 2000 استقال وزير السياحة المكسيكي بتهمة اختلاسات قيمتها 45 مليون دولار عندما كان هذا الوزير عمدة مدينة مكسيكو خلال الفترة بين عام 1994 و1997. وقبل موت الرئيس السوري حافظ الأسد تشكلت لجنة برئاسة الرئيس الحالي بشار الأسد لمتابعة الفساد، وقد نتج عن تشكيل هذه اللجنة إدانة نائب رئيس وزراء سابق ووزير للنقل ووضعهما في السجن(6). وفي 22 سبتمبر عام 2000 تم الحكم على أحد أبناء الرئيس الإندونيسي السابق بالسجن مدة 18 شهراً بتهمة سرقة ما يقارب 11 مليون دولار أمريكي في صفقة متعلقة بأكبر مؤسسة تمويل للغذاء في عام 1997(7). وفي الفيلبين اتهم الرئيس السابق استرادا بقبول رشوة قدرها 20 مليون دولار أمريكي من بيع أكبر شركة هاتف، كما اتهم بقبض رشوة قدرها 16 مليون دولار أمريكي في صفقة بيع أسهم، و11 مليون أخرى متعلقة بقمار وضرائب على التبغ(8).

وفي منتصف العام 2001 تم الحكم بالسجن على وزير سابق في الحكومة العمانية مدة ست سنوات مع غرامة بسبب تلاعبه بأسعار الأسهم في سوق مسقط للأوراق المالية ومخالفته لقوانين أسواق المال. كما تم الحكم بالسجن فترات متفاوتة على مسؤولين آخرين في عمان، منهم مدير بنك عمان للإسكان خلال الفترة نفسها(9). وفي الإمارات تم اعتقال المسؤول الأول في دائرة جمارك دبي وآخرين معه بتهمة الاختلاس وسوء استغلال المسؤولية، وذلك في العام 2001(10). وفي العام نفسه اعتقلت أجهزة الأمن في البحرين خمسة من رجال الأعمال الأجانب بتهمة غسيل الأموال وسوء استغلال القوانين التي تنظم استثمار الأموال في أسواق الأموال البحرينية(11). وبعد تولي الرئيس اللبناني لحود بأربعة أشهر تم أعتقال وزير النفط السابق بتهمة التزوير. كما تم اعتقال مسؤولين آخرين معه بتهم متعلقة باختلاسات مالية في صفقة واردات نفطية تقدر قيمتها بنحو 800 مليون دولار(12). وفي ديسمبر عام 2000 تم في لبنان كذلك الحكم بالسجن مدة 7 سنوات

(6) Herald Tribune On - Line, Wednesday, July 18, 2001

(7) The Associated Press, October 31, 2000

(8) CNN NEWS, November 10, 2000

(9) Gulf News On-line, 9 May 2001

(10) BBC NEWS, Saturday, 10 February, 2001

(11) *Gulf States Newsletter*, 6 August ,2001, Vol. 25. No.667. P.1

(12) Al-Ahram Weekly On-Line, 25-31 March 1999, No. 422

على رئيس دائرة الآثار بتهمة التزوير وتقديم فواتير وهمية لمعدات وعمليات حفر واختلاسه نتيجة لذلك ما يقارب 3 ملايين دولار. وقد حكمت المحكمة كذلك على ابني رئيس الدائرة المذكورة وأربعة آخرين بالسجن فترات تتراوح بين سنتين وست سنوات[13]. وفي الشهر نفسه تم اعتقال قرابة 40 شخصاً في إيران من بينهم قضاة وموظفون في القضاء بتهمة الفساد وتعاطي الرشوة[14]. وفي عام 2001 تم في مصر الحكم بالسجن مدة 5 سنوات على السكرتير الإعلامي لوزير الثقافة بتهمة استغلال منصبه وحصوله على رُشا مقابل تسهيله اللقاءات بين رجال الأعمال والمسؤولين المصريين، وقد أمر هذا السكرتير بإرجاع مبلغ قدره مليون دولار يعتقد أنها تمثل حجم الرُشا التي تسلمها[15].

ب – التهرب من الكلفة الواجبة:

بالإضافة إلى الأدوار السابقة تقوم الحكومات بسن القوانين وتطبيقها وفرض الضرائب وتحصيلها وتشريع العقوبات وتنفيذها، وهذه الأدوار تعطي موظفي الدولة سلطة قابلة لسوء الاستغلال. فالحكومات عادة يفترض فيها حماية أفراد المجتمع بسن القوانين في شتى مناحي الحياة، مثل القوانين التي تنظم عمليات البناء والصحة والمجاري والاستيراد والتصدير والتعليم والسير والاستهلاك والعقوبات بأنواعها، ولا شك في أن التهرب من الالتزام بهذه القوانين يحقق مكاسب مادية ومعنوية لكثير من الأفراد والمؤسسات الخاصة، مما يدفعها إلى محاولة التهرب منها بدفع نوع أو آخر من أنواع الرشوة للمنفذين لها (المنيف، 1998: 44–45)، فصاحب المطعم قد يسعى إلى رشوة الجهات الرسمية التي يفترض فيها التأكد من نظافة المطعم والأكل حتى تكون معه أكثر تساهلاً، وبذلك يقلل كلفته ويرفع نسبة أرباحه ولكن على حساب صحة أفراد المجتمع. والمقاول قد يقدم رشوة لمهندسي البلدية مقابل تساهلهم في بعض مواصفات الطرق والمباني التي يقوم بتنفيذها مما يحقق له أرباحاً شخصية طائلة يدفع ثمنها المجتمع بأكمله بزيادة كل من النفقات العامة والمخاطر. وصاحب المركز الطبي والصيدلية يحاول إقناع قسم الرقابة الصحية بالتساهل في متطلبات تشغيل المختبرات وفي مواصفات استيراد الأدوية وتخزينها وتوزيعها (Stone *et al*,

(13) BBC NEWS, 21 December, 2000

(14) BBC NEWS, 31 December, 2000

(15) BBC NEWS, 16 January, 2001

1992). كما أن مصدري السلع والسلاح يحاولون ترويج بضائعهم بدفع رشوة إلى المسؤولين في الدول المستوردة لنيل الصفقات. ومرتكبو المخالفات والجرائم بكل أشكالها يحاولون كذلك تقليل الغرامات والعقوبات التي تفرض عليهم. والحكومة تجمع الضرائب بكل صورها ومستوياتها مثل ضرائب الدخل والضرائب الاستهلاكية والتعريفة الجمركية ورسوم خدمات الكهرباء والتعليم والصحة وغيرها. ولا شك في أن عملية تحصيل هذه الضرائب تمثل مجالاً للفساد، حيث يتنازل موظف التحصيل عن جزء من الضريبة لصالح دافع الضريبة مقابل اقتسام هذا الجزء المتنازل عنه بين الاثنين أو مقابل مكافأة أخرى نقدية أو عينية، وتقع الخسارة نتيجة لذلك على موازنة الدولة ومصالح المجتمع. وتتفاقم هذه الظاهرة عادة في الدول التي ترتفع فيها معدلات الضريبة أو الدول التي يضعف فيها دور المؤسسات الرقابية ولا تتوافر فيها السجلات المنتظمة. ففي الهند مثلاً تقدر الضرائب غير المحصلة نتيجة للفساد الإداري بنحو 50% من الضرائب المستحقة (Chandler & Wild, 1992). وهناك صور أخرى لا يتسع المجال لتفصيلها هنا مثل دفع الرشوة للشرطة ورجال القانون لإقناعهم بعدم فرض العقوبات على مرتكبي الجرائم بكل أنواعها مثل المخالفات المروية والمتاجرة في المخدرات وأوكار الدعارة ومحلات القمار والسرقات وغيرها من النشاطات التي يمنعها القانون في معظم دول العالم (Phongpaicht & Piriyarangsan, 1994).

والأمثلة على هذا النوع الثاني من أنواع الفساد الإداري والمالي كذلك كثيرة نستشهد ببعض منها للتوضيح؛ عندما انهار مجمع للمحلات التجارية في كوريا الجنوبية عام 1995 أظهرت التحقيقات أن المقاولين الذين شيدوا هذا المجمع قد استخدموا مواد بناء ذات جودة منخفضة بدفع رشوة لموظفي المدينة. وفي حادث آخر أدى انهيار مجمع سكني إلى موت ما يزيد على 28 شخصاً، كما أدى انهيار جسر في سول (كوريا الجنوبية) إلى مقتل 31 شخصاً[16]. وفي تركيا أشارت التحقيقات التي أعقبت زلزال عام 1998 إلى عدم التزام المقاولين بمواصفات البناء وخصوصاً بناء المدارس والمستشفيات مما دفع كثيرين إلى الشك في وجود تواطؤ بين المقاولين والمسؤولين في القطاع الحكومي (Barham, 1998). وتشير بعض الدراسات إلى أن أصحاب المنشآت الصغيرة في إندونيسيا يدفعون ما بين 5%

(16) انظر: Owner, Son Jailed in Fatal South Korea Store Collapse; City Officials Also Found Guilty of Accepting Bribes, The Baltimore Sun, December 28,2001.

و20% من مداخيلهم السنوية رشوة للمسؤولين (Sjifudian, 1997). وفي جامبيا تقدر إيرادات الدولة الضائعة نتيجة رشوة محصلي الضرائب في بداية التسعينيات ما بين 8% و9% أو ما يقارب سبعة أضعاف ما تصرفه هذه الدولة على خدماتها الصحية (Dia, 1996: 46-47). وفي موزمبيق تشير البيانات المتوافرة إلى أن الفساد الإداري والمالي كانا سببا في تراجع إجمالي الضرائب التي تم تحصيلها من 20% من الناتج المحلي عام 1993 إلى 17.6% عام 1994 (Stasavage, 1996). وتشير بعض المصادر إلى أنه في عام 1994 دفعت الشركات الفرنسية ما قيمته 10 مليارات فرنك فرنسي للحصول على عقود أجنبية. وتؤكد هذه المصادر أن ما كانت تدفعه الشركات الألمانية للغرض نفسه يزيد على 3 مليارات دولار في السنة خلال فترة التسعينيات. وتضيف هذه المصادر أن رُشا صفقات السلاح تصل إحياناً إلى 15% من قيمة هذا السلاح (Tanzi, 1998).

وفي تقرير حديث صادر من الأمم المتحدة بأن هناك مخاوف كبيرة من أن الإمارات العربية المتحدة تتصدر الدول التي تعاني من عمليات غسيل الأموال وتهريب المخدرات، تليها مصر والبحرين[17]. وفي البرازيل استقال وزير التنمية الإقليمية السابق بعد أن أقر باختلاسات تعادل 280 مليون دولار أمريكي[18]. وفي شهر أغسطس عام 2001 قرر مجلس القضاء الأعلى في اليمن عزل 20 قاضياً لمخالفتهم للقوانين والنظام القضائي[19].

يتضح من التحليل السابق إذن أن الفساد الإداري والمالي يتركز عادة في الغالب في العقود الحكومية والخدمات التي تقدمها الدولة، وفي تحصيل الإيرادات الحكومية، وفي تطبيق الإجراءات والقوانين العامة. ولا شك في أن هذا الفساد يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها: وجود الدافع إلى ممارسة الفساد، إضافة إلى توافر الفرصة لممارسته. فانخفاض الأجور وعدم كفايتها لتوفير الحاجات الأساسية للموظف قد يكون دافعاً مهماً لممارسة الفساد مثل تقبل الرشوة أو غيرها، وقد يكون الدافع هو الرغبة في الربح السريع من غير بذل جهد مكافئ، أو عدم القدرة على العمل المنتج، أو ضعف القيم والأخلاق والحس الوطني. وعلى الرغم من أن وجود الدافع ضروري لحصول الفساد غير أنه غير كافٍ، حيث إنه لا بد من توافر

(17) *MEED*, 2 March, 2001: 35-36.

(18) *The Economist*, 12 May 2001

(19) جريدة الحياة، 31 أغسطس 2001 ، ص 2.

الفرصة لممارسة الفساد. ومن أهم العوامل التي توفر الفرص السانحة للفساد هي كثرة القوانين والإجراءات واحتكار القرار والصلاحيات المطلقة وغياب الرقابة وانخفاض المحاسبة الفاعلة المتمثلة في مؤسسات سياسية منتخبة وسلطات قضائية مستقلة وإعلام حر ونظم بيانية ومحاسبية متطورة تمكن من الرقابة والتدقيق، وهذه عوامل سنعود إلى التحدث عنها في الجزء المتعلق بسبل علاج الفساد المالي والإداري (Gray & Kaufmann, 1998).

ثانياً – الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي:

للفساد الإداري آثار متعددة في استغلال الموارد والأداء الاقتصادي بوجه عام، وسنحاول في هذا القسم من الدراسة التركيز على آثار الفساد في ثلاثة متغيرات اقتصادية هي: الإيرادات الحكومية، والنمو الاقتصادي، ومستوى الفقر وتوزيع الدخل.

أ – الإيرادات الحكومية:

تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى. فعلى سبيل المثال أعلن رئيس مصلحة الجمارك في جمهورية مصر العربية في أغسطس عام 2001 أن إجمالي المبالغ المحصلة بوصفها تعويضات جمركية لقضايا التهرب الجمركي لعام 2000 تعادل 600 مليون جنيه، وأن إجمالي هذه التعويضات من يناير وحتى يوليو 2001 تقدر بنحو 700 مليون جنيه. ويؤكد هذا المسؤول نفسه أن حالات التهرب الجمركي وصلت إلى 3500 حالة للعام 2000، وتقدر بنحو 2000 حالة تهرب للفترة بين يناير ويوليو 2001[20]. وتشير بعض المسوحات التي أجريت في «تايبي» (تايوان) إلى أن 94% من دافعي الضرائب أكدوا أنهم يدفعون رشوة لموظفي الحكومة من أجل التساهل معهم في التحصيل (Chu, 1990). وفي الهند تؤكد بعض الدراسات أن ثلاثة أرباع مدققي الحسابات يقبلون الرشوة. أما في الصين فإن بعض الدراسات المستقلة تؤكد أن الفساد يكلفها ما يعادل 4% من ناتجها المحلي

(20) انظر الأهرام، 29 أغسطس، 2001.

الإجمالي. ففي عام 1998 كشف جهاز الرقابة للحكومة الصينية أن بعض موظفي الدولة قاموا خلال الفترة بين 1992 و1997 بسرقة أو بتحويل ما يقارب 40% من موارد الصندوق الوطني لمشتريات الحبوب بصورة غير شرعية. وفي قطاع التشييد سجلت أكثر من 70,000 حالة رشوة، 63% منها تتعلق بمشروعات بناء، وتقدر الحكومة الصينية أن 20% من المشروعات في قطاع التشييد لا تطابق المواصفات المتوقعة. أما صور الفساد الأخرى في الصين فتشمل الرشوة المتعلقة بمشتريات الحكومة (64 مليار يوان في السنة)، ومدفوعات على مشروعات البناء (50 مليار يوان في السنة)، وخسارة في إيرادات الدولة من التعريفة الجمركية نتيجة التهريب أو تواطؤ موظفي الدولة (25 مليار يوان سنويا)، وفوائد حكومية ضائعة نتيجة إيداع الأموال العامة في حسابات خاصة (6 مليارات يوان في السنة)، وسوء استغلال بعض مصروفات الموازنة العامة (17 مليار يوان سنوياً)، والتهرب من الضرائب الأخرى (105 مليارات يوان سنويا)، وأخيراً تقدر المصروفات على الحفلات والموائد التي يتم الإنفاق عليها سنوياً من موازنة الدولة بـ 100 مليار يوان. كما تقدر الأموال المهربة من الصين سنوياً نتيجة تفشي الفساد بنحو 20 إلى 30 مليار دولار (Minxin, 1994). وفي سوريا أشارت بعض المصادر نقلاً عن بعض الصحف المحلية إلى أن الفساد الإداري يكلف الدولة نحو 50,000 دولار في اليوم[21].

ولا شك في أن تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة للفساد الإداري والمالي له آثار غير مباشرة في الأداء الاقتصادي. فالانخفاض في الإيرادات يعني تقليل الحكومة لنفقاتها التنموية مثل بناء مشروعات البنية الأساسية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وهذا كله يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. كما أن انخفاض الإيرادات الحكومية يجعل الدولة تلجأ إلى وسائل أخرى لتغطية نفقاتها مثل زيادة عرض النقود وما تعنيه من زيادة في المستوى العام للأسعار والاقتراض المحلي، وما ينتج عنه من منافسة القطاع الخاص وتحجيم دوره التنموي والاقتراض الخارجي وما يتمخض عنه من تبعية وفقدان استقلالية القرار (Tanzi & Davoodi, 2000). وأعباء خدمة الديون الخارجية والتي تقتطع نسبة من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي نتيجة صادراتها السلعية والخدمية.

(21) BBC NEWS, 14 June, 2000

ب – النمو الاقتصادي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد الإداري والمالي آثاراً سلبية في النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة؛ أولى هذه القنوات هي خفض معدلات الاستثمار، ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي. فالفساد الإداري وما يرافقه من دفع للرُشا المادية والعينية يمثل بالنسبة لكثير من رجال الأعمال نوعاً من الضرائب مما يدفعهم إلى تقليل استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها هذا الفساد. وتشير بعض الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة حجم أثر الفساد الإداري في كل من معدلات الاستثمار ودخل الفرد إلى أن انخفاض مؤشر الفساد الإداري من 4 إلى 6 (حيث إن 0 هو أعلى معدل للفساد و10 أقل معدل للفساد) يؤدي إلى زيادة قدرها 4% في معدل الاستثمار و0.5% في النمو السنوي لدخل الفرد (Mauro, 1995; Knack & Keefer, 1996)[22]. وتشير دراسات أخرى إلى أن وجود الفساد يدفع بكثير من ذوي المواهب والكفاءات العلمية العالية إلى التورط في هذا الفساد، وهذا بدوره يبعدهم عن التوجه إلى الأعمال التي يكون أداؤهم فيها منتجاً، الأمر الذي يقلل من النمو الاقتصادي للمجتمع بسبب عدم الاستفادة المثلى من هذه المواهب (Murphy *et al.*, 1991). وفي الدول النامية التي تحصل على المساعدات المالية من قبل الدول والمؤسسات العالمية أدى سوء استخدام هذه المساعدات وعدم توجيهها إلى المشروعات المهمة التي رصدت لها هذه المساعدات إلى حرمان هذه الدول من فرص النمو الاقتصادي والتنمية الفعلية، وذلك لأن كثيراً من الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات قد لجأت في السنوات الأخيرة إلى تقليص حجم المساعدات بسبب عدم قناعتها بنزاهة حكومات الدول المستفيدة من المساعدات (IMF, 1995). أما القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد الإداري على النمو الاقتصادي فهي متعلقة بالتشوهات التي يحدثها هذا الفساد الإداري في وجوه النفقات الحكومية. فالدراسات النظرية والميدانية تؤكد أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات ووجوه الإنفاق التي يسهل فيها الحصول على الرشوة وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن

(22) استخدمت هذه الدراسات مقياسين للفساد الإداري هما: مؤشر العمل العالمي للفساد (Business: International Indices of Corruption)، ومؤشر الدول العالمي للمخاطر (The International Country Risk Guide)

إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل الإنفاق العسكري والإنفاق على الجسور والطائرات والأجهزة الطبية ومشروعات البنية الأساسية الكبيرة (Shleifer & Vishney, 1993). في حين يقل إنفاق هذه الحكومات على الخدمات التعليمية والصحية التي تقل فيها عادة فرص الفساد وإن كانت لا تنعدم كذلك. فعلى سبيل المثال وجد أن ارتفاع مؤشر الفساد من 6 إلى 8 (أي انخفاض معدل الفساد، حيث إن 0 هو أعلى معدل للفساد و10 هو أقل معدل للفساد) في دولة ما ينتج عنه ارتفاع في حجم الإنفاق على التعليم بنسبة 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الزيادة في الاستثمار البشري عن طريق النهوض بالتعليم (Mauro, 1998).

ج – مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

بالإضافة إلى أثره في إيرادات الدولة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار؛ يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كذلك. هذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها: **أولاً**: إن زيادة معدل النمو الاقتصادي تساعد على زيادة الرفاه الاقتصادي لجميع فئات المجتمع حتى ولو تفاوتت درجة الاستفادة هذه، وبما أن الفساد الإداري يؤدي كما أوضحنا سابقا إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فهو بهذه الطريقة يساعد على تراجع المستويات المعيشية، وهذا التراجع تتضرر منه بدرجة كبيرة الفئات الفقيرة في المجتمع (Ravallion & Chen, 1997). **ثانياً**: عندما يكون النظام الضريبي تصاعديا، أي أن نسبة الضريبة ترتفع مع ارتفاع الدخل وتكون إدارة هذا النظام الضريبي بعيدة عن الكفاءة أو أن تتفشى فيها ظاهرتا الاستثناءات والتهرب، والتي يستفيد منهما عادة أصحاب النفوذ فإن هذا النظام الضريبي يفقد قدرته على تضييق الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة، مما يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء (Gupta *et al.*, 1998). **ثالثاً**: عندما يساء استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للفئات الفقيرة من قبل الأغنياء الذين لا يكونون في حاجة إلى هذه المساعدات فإن ذلك يعمق الفقر ويساعد على استمرار تزايد التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع. **واخيراً** يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات (Tanzi & Davoodi, 1997). وتشير بعض الدراسات التطبيقية

إلى أن زيادة معدل الفساد بوحدة انحراف معياري (نقطتين ونصف على مقياس ما بين الصفر والعشرة) ينتج عنه ارتفاع في معامل جيني (Gini coefficient) بخمس نقاط ونصف نقطة(23). غير أن المثال الكلاسيكي على كلفة الفساد الإداري والمالي هو إفلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي ذكرناه سابقا. فسوء إدارة هذا المصرف كانت له آثار مباشرة وغير مباشرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية: أولاً: الخسارة التي تحملتها إمارة أبوظبي والتي زادت كما ذكرنا سابقا على 9,4 مليارات دولار، وذلك بالإضافة إلى تأثر سوق الأسهم المحلي في الإمارات والبنوك العاملة فيها من جراء هذا الإفلاس. ثانياً: تكبد النظام المصرفي العربي لخسائر مباشرة، منها خسارة بنك فيصل الإسلامي المصري لوديعة تتراوح بين 300 و350 مليون دولار في بنك الاعتماد في لندن، وخسارة بنك الاعتماد والتجارة (فرع مصر) وديعة قدرها 400 مليون دولار في البنك نفسه. كذلك كانت هناك خسائر مشابهة في الدول العربية التي كانت لديها فروع لبنك الاعتماد والتجارة. وأخيراً أثرت فضيحة بنك الاعتماد والتجارة في مصداقية المصارف العربية كلها على المستويين الإقليمي والعالمي، وهذه المصداقية تعد مرتكزاً أساسياً لحصول المصارف على الودائع وزيادة عدد العملاء (التقرير الاستراتيجي العربي، 1992: 329–330).

نخلص مما سبق إذن إلى أن العلاقة بين مستوى الفساد من جانب ومعدلات الاستثمار ومكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ومستوى الفقر من جانب آخر تعني أن هناك مجالاً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المختلفة في الدول التي تعاني من هذا الفساد إذا توفرت لديها الإرادة السياسية لمحاربة هذا الفساد أو على الأقل تقليله باتباع سياسات فاعلة سنتحدث عنها في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

ثالثاً – طرق العلاج:

اتضح من الصفحات السابقة أن للفساد الإداري والمالي آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي للدول، ومن ثم فإن تقليل هذا الفساد يُعد عاملاً مهماً في رفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية. ولكن كيف يمكن مكافحة هذا الداء الذي

(23) مقياس جيني يستخدم لقياس مستوى تفاوت الدخل في المجتمع، وقيمته تتفاوت بين الواحد الصحيح عندما تكون هناك عدالة تامة في توزيع الدخل والصفر عندما يكون هناك تركز مفرط في الثروة لدى نسبة قليلة من أفراد المجتمع.

أصبح متفشياً في جميع دول العالم وإن كان انتشاره في الدول النامية أكبر منه في الدول الصناعية؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل لا بد من تذكر الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد والتي يمكن تلخيصها في المعادلة التالية (Klitgaard, 1988):

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف – المساءلة

هذه المعادلة تحتوي على ثلاثة محددات رئيسة للفساد، وهي درجة الاحتكار وحرية التصرف والمساءلة. فالاحتكار الذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات مثل حجم القطاع الحكومي (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأهمية السياسات الصناعية والقيود التجارية والأشكال الأخرى لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتناسب طردياً مع درجة الفساد؛ أي أنه كلما زاد دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي ارتفعت فرص استغلال موظفي الدولة لهذه السلطة من أجل الحصول على مكاسب فردية وما تعنيه من سوء استغلال لموارد المجتمع والعكس صحيح. غير أن هذه القاعدة لها بعض الاستثناءات كما تشهد بذلك تجارب بعض الدول المتقدمة مثل السويد والنرويج (LaPalombara, 1994). أما المحدد الثاني الذي يتناسب مع الفساد طردياً فهو هامش حرية التصرف الذي يتم إعطاؤه لموظفي المؤسسات العامة، فكلما كانت صلاحية الموظف أكبر كانت الإجراءات أقل وضوحاً، وكانت إمكانية استغلاله لهذه المسؤولية أكبر كذلك، خصوصاً مع غياب الرقابة والشفافية في اتخاذ القرارات وعدم وجود الضوابط التي تحكم دائرة حرية التصرف التي يتمتع بها هذا الموظف. وأخيراً تشير المعادلة السابقة إلى أن درجة المساءلة والمحاسبة بكل صورها ودرجاتها تقلل من حجم الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، أي أن المساءلة تتناسب عكسياً مع حجم الفساد.

إذن انطلاقاً من المحددات السابقة للفساد فإن تحجيم الفساد في الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات المقبلة يتطلب تقليل الاحتكار للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وتوضيح حدود الصلاحيات وزيادة درجة المساءلة، ذلك بالإضافة إلى غرس القيم التي تردع الفرد عن إساءة استغلاله لمسؤوليته. ولتحقيق ذلك لا بد من تبني السياسات التالية:

أ – توفير البيئة الوقائية:

المثل المتداول «درهم وقاية خير من قنطار علاج» ينطبق على الفساد الإداري كما ينطبق على أمور أخرى في حياة البشر. فكلما استطاعت الدول أن تقلل من

العوامل التي تساعد على انتشار الفساد كانت حاجتها إلى العقوبات والردع أقل. وتوفير هذه البيئة الوقائية يمكن تحقيقه باتباع مجموعة من السياسات والإجراءات أهمها ما يلي: أولاً: إن تقليل احتكار أي نوع من النشاط الاقتصادي يساعد على تقليل فرص الفساد الإداري والمالي، فعلى سبيل المثال هناك كثير من الدراسات التي تشير إلى أنه كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به القطاع العام، والذي يمكن قياسه بنسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت فرص الفساد أكبر كذلك. والأهم من حجم القطاع الحكومي في انتشار الفساد هي أنواع النشاطات التي تقوم بها الدولة. فالدولة التي تقلل المنافسة باتباعها سياسات حمائية جمركية أو تأسيسها لمؤسسات عامة احتكارية تسهم في إيجاد بيئة خصبة للفساد. وتشير إحدى الدراسات التي أجريت في بداية الثمانينيات على 55 دولة إلى أن هناك علاقة عكسية قوية بين مستوى الفساد ونصيب الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لأن انخفاض الحواجز الجمركية يؤدي إلى زيادة حجم الواردات، ومن ثم إلى زيادة حجم المنافسة مما يقلل بدوره من فرص الفساد (Ades & Di Tella, 1994). وتؤكد هذه الدراسة كذلك على أن هناك ترابطاً بين مستوى الفساد ودرجة هيمنة عدد قليل من الشركات على النشاط الاقتصادي في ظل غياب القوانين المنظمة لهذه الاحتكارات. وفي دراسة أخرى يؤكد الباحثان أن حجم الدعم الصناعي من قبل الحكومة يتناسب طردياً مع حجم الفساد الإداري والمالي لأن هذا الدعم يمثل فرصة يمكن إساءة استغلالها (Ades & Di Tella, 1995). **ثانياً:** إن تبسيط الإجراءات الحكومية ووضوحها وشفافية القرارات وتوعية جميع الفئات بقوانين المؤسسات العامة ووجود جهات تبت في شكاوى المتعاملين وبسرعة، كلها تؤدي إلى تقليل فرص سوء استغلال الوظيفة العامة سواء لغايات مادية أو معنوية. **ثالثاً:** تخصيص المؤسسات العامة التي ليست هناك مبررات موضوعية لبقائها في القطاع العام وتشجيع المنافسة في تقديم السلع والخدمات، إما من مصادر محلية وإما بتقليل الحواجز الجمركية وزيادة الواردات. **رابعاً:** توفير البيانات والمعلومات عن خطوات القرارات والإجراءات الحكومية ونشرها وتعميمها حتى يتسنى للمتعاملين وبقية أفراد المجتمع التأكد من أن الإجراءات الإدارية صحيحة وخالية من سوء الاستغلال أو التحيز مع فئة دون أخرى. **خامساً:** توفير أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي وتدعيمها بالصلاحيات والمعلومات التي تمكنها من متابعة حسابات المؤسسات والتأكد من كفاءة استغلال الموارد العامة. **وأخيراً** لا بد من وضوح القوانين فيما

يتعلق بتضارب المسؤوليات، حيث إن كثيراً من موظفي المؤسسات العامة في الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي يقومون بتحمل مسؤوليات متداخلة، كأن يكون هذا الموظف مسؤولاً عن مؤسسة ما، فلنسمها «أ» ويدير مؤسسة أخرى ولنسمها «ب» علماً بأن المؤسسة «أ» يفترض فيها أن تراقب أداء المؤسسة «ب»، مما يؤدي إلى كثير من التضارب في المسؤوليات والتداخل وسوء إدارة المؤسستين معاً. كما أنه لا بد من وضوح القوانين فيما يتعلق بعمل الموظف الحكومي في القطاع الخاص سواء خلال فترة وجوده في المؤسسة العامة أو بعد خروجه منها لأن كثيراً من الفساد يحدث بسبب ربط الموظف بين سوء استغلاله للسلطة اليوم من أجل تفضيل بعض الفئات التي يأمل هذا الموظف في الاستفادة منها، إما في الوقت الحاضر وإما في المستقبل. ولا شك في أن شعور هذا الموظف بأن القانون سيطاله حتى بعد خروجه وتقاعده من عمله يُعد رادعاً قوياً له خلال فترة عمله في المؤسسة العامة. هذه السياسات مجتمعة تستطيع أن توفر بيئة يسودها التنافس وتتصف بالمساءلة مما يساعد بدوره على تضاؤل فرص الفساد ورفع كفاءة استغلال موارد المجتمع.

ب – تطوير البيئة المؤسسية:

يمكن للحكومات الجادة أن تقلل من درجة الفساد الإداري بمكافأة الأمانة والإخلاص وزيادة احتمالات اكتشاف الفساد وتشديد العقوبات على من تتم إدانته بالفساد. ولتحقيق ذلك لا بد من البدء في إصلاح الجهاز الإداري والحكومي، وذلك باختيار العاملين على أساس الكفاءة والأمانة وبشفافية تامة مصداقاً لقوله تعالى: **﴿قالت إحداهما يا أبتِ استأجره إن خير مَنْ استاجرت القوي الأمين﴾**[24]، أي أن التوظيف لا بد أن يرتكز على اختيار الموظفين الذين تتفق مؤهلاتهم العلمية مع التوصيف الوظيفي للمهن التي يشغلونها والتأكد من أنهم كذلك ممن يتصفون بالأمانة والصدق. بعد اختيار العاملين في الجهاز الحكومي على أساس الكفاءة والأمانة لا بد من إعطائهم أجوراً لا تقل إن لم تزد على الأجور التي يحصل عليها مَنْ يتساوى معهم في مستوى المهارات ويعمل في القطاع الخاص. بل ينبغي أن يتناسب هذا الأجر طردياً مع حجم المسؤولية وخطورتها، تلك التي يتحملها هذا الموظف ومع الجهد الذي يبذله في الارتقاء بأدائه (Besley & McLaren, 1993). كذلك لا بد من تدعيم هذه الأجور العادلة بتوفير ضمانات أخرى مثل تعليم الأبناء

(24) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 26.

وتطبيبهم والضمان الصحي ومعاشات التقاعد. هذه الحوافز ستؤدي إلى استقطاب الكفاءات العالية، بالإضافة إلى تقليلها لرغبة العاملين في المؤسسات العامة للوقوع في إغراءات الرشوة وصور الفساد الأخرى. وفي الوقت نفسه لا بد من تعضيد هذه الإجراءات بعقوبات شديدة لمرتكبي الفساد الإداري سواء أكانوا من العاملين في المؤسسات الحكومية أم المتعاملين معهم من القطاع الخاص، وتزداد فاعلية هذه العقوبات إذا بدأت «بالأسماك الكبيرة»، أي كبار المسؤولين المتورطين في هذا الفساد. ولا بد من وضع الأسس والضوابط التي تحكم قرارات الموظفين بما يتناسب مع أهداف المؤسسات التي يعملون فيها، مما يساعد على إمكانية تقويم مستوى أداء هؤلاء الموظفين ومعرفته والتأكد من نزاهتهم وعدم استغلالهم لوظائفهم. غير أن هذه الضوابط والقيود لا بد أن تتصف ببعض المرونة التي تساعد الموظف على إنجاز العمل وعلى الابتكار وعدم الوقوع في براثن الروتين والجمود وتقليل الإنتاجية. ولا بد أن تتصف آلية قرارات هؤلاء الموظفين بالشفافية التامة حتى تتمكن شرائح المجتمع الأخرى من التأكد من صحة هذه القرارات وخلوها من الفساد الإداري والمالي.

غير أن فاعلية الإصلاحات الإدارية الداخلية المذكورة سابقاً تعتمد على توافر البيئة الملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية والتربوية. فلا بد من وجود مؤسسات تشريعية منتخبة وممثلة لسيادة أبناء المجتمع، ومشرعة لجميع القوانين ومحاسبة للسلطة التنفيذية وراعية للمال العام. ولا بد كذلك من توافر جهاز تدقيق خارجي مستقل يقوم بتدقيق الجوانب المالية للمؤسسات الحكومية والتأكد من كفاءة إدارتها للموارد العامة. ونجاح العقوبات في ردع الفساد يتطلب وجود قضاء مستقل ونزيه لا سلطة للسياسيين عليه. أما الإعلام الحر وغير التابع للحكومة فيُعد ضرورة لكشف مكامن الفساد ومعالجة جميع قضايا المجتمع، ومنها كفاءة استغلال المال العام بما يتفق مع الأهداف التنموية للمجتمع كما يحددها الدستور وترسمها السلطات التشريعية المنتخبة (Pope, 1996). ومما يساعد على نجاح هذه البيئة المؤسسية في تقليل الفساد توافر الاقتناع لدى القيادات السياسية والاجتماعية والإدارية بضرورة محاربة هذه الظاهرة لتحقيق الاستقرار والازدهار.

أما المؤسسات التربوية فإن لها دوراً مهماً في زرع القيم الفاضلة التي تتنافى مع الفساد بكل صوره، وليس هناك أفضل من قيم ديننا الحنيف التي إذا ما ترسخت في عقول الأجيال المقبلة وقلوبها فإن هذه الأجيال ستقوم بواجبها مستشعرة

أهمية الأمانة في كل دور تقوم به، وذلك التزام بقول الله تعالى: **﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾**[25]، كما يجدر أن نذكّر هذه الأجيال أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قد لعن الراشي والمرتشي والرائش، أي الوسيط بينهما.

ج – غرس القيم الإسلامية:

إن كثيراً من الإخفاقات والمظاهر السلبية للحضارة المعاصرة مثل الفساد الإداري وتفشي الرشوة وانتشار الجريمة والحروب وتلوث البيئة وتفشي الفقر والتفاوت في مستويات الدخل والحروب الأهلية والأمراض النفسية وارتفاع معدلات الطلاق وزيادة أعداد الأبناء غير الشرعيين والتسرب من المدارس وتعاطي المخدرات وسوء معاملة الزوجات والأبناء والانتحار وإدمان المسكرات ومرض الإيدز واستنزاف الموارد وغيرها من التحديات التي تواجه الإنسان مع إطلالة الألفية الثالثة هي نتيجة لسلوك الإنسان وحده، ومن ثم فلا بد – إذا أردنا أن نسهم في علاج هذه الظواهر والتقليل من انتشارها – من معرفة منظومة القيم التي يؤمن بها الإنسان ومدى التزامه بها في قيامه بأدواره المتعددة في الحياة السياسية والاقتصادية والأسرية والمجتمع بأسره. من هنا رأينا أن نعالج هذا البعد من أبعاد محاربة الفساد تحت بندين منفصلين هما: أهمية القيم في حياة البشر ووسائل تفعيلها لمعالجة الإشكالات السابقة بوجه عام وقضية الفساد الإداري والمالي بوجه خاص. وحديثنا عن هذه القيم نابع من اقتناع شخصي فضلا عن اقتناع كثير من الدارسين لهذه الظاهرة بأن الفساد الإداري والمالي لا يمكن علاجه بتطوير المؤسسات والسياسات وحدها بل لا بد من إحداث تغيير في سلوك أفراد المجتمع ينتج عنه استشعارهم المسؤولية نحو المال العام وأهمية الحفاظ عليه من أجل تطور المجتمع ورقيه (Stapenhurst & Kpundeh, 1999).

د – أهمية القيم:

ليس هناك مجتمع بشري لا يؤمن بنوع أو آخر من أنواع القيم التي يفترض في أفراده الالتزام بها في ممارساتهم اليومية، ولسنا بصدد مسح قيمي للحضارات القديمة والمعاصرة، ولكننا نستطيع أن نميز بين قيم نابعة من الرسالات السماوية وقيم نابعة من اجتهادات فكرية بشرية. وفي المجموعة الأولى يمكننا التمييز بين

(25) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 188.

قيم سماوية بقيت على نقائها وحفظت، وأخرى تعرضت لدرجة أو أخرى من التحريف والتغيير مما جعلها وسطاً بين القيم المنزلة والقيم الوضعية؛ أي التي وضعها الإنسان. ولا شك في أن دور القيم في ترشيد سلوك الإنسان وتهذيبه وضبطه في جميع أدواره بما في ذلك تقليل الفساد الإداري وسوء استغلال الموارد أكثر فاعلية من طرق العلاج التي سبق ذكرها. فالقيم تمثل عادة رادعاً داخلياً يعود إلى تحفيز الفطرة السليمة للإنسان مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿**ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها**﴾[26]، الأمر الذي يقلل من أهمية دور الرقابة الخارجية وكلفته على الرغم من أنه لا يستأصلها كلياً. غير أن القيم التي يمكن أن تشكل رادعاً لسلوك الإنسان، هي القيم التي تنسجم مع فطرة الإنسان والتي لا يمكن للإنسان وحده أن يضعها بسبب تأثره بنزواته ورغباته وتجاربه وقصور نظره، الأمر الذي يجعل القيم التي يضعها الإنسان نسبية وقاصرة. من هنا تأتي أهمية القيم النابعة من الديانات المنزلة التي تحمل القيم التي بعث بها الرسل والتي شرعها خالق هذا الإنسان، وهو الذي يعلم تعقيدات نفسيته وخلقه وكيفية التعامل مع هذه النفس والارتقاء بها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير**﴾[27]. وإضافة إلى كون القيم الربانية أكثر مثالية وملاءمة للنفس البشرية فإنها كذلك تحمل الحوافز الذاتية التي تجعل الإنسان يلتزم بها ويتبناها، وذلك في إطار حسابات منطقية للثواب والعقاب تكون نابعة من معتقدات صحيحة حول أصل الإنسان ودوره في هذه الحياة ومصيره بعد الموت. فالعقيدة الإسلامية تقوم على الإيمان بأن لهذا الكون خالقاً ومدبراً وإلهاً واحداً، وأن الإنسان مستخلف في هذه الأرض وغايته عبادة الله بكل عمل يقوم به، وذلك بالالتزام بأوامره المتمثلة في كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن الإنسان مصيره الموت الذي سيبعث بعده ويحاسب على ما فعله في هذه الحياة الدنيا من خير أو شر، وسيكون ثوابه وعقابه نتيجة لهذه الأعمال. هذا التصور يؤكده الخالق سبحانه وتعالى في إطار الثواب والعقاب في قوله تعالى: ﴿**بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى. إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى**﴾[28]، وفي قوله

(26) القرآن الكريم، سورة الشمس، الآية 7.
(27) القرآن الكريم، سورة الملك، الآية 14.
(28) القرآن الكريم، سورة الأعلى، الآيتان 16 و17.

تعالى: ﴿إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون. أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾[29]. هذا التصور المختصر لعقيدة المسلم يعني أن أفق حسابات المسلم المتعلقة بالثواب والعقاب يتجاوز هذه الحياة الفانية ويمتد إلى الحياة الآخرة مما يجعله أكثر التزاما بالقيم الفاضلة في هذه الدنيا، ليس خوفاً من القوانين وإنما طمع في الثواب الدائم وخوف من العقاب الدائم في الحياة الآخرة.

2 – القيم الإسلامية والفساد الإداري والمالي:

إن المتأمل في أنظمة الثواب والعقاب التي تعتمد عليها الأنظمة المعاصرة لتفعيل دور الإنسان في بناء مجتمعه، هي في معظمها خارجية وتعتمد على الوجود الدائم لأداة الرقابة مما يجعلها مكلفة، كما أنها تخفق في حالات كثيرة بسبب عدم وجود الحوافز القوية الداخلية لدى الفرد للالتزام بها. وسنوضح هنا كيف يمكن للقيم النابعة من عقيدة الإسلام أن ترتقي بسلوك الإنسان بوجه عام وبدوره في كفاءة استغلال الموارد وعدالة توزيعها.

تعالج العقيدة الإسلامية دور المال في حياة المسلم بشمولية وتوازن بحيث تجعل المال عامل بناء وتكاتف وليس أداة تدمير وصراع. فالعقيدة تبدأ بالاعتراف بميل الإنسان إلى المال مع التنبيه إلى أن ما ادخره الله في الحياة الأخرى يفوق في حسنه ما يراه الإنسان في هذه الحياة الدنيا، وذلك في قوله تعالى: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب﴾[30]. بعد ذلك يذكرنا الحق سبحانه وتعالى بأن المال هو ملك لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه ﴿وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾[31]. وبما أن الإنسان هو مستخلف في هذا المال فلا بد من التزامه بشروط المالك الأصلي في ما يتعلق بجوانب الاستهلاك والإنتاج والتوزيع لهذا المال. بعد ذلك يؤكد الخالق سبحانه وتعالى أن دور الاستخلاف يحتم على الإنسان السعي في الأرض واكتشاف نواميس هذا الكون واستغلال الموارد لإعمار هذا الكون وتنميته مع تذكر

(29) القرآن الكريم، سورة يونس، الآيتان 7 و8.
(30) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 14.
(31) القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 17.

البعث والسؤال عن مهمة الاستخلاف في قوله تعالى: **﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾**[32]، وفي قوله تعالى: **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾**[33]. بعد هذا التمهيد ينتقل هذا المنهج الرباني إلى وضع الأسس العامة والخاصة في استخدام موارد هذا الكون استخداما يؤدي إلى كفاءة في استغلالها وعدالة في توزيعها بادئاً بتحريم الظلم بكل صوره، وذلك في قوله تعالى: **﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾**[34]، وقوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾**[35]. الظلم المذكور في الآيتين السابقتين يحصل إما لسوء استغلال موارد هذا الكون أو عدم العدالة في توزيعها، وهذا ما تبينه المبادئ التفصيلية سواء أكانت آيات قرآنية أم أحاديث نبوية شريفة والتي سنذكر أمثلة منها هنا. فالحق سبحانه وتعالى يؤكد لنا أنه أحل البيع وحرم الربا، لأن هذا الأخير يُعد سببا في الظلم وتركز الثروة في أيدي القلة النائمة التي لا ترغب في أن تتعرض لأي نوع من المخاطرة في استثمار أموالها وظلم أصحاب المبادرة والاستثمار بتحميلهم كل المخاطرة مصداقا لقوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾**[36]. أما الرسول صلى الله عليه وسلم فقد جعل الربا من المهلكات للفرد، ولعن آكله وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: **﴿هم فيه سواء﴾**[37]. وينهى هذا المنهج الرباني عن تكديس المال ويحث على استثماره وزيادة مداخيل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، وذلك في قوله تعالى: **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾**[38].

(32) القرآن الكريم، سورة هود، الآية 61.
(33) القرآن الكريم، سورة الملك، الآية 15.
(34) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 88.
(35) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 29.
(36) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآيتان 278 و279.
(37) حديث جابر عن أحمد ومسلم كما في صحيح الجامع الصغير (5090).
(38) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآيتان 34 و35.

والرسول يؤكد المعنى نفسه في قوله صلى الله عليه وسلم: «يقول ابن آدم: مالي مالي، وهل لك يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت»[39]. ولكنه يقيد سلوك الفرد الاستهلاكي والإنتاجي بقيود نافعة تؤدي إلى رفع كفاءة استغلال الموارد والعدالة في توزيعها، بالإضافة إلى تجنيب الإنسان كثيراً من أسباب الشقاق والصراع، وذلك في قوله تعالى: **﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون. إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾**[40]. كما يحث الإسلام أتباعه على الاعتدال في الإنفاق، وذلك في قوله تعالى: **﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾**[41]، وفي قوله تعالى: **﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾**[42]. ويحرم الإسلام كذلك كل الصور الأخرى للظلم والاستغلال مثل الاحتكار والغش والرشوة، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ غشَّنا فليس منا»[43]، ويقول كذلك: «من احتكر فهو خاطئ»[44]، وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش»[45]. ويؤكد الإسلام كذلك على حفظ الأمانات وتأديتها إلى أصحابها. وفي هذا الصدد يقول الحق سبحانه وتعالى: **﴿إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾**[46]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه واحدة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» متفق عليه. وفي حديث آخر يؤكد عليه أفضل الصلاة والتسليم على أهمية مصادر الكسب وكيفية إنفاق هذا الدخل بقوله: «لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيم أفناه وعن علمه فيم فعل فيه وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه» رواه الترمذي وقال:

(39) رواه مسلم في صحيحه.
(40) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآيتان 90 و91.
(41) القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 67.
(42) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 29.
(43) أخرجه مسلم.
(44) أخرجه مسلم وأبو داوود والترمذي.
(45) أخرجه الحاكم والبزاز وأحمد والطبراني، والرائش هو الوسيط في الرشوة.
(46) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 58.

حديث حسن صحيح. وهناك كثير من الآيات والأحاديث التي تؤكد أن للمال دوراً أساسياً في تكافل المجتمع المسلم وتعاونه. فهناك نظام الإرث الذي يحقق التكافل وتوزيع الثروة بين أفراد العائلة، وهناك الزكاة التي تمثل التكافل بين الأغنياء والفقراء، فتطهر قلوب الفقراء من الحقد على الأغنياء، وتطهر قلوب الأغنياء ونفوسهم من العبودية للمال، والتي حدد الله مصارفها بنفسه على الفئات الأكثر حاجة، وذلك في قوله تعالى: ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم**﴾[47]. وهناك الصدقات بكل صورها ونظام الوقف وغيره من صور التكافل التي لا يتسع المجال للتوسع فيها هنا.

يتضح مما سبق إذن أن القيم الإسلامية تنبثق من الإيمان بأن هناك خالقاً لهذا الكون يدبره ويرعاه، وهو الذي خلق الإنسان واستخلفه في هذا الكون وسخر له كل شيء ليقوم بإعمار الأرض عبادة لله، وفي ظل منهج الخالق المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا الخليفة محاسب على كيفية استخدامه لموارد هذا الكون في هذه الدنيا وفي الآخرة. هذه القيم كما بيّنا وبشيء من الاختصار تشكل منظومة ضوابط فاعلة على ترشيد استخدام الإنسان لموارد المجتمع على كل الأصعدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وتقليل التبذير ومكافحة الظلم والفساد الإداري والمالي بكل صوره. ولا شك في أن تأصيل هذه القيم في السلوك اليومي لأفراد المجتمع يتطلب توعية أفراد هذا المجتمع بأهمية هذه القيم في بناء حضارتهم المعاصرة وتجنب كثير من المثالب التي تعاني منها الحضارة الغربية نتيجة لإهمالها للقيم في جميع مناحي الحياة. ولا بد أن تنتشر عملية التوعية هذه في كل الدوائر التي تؤثر في تنشئة الأجيال مثل الأسرة والمدرسة والإعلام والمساجد والنوادي ومؤسسات التعليم غير الرسمي حتى يصبح هذا المنهج بقيمه هو واقع حال الأفراد والأسر والمؤسسات والدول في عالمنا العربي والإسلامي.

(47) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 60.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي شكلت في السنوات الأخيرة هماً للدول الصناعية والنامية على حد سواء. ولقد بينا في بداية هذه الدراسة أن هناك شبه إجماع بين صناع القرار والمفكرين على أن هذه الظاهرة كانت ولا تزال من العقبات التي تعترض طريق التنمية الفعلية في دول العالم الثالث، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد حاولنا أن نوثق تحليلنا لهذه الظاهرة السرطانية بأمثلة وأرقام ومعلومات من جميع دول العالم عبر السنوات الماضية، حتى يتبين للقارئ حجم انتشار هذه الظاهرة وصورها المختلفة وآثارها المتعددة الاقتصادية منها وغير الاقتصادية. وكم كان بودنا أن تكون مصادر الأمثلة التي استشهدنا بها هي من عالمنا العربي أو من دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ولسوء حظنا لم نستطع ذلك إلا من خلال ما حصلنا عليه من معلومات متناثرة هنا وهناك نشرتها مصادر أجنبية، وهي معلومات لا تعبر عن الواقع الفعلي للفساد الذي تعاني منه دول المنطقة. ويمكننا تلخيص موضوع هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية وليست خاصة بالدول النامية وإن كانت حدتها تزداد في هذه الدول الأخيرة بسبب ضعف بيئتها المؤسسية. ففي دول مجلس التعاون الخليجي تتركز الإيرادات النفطية في خزينة الدولة، وهذا يعني أن القطاع العام يؤدي دوراً محورياً في اقتصادات هذه الدول، غير أن هذا القطاع يعمل في ظل أنظمة لها طبيعة خاصة، مما يؤدي بدوره إلى اختزال دور المؤسسات الأخرى مثل القضاء والصحافة والإعلام والمجالس الاستشارية وجعلها تابعة للسلطة التنفيذية وحدها. ونتيجة لهذه الهيمنة المفرطة للحكومات فإن البيئة في هذه الدول تصبح مرتعاً خصباً للفساد الإداري والمالي لأن القرارات تحتكرها الحكومة وحدها، والأرقام والمعلومات تكاد تنعدم، والقرارات لا تتصف بأي شفافية، والقوانين تشرع وتلغى بجرة قلم، والمساءلة غير موجودة بسبب تغييب دور المؤسسات الأخرى وتهميش دور بقية أفراد المجتمع.

ثانياً: الفساد الإداري معوق رئيس للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى بسبب انعكاساته السلبية على إيرادات الدولة ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فالأموال والتكنولوجيا والمهارات البشرية التي تُعد مدخلات أساسية لعملية التنمية

الفعلية لا يمكن أن تتجه إلى دول تفتقر إلى المؤسسات الفاعلة التي توفر البيئة الاستثمارية المناسبة، فعلى سبيل المثال ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من ندرة في البيانات والأرقام اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المجدية، وما زالت القوانين التي تحكم أسواق المال والنشاط الاقتصادي بوجه عام ضعيفة وعرضة للتلاعب والمغامرة، وما زال القضاء في هذه الدول تابعاً للسياسيين، وما زالت الصحافة غير قادرة أو غير مسموح لها أن تعالج القضايا والمشكلات والأخطاء بموضوعية، كما أن القرارات تتخذ خلف الكواليس وتفتقر إلى الشفافية التي توفر لها المصداقية بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: إن علاج الفساد الإداري والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب البدء بإصلاحات سياسية تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار ومواكبة هذه المشاركة السياسية بإصلاحات إدارية تتمثل في الاهتمام بالتعليم والتدريب وإيجاد نظام للحوافز يقلل من فرص الفساد الإداري والمالي، وتدعيم كل ذلك بعقوبات صارمة لمن يشجع الفساد أو يسهم فيه، وعدم التفرقة في تطبيق هذه العقوبات بين قوي وضعيف، وإلا فلا جدوى من هذه العقوبات والإصلاحات.

وأخيراً: إن الرقابة الخارجية المتمثلة في بيئة المؤسسات لا تكفي وحدها لتقليل الفساد الإداري والمالي كما تشهد بذلك صور الفساد المختلفة في الدول الصناعية ذات الأنظمة الديمقراطية. لذلك لا بد من التركيز على غرس القيم الفاضلة التي حبانا الله إياها والتي كان لها دور رئيس في نهضة الحضارة الإسلامية الأولى والتي من غيرها لن نطمح لأكثر من الوصول إلى واقع الدول الغربية الحالي الذي يعاني من خواء روحي وخلقي وتفكك أسري على الرغم من التقدم المادي والعلمي الذي حققته هذه الدول.

المصادر:

ماجد عبدالله المنيف (1998). التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار. **بحوث اقتصادية عربية**، 12: 41–63.

مي فريد (2001). الفساد: رؤية نظرية. **السياسة الدولية**، 143: 224.

مي قابيل (2001). تكلفة الفساد في روسيا. **السياسة الدولية**، 143 : 237.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (1992). **التقرير الاستراتيجي العربي**. القاهرة: 327–330.

Ades, A., & Di Tella, R. (1994). Competition and corruption. *Oxford Applied Economics Discussion Paper Series,* (69) April.

Ades, A., & Di Tella, R. (1995). National champions and corruption.: Some unpleasant competitiveness arithmetic. Unpublished (August).

Besley, T., & McLaren, J. (1993). Taxes and bribery: The role of wage incentives. *Economic Journal,*103 (41), January: 119-141.

Barham, J. (1988). Political after shocks rumble on after Turkish earthquake. *Financial Times,* July 6.

Chandler, P., & Wild, L. (1992). Corruption in tax administration. *Journal of Public Economics,* 49 (3): 333-49.

Chu, C. (1990). Income tax evasion with venal tax officials: The case of Taiwan. *Public Finance,* 45(3): 392-408.

De Melo, et. al. (1995). Pioneers for profit: St. Petersburg entrepreneurs in services. *World Bank Review,* 9 (3), September: 425-450.

Dia, M. (1996). Africa's managment in the 1990s and beyond: Reconciling indigenous and transplanted institutions. Washington DC: *The World Bank.*

Gray, C., & Kaufmann, D. (1988). Corruption and economic development. *Finance & Development,* March: 7-8.

Gupta, S., Davoodi, H. & Alonso-Terme, R. (1988). Does corruption affect income inequality and poverty? *IMF Working Paper,* 98/76, Washington: International Monetary Fund.

Hao, Y., & Johnston, M. (1995). Reform at the crossroads: An analysis of Chinese corruption. *Asian Perspective,* 19:117-49.

Herbst, J., & Olukoshi, A. (1994). Nigeria: Economic and political reform at cross purposes. In S.Haggard and S.B.Webb (Eds.), *Voting for reform: Democracy, political liberalization and economic adjustment.* New York: Oxford University Press : 465.

International Monetary Fund (1995). Official financing for developing countries. *World Economic and Financial Surveys.* Washington. December.

Klitgaard, R. (1988). *Controlling corruption.* Berkeley: University of California Press: 75.

Knack, S., & Keefer, P. (1996). Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional measures. *Economics & Politics,* 7(3), November: 207-27.

LaPalombara, J. (1994). Structural and institutional aspects of corruption. *Social Research,* 61 (2), Summer: 325-350.

Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *Quarterly Journal of Economics, 110 (3),* August: 681-712.

Mauro, P. (1998). Corruption: Causes, consequences and agenda for further research. *Finance & Development,* March: 11-12.

Minxin, P. (1999). Will China become another Indonesia. *Foreign Policy* (Fall): 94-109.

Murphy, K. et. al. (1991). Allocation of talent: Implications for growth. *Quarterly Journal of Economics,* 106 (2), May: 503-530.

Phongpaicht, P., & Piriyaransan S. (1994). Corruption and democracy in Thailand. Bangkok, *Political Economy Center*, Faculty of Economics, Chulalongkorn University: 51-97.

Pope, J. (1996). Notional Integrity systems: The TI source book. Berlin: *Transparency International*: 93-116.

Ravallion, M., & Chen S. (1997). What can new survey data tell us about recent changes in distribution and poverty? *World Bank Economic Review,* 11(2), May: 357-82.

Rose-Akerman, S. (1997). The Political economy of corruption. In K.A.Elliot. *Corruption and The Global Economy*, (Ed.), Washington: Institute for International Economics.

Shleifer, L., & Vishney, R. (1993). Corruption. *Quarterly Journal of Economics,* 108 (3), August: 599-617.

Sjifudian, H. (1997). Craft and the small business. *Far Eastern Economics Review,* October 22.

Stasavage, D. (1996). Corruption and the Mozambican economy. second draft, *OECD Development Center*, Paris, August.

Stone, et al. (1992). Public institutions and private transactions: The legal and regulatory environment for business transactions in Brazil and Chile. Policy Research Working Paper 891. *World Bank*. Washington, April: 29.

Stapenhurst, R., & Kpundeh, S. (Ed.), (1999). Curbing corruption: Toward a model for building national integrity, EDI development studies. Washington, D.C: *The World Bank* :8.

Tanzi, V., & Davoodi, H. (1997). Corruption, public investment, and growth, *IMF Working Paper* 97/139. Washington: International Monetary Fund.

Tanzi, V., & Davoodi, H. (1998). Corruption around the world: Causes, consequences, scope, cures. *IMF Staff Papers*, 45(4), December, IMF.

Tanzi, V., & Davoodi, H. (2000). Corruption, growth, and public finance, *IMF Working Paper* 00/182. Washington: International Monetary Fund.

World Bank (1997). *World development report*. Washington D.C. Oxford University Press: 102.

Yabrak, I., & Webster, L. (1995). Small and medium enterprises in Lebanon: A survey. Washington: *World Bank*. Private Sector Development Department and Industry and Energy Division. Middle East and North African Country Deparment II. Final Report, 28 January.

مقدم في: فبراير 2001.

أجيز في: يناير 2002.

الاتجاه نحو الحاسب الآلي

«دراسة مقارنة حسب الجنس ومتغيرات أخرى»

إبراهيم شوقي عبدالحميد*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى فحص الفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسب الآلي لدى عينة من طلاب الجامعة وطالباتها، وأجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (200) طالب و(200) طالبة من كلية الآداب، جامعة القاهرة. وقد تم تطبيق أداة – من إعداد الباحث – لقياس الاتجاه نحو الحاسب الآلي بمكوناته الثلاثة (قلق الحاسب، والشغف بالحاسب، والاعتقاد في فوائده). ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن للذكور والإناث الاتجاهات التفضيلية نفسها نحو الحاسب الآلي. حيث لا توجد فروق دالة بين الجنسين من حيث الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسب الآلي، وكذلك من حيث اثنين من مكوناته وهما: الشغف بالحاسب الآلي والاعتقاد في فوائده. وتقتصر الفروق الدالة بين الجنسين على مكون واحد من مكونات الاتجاه، وهو قلق الحاسب الآلي، إذ كانت الإناث أكثر قلقاً من الذكور، ولذا كان الذكور أكثر امتلاكاً للحاسبات الآلية، وأكثر استخداماً لها مقارنة بالإناث. ويقل مستوى قلق الحاسب الآلي لدى الإناث في حالتي التدريب والاستخدام، في حين يظل قلق الحاسب الآلي منخفضاً لدى الذكور بصفة عامة، بصرف النظر عن التدريب والاستخدام. ومن حيث الفروق العمرية، لا توجد فروق دالة في الاتجاه نحو الحاسب الآلي بين الأكبر عمراً والأقل عمراً، سواء في عينة الذكور أو الإناث. وقد نوقشت هذه النتائج على ضوء كل من نتائج الدراسات السابقة والمنطق السيكولوجي لمتغيرات هذه الدراسة.

مصطلحات أساسية: الاتجاه نحو الحاسب الآلي، قلق الحاسب الآلي، الفروق بين الجنسين.

---

* قسم علم النفس – جامعتي القاهرة والإمارات العربية المتحدة.

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات متلاحقة وسريعة في تكنولوجيا المعلومات، وهذه التغيرات ليست كمية فحسب، بل نوعية أيضاً، ولذا فإن لهذه التغيرات بالغ الأثر في جميع جوانب المجتمع الإنساني، حيث التغير من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، والانتقال من العمل البدني إلى العمل العقلي، والانتقال من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات وتسويقها.

وقد أدت التقانات الحديثة في مجال المعلومات إلى خفض كلفة الإنتاج وتنوع المنتجات، كما أفضت إلى ظهور منتجات جديدة تماماً، ولذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات تشكل تهديداً بعيد المدى لسلطة رأس المال. ونتج عن ذلك ما يعرف بحرب المعلومات، حيث نجد الصراع للسيطرة على المعرفة في كل مكان (ألفن توفلر، 1992: 119–125).

ونتيجة لتلك التغيرات يصبح كثير من التخصصات غير مطلوب، وتحل محله تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل. لذلك يتوقع علماء المستقبل أن مشكلات مجتمع المعلومات تتمثل في صدمات المستقبل الناتجة عن عدم قدرة الأفراد على الاستجابة بسهولة للتحولات السريعة في جميع المجالات.

ومع التحول من العمل البدني إلى العمل العقلي الإبداعي تتغير الأسس التي قامت عليها العملية التعليمية في المجتمع الصناعي، ويصبح من الضروري إعادة بناء العملية التعليمية على أسس جديدة تتفق مع الواقع الجديد، وتصبح الألفة باستخدام الحاسبات الآلية مهمة بدرجة أكبر مما مضى، وبخاصة لمن هم على وشك الانضمام إلى قوى العمل.

ومن المؤشرات المثيرة للانتباه في مجتمعنا العربي ما أظهرته دراسة دولية أجراها كل من «ويل، وروسن» (Weil & Rosen, 1995)، حيث تبين أن (4%) فقط من الطلبة المصريين يمتلكون حاسبات آلية، في حين لا ينوي (72%) امتلاكها في السنوات الخمس المقبلة. وتتوافر أعلى نسبة مخاوف تقانية مع أدنى معدل استخدام للتكنولوجيا الحديثة في بعض الدول، منها مصر والسعودية، في حين نجد أن هناك نسبة مخاوف قليلة إلى متوسطة مع أعلى نسبة استخدام في كل من إسرائيل وسنغافورة. كما تشير الإحصاءات إلى أن الإناث يشكلن فقط من ربع الدارسين إلى ثلثهم في دورات الحاسب الآلي، وأن هذه النسبة في تناقص مستمر. (Durndell & Lightbody, 1993; Makrakis & Sawada, 1996).

وعلى مستوى التعليم العالي في مجال الحاسب الآلي نالت المرأة نحو (33%) من درجات البكالوريوس، ونحو (27%) من درجات الماجستير خلال العقد الماضي. وعلى مستوى الدكتوراه فقد حصلت المرأة على ما بين 10 و18% من درجات الدكتوراه. كما تمثل المرأة قرابة (6.5%) من أعضاء هيئة التدريس الجامعي المختصين في علم الحاسب الآلي بأمريكا. بل إن نحو ثلث أقسام علم الحاسب الآلي التي تقدم برامج الدكتوراه ليس لديها عضو هيئة تدريس من الإناث. (Fisher *et al.*, .1999; Shashaani, 1993)

أما في مجتمعنا العربي فلا تتوافر إحصاءات من هذا القبيل، وإن كان من الملاحظ أن نسبة الدارسات في التخصصات المتصلة بالحاسب الآلي أقل منها لدى الرجال، وإن كانت هذه النسبة في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى وجود ما يعرف بالفجوة النوعية gender gap في الاتجاه نحو الحاسبات الآلية واستخدامها.

ولما كانت الاتجاهات بمثابة ميول متعلمة وضمنية لاستجابات تفضيلية يمكن استنتاجها من خلال الميول السلوكية للاقتراب أو التجنب والتفضيل أو عدم التفضيل لموضوع الاتجاه (Osgood, *et al.*, 1957). وبقدر ما تشير الاتجاهات نحو الحاسب الآلى إلى ردود أفعال الفرد نحوه، فهي تؤثر أيضاً في تشكيل سلوكه حيال الحاسب الآلى بوصفه موضوعاً للاتجاه. وقد أظهرت الدراسات التي اهتمت بعلاقة الاتجاه نحو الحاسب الآلي باستخدامه أن الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي يرتبط إيجابياً بالتفوق في استخدامه، في حين يرتبط قلق الحاسب أو الخوف منه سلبياً بمهارة الأداء (Speier, *et al.*, 2000).

ولذا اهتم الباحثون بدراسة الاتجاهات نحو الحاسبات الآلية محاولة منهم للكشف عن كيفية تفاعل الأفراد مع تكنولوجيا الحاسب الآلي. وقد أظهرت دراسات اتجاهات الطلبة نحو الحاسب الآلي نتائج متباينة، تمثلت في مدى كبير من الاتجاهات، يتراوح بين الإدمان والمخاوف المرضية (Landry, *et al.*, 1996).

وقد أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة ومتعارضة، وإن كان كثير منها يشير إلى تفوق الذكور في اتجاهاتهم واستخدامهم للحاسب الآلي، وقد طرحت عدة أسباب لتفسير الفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسبات الآلية، من أهمها الخبرة السابقة في الحاسب الآلي، وعدد الدورات، وامتلاك حاسب آلي في المنزل، والثقافة الموجهة نحو الذكور، وتنميط دور الجنس (Moon, *et al.*, 1994).

وقد يدرك المعلمون والطلبة الحاسبات الآلية بكونها مرتبطة بمادتي الرياضيات والعلوم، وفي الغالب تدرك الطالبات أن هاتين المادتين لهما طابع ذكوري، ولهذا الإدراك دلالاته الخطرة، إذ يؤدي بمعظم الطالبات إلى فقدان الاهتمام بالحاسبات الآلية، ومن ثم إلى ضآلة معدل استخدامه، وهو ما بينته دراسات كثيرة (Arnez & Lee, 1990)، ولذا فإن تعارض الدراسات السابقة فيما بينته من نتائج، وضآلة الاهتمام بهذه النوعية من المشكلات في مجتمعنا العربي تُعد من أهم مبررات دراستنا الحالية.

أهمية الدراسة وأهدافها

مع انتشار الحاسبات الآلية في مختلف مجالات العمل تتحسن طبيعة الأعمال ومتطلباتها، فتزداد فرص العمل أمام المرأة، حتى بالنسبة لوظائف الإدارة العليا والأعمال التي كانت مقصورة على عمال الصناعة (إبراهيم شوقي، 1998: 119).

ومع التزايد المذهل للحاسبات الآلية في شتى مجالات الحياة، وفي ظل الفجوة النوعية التي أشرنا إليها – حيث العزوف النسبي للمرأة عن تعلم الحاسب الآلى واستخدامه – نتوقع أن تزداد الفروق بين الجنسين حدة، والتي ستنعكس في صورة مشكلات عدة، مثل سوء التوافق المهني والنفسي، أو على الأقل في شكل فروق فعلية في الأداء الوظيفي وفي تقبل التكنولوجيا الحديثة واستيعابها.

ومن المتوقع أن تزداد هذه الفجوة اتساعاً مع تزايد الاهتمام باستخدام الحاسبات في المنزل والمدرسة وجهات العمل. ولأن المرأة تمثل نصف المجتمع، فإن وجود هذه الفجوة واستمرارها يعوق قطاعاً كبيراً من المجتمع عن أداء دوره بفاعلية، ويؤدي من ثم إلى إهدار مورد مهم من الموارد البشرية، هذا على المستوى القومي. وعلى المستوى الفردي فإن الذين يفتقرون إلى المهارات المطلوبة يحدون من فرص عملهم وتطلعاتهم المستقبلية، كما يقل إنتاجهم وابتكارهم.

وللحد من هذه الفجوة النوعية يجب العمل على دراستها وتحديد حجمها وتعرُّف مظاهرها، والكشف عما إذا كانت هذه الفجوة على المستوى السلوكي فحسب، أو أنها على مستوى الاتجاه أيضاً، ولذا يجب تحليل اتجاهات الجنسين نحو الحاسبات الآلية، حتى يمكن التخطيط لمناخ تعليمي نشط، وفتح فرص عمل مهيئة للنجاح ومتكافئة للجنسين.

ولأهمية الأمر اهتم الباحثون اهتماماً كبيراً بدراسة اتجاهات الجنسين نحو الحاسبات الآلية، إلا أن النتائج جاءت متعارضة، كما سنعرض لها فيما بعد. كما أن

معظم هذه الدراسات أجنبية ولا يمكن تعميم نتائجها على مجتمعنا العربي، بسبب الفروق الثقافية والاجتماعية، لذا فمن المهم الكشف عن اتجاه عينة من الطلبة المصريين نحو الحاسبات الآلية، بحسبانه من العوامل التي تحدد مدى إقبالهم نحوها وتعلمها واستخدامها، مما يساعد على تعديل الاتجاهات السلبية، ويسهم في تصميم سياسات تعليمية وإدارية واجتماعية تعمل على جذب كل من الجنسين نحو الحاسبات الآلية، وتحقق التقارب بينهما في اتجاهاتهما نحو الحاسب الآلي، وتوفر من ثم مهارات متكافئة يتطلبها سوق العمل، وبذلك يمكن الإسهام في العمل على الاستغلال الأمثل للثروة البشرية.

وتهدف الدراسة الحالية إلى إظهار طبيعة اتجاهات الطلبة من الجنسين نحو الحاسبات الآلية، وكذلك إظهار طبيعة الفروق بينهما، في ظل تباينهما من حيث كل من العمر والتدريب والاستخدام.

الدراسات السابقة

على الرغم من اتساق الإحصاءات التي تتعلق بالفروق بين الجنسين من حيث الاهتمام بدراسة الحاسب الآلي أو العمل في مجاله، جاءت نتائج الدراسات الواقعية التي اهتمت بدراسة اتجاهات كل من الجنسين نحو الحاسب الآلي متعارضة، ولذا يمكن عرض أهم هذه الدراسات على النحو التالي:

الفئة الأولى: دراسات أظهرت فروقاً في الاتجاه الإيجابي لصالح الذكور

ومن أهمها دراسة «فلتر» (Felter, 1985) بكاليفورنيا. وهي دراسة مسحية على عينة مكونة من (2,983) من التلاميذ والتلميذات المقيدين بالصفين السادس والثاني عشر، وذلك لحصر معلوماتهم واتجاهاتهم وخبراتهم في مجال الحاسب الآلي. فأوضحت تلك الدراسة أن للذكور من الصفين اتجاهات إيجابية أكثر نحو الحاسب الآلي، كما أنهم أكثر استخداماً للحاسب الآلي سواء في المدرسة أو المنزل، بالإضافة إلى أنهم أفضل تحصيلاً في هذا المجال.

وفي الفئة نفسها هناك دراسة «ويلدر وآخرين» (Wilder, *et al.*, 1985) والتي أجريت في أمريكا على عينة مكونة من (193) طالباً، و (141) طالبة من الصف الأول الجامعي. فكانت النتائج مؤيدة لنتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين في الاتجاه، كما أعرب الذكور عن ارتياح أكبر نحو الحاسبات الآلية وأظهروا مهارة أعلى في التفاعل معها.

وفي دراسة عن اتجاهات المراهقين الكنديين والصينيين نحو الحاسب الآلي وجد «كولينز، ووليامز» (Collis & Williams, 1987) أن الذكور من الدولتين أكثر إيجابية من الإناث في اتجاهاتهم نحو الحاسبات الآلية وأنهم أكثر ثقة بالنفس في استخدامها. ومع ذلك تزداد هذه الفروق لدى الطلبة الكنديين منها لدى الطلبة الصينيين (in: Shashaani, 1993).

ويتسق ذلك مع دراسة «كامبل» (Campbell, 1990) التي أجريت على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، وتتكون من (71) ذكراً و(89) أنثى. فتبين أن للإناث اتجاهاً إيجابياً بدرجة أقل نحو الحاسب الآلي منها لدى الذكور.

وفي دراسة أجرتها «ساتون» (Sutton, 1991) بأسلوب التحليل البعدي Meta analysis أظهرت فروقاً دالة بين الجنسين، إذ تبين أن للذكور اتجاهاً إيجابياً نحو الحاسب الآلي بدرجة أكبر منها لدى الإناث. واستخلصت أن الخبرة في الحاسب الآلي سبب رئيس للفروق في الاتجاه نحو الحاسب الآلي وإتقان مهاراته (in: Jakobsdottir, 1996).

كما قامت «سامية مسعود» (1991) بدراسة الاتجاه نحو الحاسبات الآلية في علاقتها بالنوع والمعرفة بالحاسب الآلي لدى (252) من الطلبة الجامعيين، فأظهرت اتجاهات أكثر إيجابية لدى الذكور منها لدى الإناث وارتباطاً موجباً بين المعرفة بالحاسبات الآلية والاتجاه الإيجابي نحوها (Massoud, 1991).

وقد درس «شاشاني» (Shashaani, 1994) الفروق بين الجنسين في المرحلة الثانوية في خبرات الحاسب الآلي وأثرها في اتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي، وذلك على عينة مكونة من (902) ذكر و(828) أنثى، فوجد أن اتجاهات الذكور نحو الحاسبات أكثر إيجابية من اتجاهات الإناث، وأن خبراتهم في الحاسب الآلي أكثر منها لدى الإناث.

وفي دراسة أجراها «ماكراكيس، وسوادا» (Makrakis & Sawada, 1996) في كل من اليابان والسويد على عينة من طلبة الجامعة، تكونت من (266) ذكراً، و(204) إناث من طوكيو، ومن (159) ذكراً و(142) أنثى من استكهولم. وقد تم استخدام مقياس للاتجاه يضم ثلاثة مكونات، هي الجدوى Usefulness والاستعداد Aptitude والشغف* Liking. وبغض النظر عن الموطن أفصح الذكور عن درجة أكبر من الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي بمكوناته الثلاثة. وأن الطلاب اليابانيين يدركون الحاسبات الآلية بوصفها مجالاً ذكرياً بدرجة أكبر منها لدى أقرانهم السويديين.

(*) شغف بالشيء: أولع به. قال «الفراء»: وشغفها حباً: أي خرق شغاف قلبها ووصل إليه. ويعرف «ابن السكيت» الشغاف بأنه جلد ه لاصقة بالقلب (أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، 1995).

وفي دراسة أخرى تالية أجراها «كومبر وآخرون» (Comber, *et al.*, 1997) على عينة تضم (278) تلميذاً في المرحلة الثانوية، تبين أن الذكور أكثر خبرة في الحاسب الآلي ولهم اتجاهات إيجابية أكثر نحو الحاسبات الآلية مقارنة بالإناث.

تلا ما سبق دراسة أخرى أجراها «باركر» (Parker, 1999) عن علاقة العمر والجنس والشخصية بقلق الحاسب الآلي، مستخدماً عينة تضم (124) طالباً في دورات الحاسب الآلي. فأوضحت تلك الدراسة عدم وجود فروق في قلق الحاسب ترتبط بالجنس والعمر.

أما «لياو» (Liao, 1999) فقد قام بدراسة مستخدماً أسلوب التحليل البعدي لبيانات (106) دراسات سابقة، فأيدت تلك الدراسة ما أظهرته الدراسات السابقة والواردة في هذه الفئة.

الفئة الثانية: دراسات أظهرت فرقاً في الاتجاه لصالح الإناث

الدراسات في هذه الفئة أقل عدداً، ومنها دراسة أجراها «عبدالله المناعي» على عينة تكونت من (18) طالباً، و(69) طالبة في جامعة قطر، ممن يدرسون مقرراً دراسياً في الحاسب الآلي. فوجد أن اتجاهات الإناث نحو الحاسب الآلي أكثر إيجابية منها لدى الذكور، وأن مستوى المعلومات والمهارات المتعلقة بالحاسب الآلي لديهن أكبر منه لدى الذكور (عبدالله المناعي، 1992).

وتتسق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسة «لويد وآخرين» (Loyd, *et al.*, 1987) والتي أجريت على عينة تضم (516) تلميذاً في الصفين السابع والثامن، باستخدام مقياس للاتجاه نحو الحاسب الآلي يضم ثلاثة مكونات، هي قلق الحاسب والثقة فيه والشغف به. فأظهرت تلك الدراسة أن الإناث أكثر تفضيلاً لاستخدام الحاسبات الآلية من الذكور.

كما درس «آلين» (Allen, 1995) الاتجاه نحو تطبيقات الحاسب الآلي في مجال البريد الإلكتروني، وذلك على عينة من (192) عاملاً وعاملة، باستخدام أسلوب المقابلات المتعمقة، فتبين أن الإناث أكثر إدراكاً لسهولة استخدام البريد الإلكتروني وأكثر فاعلية، كما أنهن أكثر استخداماً لبرامج معالجة الكلمات من الذكور.

الفئة الثالثة: دراسات أظهرت عدم وجود فروق بين الجنسين

من هذه الدراسات دراسة «محمد كامل عبدالموجود» (1996) في مصر والتي أجريت على عينة قوامها (455) من طلاب كلية التربية وطالباتها، جامعة المنيا. وقد أظهرت تلك الدراسة عدم وجود فروق دالة بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسب الآلي،

سواء أكان ذلك قبل دراسة مقرر دراسي في الحاسب الآلي أم بعد دراسته. وفي الأردن أجرى «لطفي الخطيب» (1994) دراسة على عينة مكونة من (52) طالباً وطالبة في كلية تأهيل المعلمين بـ (إربد). فأوضحت أن الاتجاه نحو الحاسب الآلي لا يختلف بتباين الجنس. وفي الأردن أيضاً نجد دراسة «نرجس حمدي» (1991) وإن كانت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ومكونة من (523) عضواً. وقد كانت اتجاهاتهم إيجابية، ولكنها ليست مرتفعة، وقد تبين عدم وجود فروق دالة بين الجنسين.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية نجد دراسة أجراها كل من «لويد، وجريسارد» (Loyd & Gressard, 1984,"b") والتي أجريت على عينة ضمت (142) طالباً في المرحلة الثانوية، و(107) طلاب جامعيين من الدارسين للرياضيات، و(105) طلاب من المقيمين في المدينة الجامعية. فتبين أن للطلبة اتجاهاً تفضيلياً نحو الحاسب الآلي، وليس للجنس والعمر أي علاقة بمكونات الاتجاه نحو الحاسب الآلي (القلق والثقة والشغف)، في حين أن هناك علاقة إيجابية بين مدة الخبرة في الحاسب الآلي والاتجاه التفضيلي نحوه.

وقد قام «نيكل وآخرون» (Nickell, *et al.*, 1987) بدراسة على عينة من طلبة الجامعة، تكونت من (60) طالباً و(106) طالبات. ولم يكن الفرق في الاتجاه دالاً بين الجنسين، وإن كان لصالح الذكور. وبرغم ذلك استنتج الباحثون أن للذكور اتجاهاً أفضل نحو الحاسبات الآلية منه لدى الإناث. وهذا يخالف نتائج دراستهم، فالفرق لم يكن دالاً، أي لا يمثل قيمة. ويتسق مع هذه النتائج ما كشفت عنه دراسة «أرنز، ولي» (Arnez & Lee, 1990) والتي أجريت على عينة من (104) طلاب و(62) طالبة في المرحلة الثانوية.

كما درس «بوب – دافيس، وتوينج» (Pope-Davis & Twing, 1991) الاتجاه نحو الحاسب الآلي، لدى عينة تشمل (207) طلاب جامعيين، فتبين عدم وجود فروق بين الجنسين في الاتجاه.

وقد استخدمت «جاكوبسوتير» (Jakobsdottir, 1996) أسلوب الملاحظة في تحليل موقف استخدام التلاميذ للحاسب الآلي في ستة فصول دراسية لمدة (40) ساعة استخدام، ثم قامت بتطبيق استبيان مختصر وإجراء بعض المقابلات مع بعض الحالات. فتبين عدم وجود فروق بين الجنسين فيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي نحو الحاسبات الآلية والدافعية لاستخدامها. وأرجعت ذلك إلى شيوع ثقافة الحاسب الآلي، وتوافر الحاسبات الآلية بدرجة كبيرة أمام الجنسين.

يتسق مع هذه النتائج ما كشفت عنه دراسة «لاندري وآخرين» (Landry, *et al.*, 1996) التي أجريت على عينة مكونة من (88) طالباً وطالبة في دورات المحاسبة، ولم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسب. وفي دراسة أخرى أجراها كل من «ولترز، ونسيساري (Walters & Necessary, 1996)»، وذلك على عينة مكونة من (204) من طلبة الجامعة. وأشارت تلك الدراسة إلى عدم وجود فروق في الاتجاه بين الجنسين. وإنما هناك فروق في الاتجاه حسب عدد الدورات ومدة الخبرة في الحاسب الآلي وامتلاكه والمعرفة العامة به.

كذلك درس «دورندل وآخرون» (Durndell *et al.*, 1997) علاقة النوع والثقافة باستخدام الحاسبات الآلية والاتجاه نحوها لدى عينة من (363) منْ طلاب الجامعة من الجنسين من الرومانيين والاسكتلنديين، فلم يجدوا فروقاً بين الجنسين، واستخلصوا أن الموطن أكثر دلالة في التنبؤ بالاتجاه نحو الحاسب الآلي من النوع، إذ عبر الرومانيون عن اتجاهات أكثر إيجابية من أقرانهم الاسكتلنديين برغم أن معدل استخدامهم وامتلاكهم للحاسب الآلي كان أقل.

كما فحص «لياو» (Liao, 1996) عينة من الطلبة الجامعيين تضم (116) طالباً أمريكياً، و(203) طلاب تايوانيين من المقيمين في تايوان، باستخدام مقياس للاتجاه نحو الحاسب الآلي، والذي تم تطبيقه على العينة الأولى سنة 1990، وعلى العينة الثانية سنة 1992، فتبين عدم وجود فروق بين الجنسين في العينة الأمريكية، في حين كان الذكور من العينة التايوانية أكثر ثقة وشغفاً باستخدام الحاسب الآلي من الإناث. ومما يؤخذ على هذه الدراسة عدم توحيد الفترة الزمنية للتطبيق.

الفئة الرابعة: دراسات أوضحت نتائج متباينة

تشير بعض الدراسات إلى ارتفاع مستوى بعض مكونات الاتجاه لدى الذكور، في حين يرتفع بعضها الآخر لدى الإناث، أو يتوافر بالدرجة نفسها. ومن هذه الدراسات دراسة «ماجد أبو جابر، وذياب البداينة» (1993)، وذلك على عينة من الطلبة مكونة من (162) طالباً وطالبة، فكشفت عن فروق دالة في الاتجاه نحو استخدام الحاسب الآلي بين الجنسين على البعد المعرفي فقط. في حين أنه في بقية أبعاد الاتجاه لم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين. وقد فسروا ذلك بميل الإناث عمداً إلى التقليل من هذا البعد استجابة للتوقعات الثقافية.

وقد درس «شاشاني» (Shashaani, 1993) الفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسب الآلي لدى طلاب المرحلة الثانوية، وذلك على عينة مكونة من (902)

ذكر، و(828) أنثى، فلم تظهر فروق بين الجنسين في إدراكهما لمنافع الحاسب الآلي في الحياة اليومية، وأن الذكور أكثر تحمساً لتعلم مهارات الحاسب الآلي وأكثر استمتاعاً به، وأكثر توقعاً للنجاح عند استخدامه مقارنة بالإناث اللاتي أظهرن درجة أقل من الاهتمام باستخدام الحاسب الآلي ودرجة أكبر من الخوف والشعور بالعجز عند استخدامه.

كذلك أجرى «ماكراكيس» (Makrakis, 1993) دراسة على (470) تلميذاً في المرحلة الثانوية في طوكيو، فأظهرت تلك الدراسة أن الذكور أكثر خبرة في الحاسب الآلي وأكثر اعتقاداً بجدواه من الإناث، إلا أنه لا توجد فروق بين الجنسين في الدافعية لتعلم مهارات الحاسب الآلي واليسر المدرك في استخدامه والتطلع إلى شغل أعمال تستخدم فيها الحاسبات الآلية. كما كشف كل من الجنسين عن انخفاض مستوى فاعلية الذات بشأن الحاسب الآلي. وقد تم عزو ذلك إلى ضعف فرص تعلم الحاسب الآلي لدى الجنسين، وإن كان الذكور قد تلقوا دروساً أكثر من الإناث.

وقد قام «روبرتسون وآخرون» (Robertson, *et al.*, 1995) بدراسة على عينة مكونة من (65) معلماً و(62) تلميذاً في المرحلة الإعدادية. فبالنسبة للمعلمين لم تكن هناك فروق دالة بين الجنسين من حيث جميع متغيرات الاتجاه. أما بالنسبة للتلاميذ فقد كان الذكور أكثر ثقة في الحاسب الآلي وأكثر استخداماً وأكثر شعوراً بالكفاءة، وكانت معتقداتهم المتعلقة بالحاسب الآلي أكثر إيجابية منها لدى الإناث. في حين لم تكن هناك فروق بين الجنسين من حيث الشغف بالحاسب الآلي والقلق منه.

وقد أجرى «مون وآخرون» (Moon *et al.*, 1994) دراسة على عينة مكونة من (303) طلاب جامعيين كوريين. وأوضحت تلك الدراسة أن الفرق بين الجنسين يقتصر على الثقة في الحاسب الآلي، فالذكور أكثر ثقة في الحاسبات الآلية من الإناث. وأن الخبرة في الحاسب الآلي أكثر أهمية في تحديد مستوى الاتجاه، بصرف النظر عن الجنس. وتؤيد هذه النتائج ما أظهرته دراسة «فردنبرج وآخرين» (Vredenburg, *et al.*, 1984) والتي أجريت على عينة مكونة من (157) طالباً و(305) طالبات جامعيات. وبينت تلك الدراسة عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير أهمية الحاسبات الآلية وتفضيلها، إلا أن الذكور كانوا أكثر ميلاً لاستخدام الحاسبات الآلية والالتحاق بدورات الحاسب الآلي ولتملك الحاسب في المنزل، ولذا أعربت الإناث عن درجة أكبر من الخوف من الحاسبات الآلية مقارنة بالذكور، وشعرن أن هذا الخوف أمر عادي لمعظم النساء.

وفي دراسة أجراها «ويتلي» (Whitley, 1996) أيضاً على عينة مكونة من (321) طالباً جامعياً. تبين وجود فروق بين الجنسين بدرجة متوسطة فيما يتعلق بالجانب الوجداني للاتجاه (مثل القلق)، في حين أظهرت عدم وجود فروق بين الجنسين في المعتقدات الإيجابية. أما بالنسبة للمعتقدات السلبية فقد كانت الفروق ضئيلة.

وقد أجرى «ويتلي» أيضاً (Whitley, 1997) دراسة بأسلوب التحليل البعدي لدراسات أمريكية وكندية اهتمت بالفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسبات الآلية والسلوك المتصل باستخدامها، وذلك على عينة إجمالية قدرها (4,0491) مبحوثاً. فأفصح الذكور عن درجة أكبر من تنميط دور الجنس sex role typing المتعلق بالحاسبات الآلية وارتفاع في مستوى فاعلية الذات في مجال الحاسب الآلي، وعن مشاعر إيجابية نحو الحاسبات الآلية بدرجة أكبر منها لدى الإناث. وإلى جانب ذلك لم تكن هناك فروق بين الجنسين في معتقداتهم عن الحاسبات الآلية، ولا في السلوكيات المتعلقة بها.

وبعد أن عرضنا لهذه الدراسات نستخلص أن ثمة تعارضاً واضحاً فيما بينها من نتائج. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب: منها الفروق الثقافية بين المجتمعات، وأسباب أخرى تتعلق بعدم الدقة المنهجية في إجراء هذه الدراسات، وخصوصاً فيما يتعلق باختيار العينات وثبات الأدوات المستخدمة وصدقها، وعدم الدقة في جمع البيانات، وأخطاء منهجية في التحليلات الإحصائية. وللوقوف على هذه الأسباب تفصيلاً يمكن الرجوع إلى مقالة «كي» (Kay, 1992). يضاف إلى ذلك أن معظم هذه الدراسات أجري من قبل باحثين اجتماعيين أو تربويين، فاختلفت من ثم المفاهيم وأساليب القياس. ويمثل هذا التعارض مبرراً أساسياً لإجراء الدراسة الحالية.

فروض الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة فروض هذه الدراسة على النحو التالي:

1 – توجد فروق في الاتجاه نحو الحاسبات الآلية بين الجنسين (لصالح الذكور) بصرف النظر عن العمر.

2 – يزداد الاتجاه التفضيلي نحو الحاسبات الآلية لدى المتدربين منه لدى غير المتدربين.

3 – يزداد الاتجاه التفضيلي نحو الحاسبات الآلية لدى المستخدمين منه لدى غير المستخدمين.

المنهج

1 - العينة

تتكون عينة هذه الدراسة من أربعمائة طالب وطالبة من المرحلة الجامعية، نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث. وهم من مختلف أقسام كلية الآداب - جامعة القاهرة. ومتوسط عمر الذكور (19.09) سنة، بانحراف معياري قدره (1.28) سنة، ومتوسط عمر الإناث (18.77) سنة، وبانحراف معياري قدره (1.20) سنة. وقد تم حساب اختبار (ت) بين متوسطي العمر في كل من العينتين، فكان مقداره (2.53)، وهو دال عند مستوى (0.01). ونستخلص من ذلك أن عينة الطلاب أكبر عمراً من الإناث.

أما فيما يتعلق بتعليم الوالدين، فكانت نسبة الأمهات الحاصلات على الثانوية فأكثر في عينة الذكور (10.5%) ، وفي عينة الإناث (34.5%). كما كانت نسبة الآباء الحاصلين على الثانوية فأكثر في عينة الذكور (29%)، وفي عينة الإناث (54%). ومن ثم نستنتج أن المستوى التعليمي للوالدين في عينة الطالبات أعلى منه في عينة الطلاب.

2 - أداة البحث

أعد الباحث أداة لقياس اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الحاسبات الآلية. ويعرف مفهوم «**الاتجاه نحو الحاسب الآلي**» بأنه منظومة مكتسبة من خلال الخبرة ومستقرة نسبياً، وتضم معتقدات الفرد ومشاعره التفضيلية والانفعالية التي تدور حول الحاسبات الآلية الشخصية، مما يجعل لهذه المنظومة القدرة على التأثير في استجابات الفرد نحوها، سواء بالتفضيل والاقتراب منها أو بعدم التفضيل وتجنبها.

وتتكون الأداة في صورتها النهائية من ستة وعشرين بنداً، صممت بطريقة «ليكرت»، بحيث يمثل كل بند مقياساً تقديرياً مكوناً من خمس درجات تعبر عن مستويات متفاوتة من شدة الاتجاه، بدءاً من الموافقة التامة حتى الرفض التام. وتعبر بنود المقياس بصورة متوازنة عن المكونين المعرفي والوجداني للاتجاه. وتحتوي الأداة على ثلاثة مقاييس فرعية هي:

أ - قلق الحاسب Computer anxiety

وهي حالة من الشعور بالخوف والتهيب والتهديد الغامض يخبرها الفرد عندما ينوي استخدام الحاسب الآلي أو يستخدمه بالفعل. ومن شأن هذه الحالة أن تجعل

الفرد أكثر ميلاً لتجنب استخدام الحاسبات الآلية. وقد تم قياس قلق الحاسب الآلي بوساطة تسعة بنود، وتتراوح الدرجة عليه بين (9) و(45) درجة، وتصحح بنوده في الاتجاه الإيجابي (أي عدم القلق)، بحيث كلما انخفضت الدرجة عليه كانت مؤشراً لارتفاع درجة القلق.

ب – الشغف بالحاسب الآلي Computer liking

هو شعور تفضيلي أو غير تفضيلي يعكس مدى حب الشخص أو كراهيته لاقتناء الحاسب الآلي وتعلمه واستخدامه. ويقاس هذا المكون من خلال ستة بنود، وتراوحت درجته بين (6) و (30) درجة. وتصحح بنوده في الاتجاه التفضيلي، بحيث كلما زادت الدرجة عليه كانت مؤشراً لارتفاع مستوى تفضيل الحاسب الآلي.

ج – الاعتقاد في فوائد الحاسبات الآلية Computer Utility

وهو مدى اعتقاد الفرد بإيجابيات الحاسب الآلي ودوره في تنمية الأفراد والمجتمعات، سواء أكان ذلك من حيث زيادة الناتج كماً وكيفاً أم توفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل وتحسين الدخل. ويقاس هذا المكون من خلال أحد عشر بنداً، وتتراوح الدرجة عليه بين (11) و (55) درجة. وتصحح بنوده في الاتجاه الإيجابي، بحيث تشير الدرجة عليه إلى مدى الاعتقاد في جدوى الحاسب الآلي.

أما الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسبات الآلية فهي عبارة عن حاصل جمع الدرجات على المقاييس الفرعية الثلاثة، وتتراوح هذه الدرجة بين (26) و(130) درجة.

ثبات المقياس

تم حساب ثبات المقياس بطريقة (الاختبار – إعادة الاختبار) بفاصل زمني قدره أسبوعان بين الجلستين على عينة مكونة من (37) طالباً و(50) طالبة. وكان متوسط عمر الذكور (18.65) سنة بانحراف معياري قدره (1.18) سنة، ومتوسط عمر الإناث (18.64) سنة بانحراف معياري قدره (0.90) سنة. وحسبت معاملات ارتباط «بيرسون» بين مكونات المقياس ونفسها في الجلستين، وكانت نتائجها مرضية، والموضحة بجدول (1). كما تم تقدير الثبات من خلال الاتساق الداخلي، حيث حسبت معاملات ارتباط «بيرسون» بين مكونات المقياس والدرجة الكلية، وذلك في عينة الدراسة الأساسية، والتي تمثل نتائجها مؤشراً إضافياً لثبات المقياس، والموضحة بالجدول نفسه.

جدول (1)
معاملات ثبات المقياس بأسلوب الاختبار – إعادة الاختبار والاتساق الداخلي

مكونات المقياس	معامل الارتباط بين درجتي الاختبار – إعادة الاختبار		معامل ارتباط المكون بالدرجة الكلية	
	عينة الذكور (ن=37)	عينة الإناث (ن=50)	عينة الذكور (ن=200)	عينة الإناث (ن=200)
قلق الحاسب الآلي	0.74	0.75	0.74	0.75
الشغف بالحاسب الآلي	0.79	0.78	0.73	0.67
الاعتقاد في فوائد الحاسب	0.78	0.80	0.83	0.84
الدرجة الكلية للاتجاه	0.83	0.86	–	–

كما تم تقدير ثبات المقياس بطريقة «ألفا كرونباخ» للاتساق الداخلي، وذلك على العينة الأساسية لهذه الدراسة(200 طالب و200 طالبة)، فكان معامل ألفا في عينة الذكور (0.80) في حين كان في عينة الإناث (0.83). أما معاملات ألفا للمقاييس الفرعية فهي 0.73، 0.72، 0.69 على التوالي. وهو ما يدعم مؤشرات ثبات المقياس.

صدق المقياس

استخدم أسلوب الصدق التلازمي لتقدير صدق المقياس، وذلك بحساب معامل الارتباط بين المقياس الحالي ومقياس الاتجاه نحو الحاسب الآلي Computer Attitudes Scale (C A S) والذي أعده كل من «لويد، وجريسارد» سنة 1984. ويتكون من ثلاثين بنداً، تمثل ثلاثة مقاييس فرعية، وهي القلق أو الخوف من الحاسبات الآلية، والشغف بالحاسبات الآلية، والثقة في القدرة على تعلمها واستخدامها. ويجاب عن كل بند بأحد البدائل الأربعة، والتي تتراوح بين الموافقة بشدة والرفض بشدة. وقد تحقق الباحثان من الخصائص السيكومترية للمقياس. فمن حيث الثبات قام الباحثان بحساب معاملات ألفا، فكان مقدارها 0.95 للمقياس الكلي، و0.86، 0.91، 0.91 للمكونات الفرعية الثلاثة على التوالي. أما من حيث الصدق فقد تم إجراء التحليل العاملي بالتدوير المتعامد من خلال أسلوب الفاريماكس، فكشف التحليل عن ثلاثة عوامل تعكس مكونات المقياس الثلاثة (القلق والشغف

والثقة)، وتفسر هذه العوامل ما نسبته 55% من التباين الكلي (Loyd & Gressard, 1984, "a"). وقد أظهر المقياس نتائج مشابهة في دراسات أخرى كثيرة (Landry, *et al.*, 1996; Moon, *et al.*, 1994; Necessary & Parish, 1996; Nash & Moroz, 1997).

وبعد أن قام الباحث الحالي بترجمة المقياس تم تطبيق المقياسين على عينة قوامها (30) طالباً و(30) طالبة. وكان معامل ارتباط «بيرسون» بين الدرجة الكلية للمقياسين (0.75). ولما كان المقياس الأخير يقيس الأبعاد نفسها التي يقيسها المقياس الحالي، فإن الارتباط بين المقياسين يعد مؤشراً للصدق.

3 – إجراءات جمع البيانات

تم جمع بيانات هذه الدراسة في خلال شهر أكتوبر 1996، وذلك بمساعدة بعض الباحثين المدربين الذين عاونوا الباحث في تطبيق المقياس بطريقة جماعية في قاعات المحاضرات، وروعي أن يتم الاشتراك في هذه الدراسة تطوعياً، وألا يزيد عدد المبحوثين في الجلسة الواحدة على أربعين مبحوثاً، كما روعي التكافؤ في عدد كل من الذكور والإناث في العينة.

النتائج

سنعرض للنتائج من حيث علاقتها بفروض هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول:

توجد فروق في الاتجاه نحو الحاسبات الآلية بين الجنسين (لصالح الذكور) بصرف النظر عن العمر.

وفي خطوة أولية لإظهار مستوى الاتجاه نحو الحاسب الآلي بصفة عامة لدى الجنسين حسب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات هذه الدراسة، لدى كل من الجنسين والعينة الكلية، والتي نعرض لها في جدول (2).

جدول (2)

المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عينة الذكور (ن=200)		عينة الإناث (ن = 200)		العينة الكلية (ن = 400)	
	م	ع	م	ع	م	ع
قلق الحاسب الآلي	29.42	6.17	27.55	6.62	28.49	6.46
الشغف بالحاسب الآلي	25.76	3.73	25.46	4.38	25.61	4.07
الاعتقاد في فوائد الحاسب	45.62	6.16	45.40	6.25	45.51	6.20
الدرجة الكلية للاتجاه	100.8	12.21	98.40	13.58	99.60	12.96

وبمقارنة متوسط كل متغير بمدى درجاته، نجد أن كلاً من الدرجة الكلية للاتجاه والشغف بالحاسب الآلي والثقة في جدواه يميل إلى الإيجابية بدرجة كبيرة، في حين يميل مستوى قلق الحاسب إلى التوسط، وذلك سواء في عينة الذكور أو الإناث أو العينة الكلية.

وللتحقق من الفرض المطروح تم تقسيم أفراد العينة حسب العمر إلى فئتين: فئة العمر الأقل (ويتراوح فيها العمر بين 17و18 سنة، وهذه الفئة مكونة من 76 ذكراً، و102 أنثى، ومعظمهم من طلبة الصفوف الأولى في الجامعة)، وفئة العمر الأكبر (ويتراوح فيها العمر بين 19و22 سنة، وتضم 124 ذكراً، و97 أنثى، ومعظمهم من طلبة الصفوف الأخيرة في الجامعة). ثم حسب تحليل التغاير ثنائي الاتجاه Two-ways analysis of covariance للمقارنة بين الجنسين الأصغر عمراً والأكبر عمراً في الاتجاه نحو الحاسب الآلي، مع ضبط تأثير ثلاثة متغيرات هي: تملك الحاسب الآلي (ويبلغ عددهم ثلاثة ذكور وخمس عشرة أنثى) وتعلمه واستخدامه (وسنعرض لتكرار كل منهما في جدولي 5 و7). ويمكن أن نعرض لنتائج هذا التحليل في جدول (3).

جدول (3)

نتائج تحليل التغاير الثنائي لمتغيرات الاتجاه نحو الحاسب في ظل تباين كل من الجنس والعمر مع استبعاد تأثير كل من تملك الحاسب وتعلمه واستخدامه

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	د.ح	مربع المتوسطات	قيمة «ف»	الدلالة
الجنس		421.39	1	421.39	10.39	0.001
الفئة العمرية		0.24	1	0.24	0.01	0.94
التفاعل		2.12	1	2.12	0.05	0.82
تباين الخطأ	قلق الحاسب	15902.34	392	40.57	–	0.82
التباين الكلي		340367	399	–	–	–
الجنس		3.23	1	3.23	0.20	0.66
الفئة العمرية		14.51	1	14.51	0.89	0.35
التفاعل	الشغف	17.51	1	17.51	1.07	0.30
تباين الخطأ	بالحاسب	6417.39	392	16.37	–	–
التباين الكلي		267997	399	–	–	–
الجنس		10.68	1	10.68	0.28	0.60
الفئة العمرية		9.47	1	9.47	0.25	0.62
التفاعل	الاعتقاد في	6.11	1	6.11	0.16	0.69
تباين الخطأ	فوائد الحاسب	15069.75	392	38.44	–	–
التباين الكلي		840706	399	–	–	–
الجنس		655.06	1	655.06	3.57	0.06
الفئة العمرية		54.47	1	54.47	0.33	0.57
التفاعل	الدرجة الكلية	65.80	1	65.80	0.40	0.53
تباين الخطأ	للاتجاه	64694.54	392	165.04	–	–
التباين الكلي		4022068	399	–	–	–

ويتبين من جدول (3) أنه في ظل استبعاد تأثير متغيرات التملك والتدريب والاستخدام لا توجد فروق دالة بين الجنسين من حيث معظم متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي، ويقتصر الفرق بينهما على متغير واحد هو قلق الحاسب الآلي. كذلك

لم تظهر فروق بين الأصغر عمراً والأكبر عمراً (من الجنسين) في مختلف متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي، كما لا يوجد تفاعل دال بين كل من الجنس وفئة العمر في تأثيرهما في متغيرات الاتجاه.

وبسبب دلالة قيمة «ف» الخاصة بالفروق بين الجنسين في متغير قلق الحاسب الآلي، وعدم دلالة قيم «ف» الأخرى، نتجه إلى التحقق من اتجاه الفروق بين الجنسين على متغير قلق الحاسب الآلي، وذلك بحساب اختبار «ت» لدلالة الفروق بين متوسطي القلق في المجموعتين والموضحين بجدول (2)، فكانت قيمة «ت» 2.92، وهي دالة عند مستوى لا يقل عن 0.01، مما يشير إلى ارتفاع مستوى قلق الحاسب الآلي لدى الإناث منه لدى الذكور. في حين لم تكن هناك فروق في بقية مكونات الاتجاه نحو الحاسب الآلي ترتبط بالجنس والعمر.

الفرض الثاني:

يزداد الاتجاه التفضيلي نحو الحاسب الآلي لدى المتدربين منه لدى غير المتدربين من الجنسين.

وللتحقق من هذا الفرض تم تقسيم أفراد العينة من الذكور والإناث حسب التدريب إلى مجموعتين: (وهما مجموعة المتدربين ومجموعة غير المتدربين). وتضم المجموعة الأولى من سبق لهم التدريب على استخدام الحاسب الآلي بدرجة كبيرة (حيث اجتياز أربع دورات فأكثر) أو بدرجة متوسطة (ثلاث دورات) أو بدرجة قليلة (دورة أو دورتين). أما مجموعة غير المتدربين فهي تضم (من لم يسبق لهم التدريب قط). وبعد ذلك تم إجراء تحليل التباين ثنائي الاتجاه Two-ways analysis of variance للمقارنة بين المتدربين من الجنسين في متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي. ويعرض جدول (4) نتائج هذا التحليل.

تشير النتائج الموضحة في جدول (4) إلى أن هناك فرقاً دالاً بين الجنسين في قلق الحاسب الآلي (وهو ما سبق بيانه في تحليل التغاير). بالإضافة إلى وجود فرق دال بين المتدربين وغير المتدربين من حيث الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسب الآلي. كما يوجد تفاعل دال بين متغيري الجنس والتدريب في التأثير في متغير قلق الحاسب، ولذا سيتم حساب اختبار «ت» للمتغيرات ذات الدلالة من حيث قيمة «ف». وبسبب عدم وجود فروق بين الجنسين في الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسب

جدول (4)
نتائج تحليل التباين الثنائي (2 × 2) للمقارنة حسب الجنس والتدريب في متغيرات الاتجاه نحو الحاسب

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	د.ح	مربع المتوسطات	قيمة «ف»	الدلالة
الجنس		215.97	1	215.97	5.36	0.02
التدريب		125.32	1	125.32	3.11	0.08
التفاعل		206.94	1	206.94	5.14	0.02
تباين الخطأ	قلق الحاسب	15954.93	396	40.29	–	–
التباين الكلي		341208	400	–	–	–
الجنس		18.95	1	18.95	1.15	0.28
التدريب		58.09	1	58.09	3.53	0.06
التفاعل	الشغف	11.55	1	11.55	0.70	0.40
تباين الخطأ	بالحاسب	6522.35	396	16.47	–	–
التباين الكلي		268897	400	–	–	–
الجنس		1.67	1	1.67	0.04	0.84
التدريب		136.28	1	136.28	3.56	0.06
التفاعل	الاعتقاد في	32.86	1	32.86	0.86	0.36
تباين الخطأ	فوائد الحاسب	15160.54	396	38.28	–	–
التباين الكلي		843622	400	–	–	–
الجنس		413.74	1	413.74	2.52	0.11
التدريب		929.64	1	929.64	5.65	0.02
التفاعل	الدرجة الكلية	279.53	1	279.53	1.70	0.19
تباين الخطأ	للاتجاه	65147.93	396	164.51	–	–
التباين الكلي		4034837	400	–	–	–

الآلي، سيتم حساب اختبار «ت»، لإظهار اتجاه الفروق في الدرجة الكلية بين المتدربين وغير المتدربين بصرف النظر عن الجنس، والموضحة بجدول (5). أما فيما يتعلق بالتفاعل interaction بين متغيري الجنس والتدريب، ودوره في تحديد الفروق في قلق الحاسب الآلي، فقد تمت المقارنة بين الجنسين المتدربين وغير المتدربين بحساب اختبار «ت»، والموضح أيضاً بالجدول نفسه.

جدول (5)
نتائج اختبار «ت» للمقارنة بين المتدربين وغير المتدربين
من الجنسين في كل من الدرجة الكلية للاتجاه وقلق الحاسب الآلي

المتغير	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى م	المجموعة الأولى ع	المجموعة الثانية م	المجموعة الثانية ع	قيمة «ت»
الدرجة الكلية للاتجاه	عينة المتدربين من الجنسين (ن=145)	عينة غير المتدربين من الجنسين (ن=255)	101.55	12.41	98.49	13.15	**2.29
قلق الحاسب الآلي	المتدربون (ن=66)	غير المتدربين (ن=134)	29.20	6.54	29.53	6.00	0.36–
	المتدربات (ن=79)	غير المتدربات (ن=121)	29.16	6.08	26.50	6.77	**2.84
	المتدربون (ن=66)	المتدربات (ن=79)	29.20	6.54	29.16	6.08	0.03
	غير المتدربين (ن=134)	غير المتدربات (ن=121)	29.53	6.00	26.50	6.77	**3.79

(**) القيمة دالة عند مستوى .01

ويلاحظ من جدول (5) أن الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسب الآلي أعلى لدى المتدربين منها لدى غير المتدربين. في حين لا توجد فروق دالة في كل متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي بين المتدربين والمتدربات، وكذلك بين المتدربين وغير المتدربين من الذكور. كما يلاحظ أيضاً أن الإناث غير المتدربات أكثر قلقاً، سواء مقارنة بالذكور غير المتدربين أو الإناث المتدربات.

الفرض الثالث:

يزداد الاتجاه التفضيلي نحو الحاسب الآلي لدى المستخدمين منه لدى غير المستخدمين من الجنسين.

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض، تم تقسيم أفراد العينة من الجنسين إلى **مجموعة المستخدمين** (وهم من يستخدمون الحاسب الآلي كثيراً أو أحياناً)، **ومجموعة غير المستخدمين** (وهم من لم يسبق لهم استخدام الحاسب الآلي قط). وبعد ذلك تم إجراء تحليل التباين ثنائي الاتجاه باتخاذ كل من الجنس واستخدام الحاسب الآلي متغيرين مستقلين. أما متغيرات الاتجاه فهي مثل متغيرات تابعة. ويعرض جدول (6) نتائج هذا التحليل.

جدول (6)
نتائج تحليل التباين الثنائي (2 × 2) للمقارنة حسب الجنس والاستخدام في متغيرات الاتجاه

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	د.ح	مربع المتوسطات	قيمة «ف»	الدلالة
الجنس		40.26	1	40.26	0.99	0.32
الاستخدام		163.46	1	163.46	4.06	0.04
التفاعل		217.82	1	217.82	5.41	0.02
تباين الخطأ	قلق الحاسب	15952.72	396	40.28	–	–
التباين الكلي		341208	400	–	–	–
الجنس		4.89	1	4.89	0.30	0.59
الاستخدام		84.52	1	84.52	5.15	0.02
التفاعل	الشغف	0.21	1	0.21	0.01	0.91
تباين الخطأ	بالحاسب	6503.68	396	16.42	–	–
التباين الكلي		268897	400	–	–	–
الجنس		0.08	1	0.08	0.00	0.96
الاستخدام		121.41	1	121.41	3.16	0.08
التفاعل	الاعتقاد في فوائد	2.36	1	2.36	0.06	0.81
تباين الخطأ	الحاسب	15213.53	396	38.42	–	–
التباين الكلي		843622	400	–	–	–
الجنس		78.23	1	78.23	0.48	0.49
الاستخدام		1088.83	1	1088.83	6.62	0.01
التفاعل	الدرجة الكلية	250.86	1	250.86	1.53	0.22
تباين الخطأ	للاتجاه	65149.68	396	164.52	–	–
التباين الكلي		4034837	400	–	–	–

وتشير النتائج الموضحة بجدول (6) إلى وجود فروق دالة في كل من قلق الحاسب الآلي والشغف به والدرجة الكلية للاتجاه بين المستخدمين وغير المستخدمين (لدلالة قيم «ف» الخاصة بهذه المتغيرات). ولذا يجب حساب اختبار «ت» للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات في المتغيرات ذات الدلالة من حيث

قيمة «ف» الخاصة بتحليل التباين. وبسبب عدم وجود فروق بين الجنسين في هذه المتغيرات، تم حساب اختبار «ت» لإظهار اتجاه الفروق بين المستخدمين وغير المستخدمين بصرف النظر عن الجنس، والموضح بجدول (7). وهناك أيضاً تفاعل بين متغيري الجنس والاستخدام بالنسبة لمتغير قلق الحاسب الآلي. ولبيان طبيعة هذا التفاعل ودوره في تحديد الفروق في متغير قلق الحاسب الآلي تمت المقارنة بين الجنسين من المستخدمين وغير المستخدمين بحساب اختبار «ت»، والتي يعرض لها جدول (7).

جدول (7)

نتائج اختبار «ت» للمقارنة بين المستخدمين وغير المستخدمين من الجنسين في كل من قلق الحاسب الآلي والشغف به والدرجة الكلية للاتجاه

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المتغير	المجموعة الأولى م	المجموعة الأولى ع	المجموعة الثانية م	المجموعة الثانية ع	قيمة «ت»
عينة المستخدمين من الجنسين (ن=88)	عينة غير المستخدمين من الجنسين (ن=312)	قلق الحاسب	29,68	5.52	28.15	6.67	1.98*
		الشغف بالحاسب	26.50	2.88	25.36	4.31	2.34*
		الدرجة الكلية	102.7	10.23	98.71	13.51	2.58**
المستخدمون (ن=50)	غير المستخدمين (ن=150)	قلق الحاسب	29.24	6.02	29.48	6.24	0.24–
المستخدمات (ن=38)	غير المستخدمات (ن=162)		30.26	4.81	26.91	6.83	2.86**
المستخدمون (ن=50)	المستخدمات (ن=38)		29.24	6.02	30.26	4.81	0.86–
غير المستخدمين (ن=150)	غير المستخدمات (ن=162)		29.48	6.24	26.91	6.83	3.46***

(*) مستوى الدلالة 0.05.
(**) القيمة دالة عند مستوى 01.
(***) القيمة دالة عند مستوى 0.001.

ومن جدول (7) يمكن استخلاص أن المستخدمين من الجنسين أقل قلقاً من الحاسب الآلي وأكثر شغفاً به، وعلى مستوى الدرجة الكلية للاتجاه نجد أنها أكبر بدرجة دالة لدى المستخدمين منها لدى غير المستخدمين. ومن الملاحظ عدم وجود فروق دالة في كل متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي بين المستخدمين والمستخدمات، وكذلك بين المستخدمين وغير المستخدمين من الذكور. كما يلاحظ

أيضاً أن الإناث غير المستخدمات أكثر قلقاً من الحاسب الآلي، سواء مقارنة بالذكور غير المستخدمين أو الإناث المستخدمات.

المناقشة

أظهرت هذه الدراسة أن اتجاهات كل من الجنسين نحو الحاسب الآلي إيجابية بدرجة كبيرة، الأمر الذي يعكس تقبل الشباب بصفة عامة لتلك الآلة واعتقادهم بأهميتها في مجالي التعليم والعمل. وتعد هذه النتائج متسقة مع نتائج كثير من الدراسات مثل: (Anderson & Hornby, 1996; Durnadell & Thomson, 1997; Jakobsdottir, 1996; Landry, *et al.*, 1996; Liao, 1996; Pope-Davis & Twing, 1991; Shashaani, 1993) وقد يرجع هذا الاتجاه التفضيلي نحو الحاسب الآلي إلى استجابة الجنسين للتوقعات الثقافية والاجتماعية، إذ أصبح الحاسب رمزاً أو جزءاً مهماً من ثقافة التقدم وتكنولوجيا المعلومات. وأصبح تعلمه ضرورة للتوافق التعليمي والمهني. كما قد يرجع هذا الاتجاه إلى وجود نماذج اجتماعية متعددة أتقنت استخدام هذه التقانة وأثبتت من خلال ما حققته من نجاح في المجال الدراسي، أو ما حصلت عليه من فرص عمل متميزة مادياً أو معنوياً.

وقد يعزى عدم وجود فروق دالة بين الجنسين في متغيرات الاتجاه نحو الحاسب الآلي (باستثناء قلق الحاسب) إلى عدة عوامل: منها أن للجنسين قدراً محدوداً من الخبرة في استخدام الحاسب الآلي، إذ كانت النسبة المئوية للمستخدمين في هذه الدراسة (25%)، وللمستخدمات (19%). وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن اهتمامات كل من الجنسين وحاجاتهما المتصلة بالحاسب الآلي لا يتم إشباعها بدرجة مقبولة، بسبب ندرة الحاسبات الآلية وقلة معدل استخدامها. ولذا يمكن أن نتوقع ظهور مزيد من الفروق بين الجنسين في الاتجاه نحو الحاسب الآلي عندما يتاح لكل من الجنسين قدر مناسب من الخبرة باستخدام الحاسبات الآلية.

وتتعارض هذه النتائج مع دراسات أخرى عرضنا لها من قبل. وقد يرجع هذا التعارض إلى أسباب متعددة، منها التغيرات الهائلة التي طرأت على تكنولوجيا الحاسب الآلي في العقدين الماضيين والفروق الثقافية، والتباين في تاريخ استخدام الحاسب الآلي، واختلاف البرامج المستخدمة. فقد يكون لطبيعة البرامج التي يستخدمها الشخص أثر في تكوين اتجاهاته نحو الحاسب الآلي. بالإضافة إلى أنه في بعض هذه الدراسات لم يتم التحقق من شروط الصلاحية المنهجية، سواء في إعداد الأدوات أو اختيار العينة، أو التحليل الإحصائي.

وعلى الرغم من أن كلاً من الجنسين يقدر إيجابياً أهمية الحاسبات الآلية وفوائدها، ولديهما مشاعر إيجابية نحوها، فإن قلق الحاسب الآلي يزداد لدى الإناث منه لدى الذكور. وتتسق هذه النتيجة مع ما أظهرته نتائج كثير من الدراسات. (Krendle & Broihier, 1992 (in: Robertson, *et al.*, 1995); Loyd & Gressard, 1984, b; Loyd, *et al.*, 1987; Shashaani, 1993; Vredenburg, *et al.*, 1984).

وعلى الرغم من استبعاد تأثير متغيرات تملك الحاسب الآلي والتدريب والاستخدام أظهرت النتائج ارتفاع مستوى قلق الحاسب الآلي لدى الإناث منه لدى الذكور، الأمر الذي يشير إلى ارتباط الجنس بمستوى قلق الحاسب الآلي. وقد يرجع ارتفاع قلق الحاسب الآلي لدى الإناث إلى عدة أسباب منها:

1 – التحيز الثقافي للذكور

أظهرت دراسات كثيرة أن الذكور يتلقون تشجيعاً أكبر من أقرانهم للاشتراك في أنشطة الحاسب مقارنة بالإناث، وأن الآباء يميلون إلى مساندة الذكور أكثر من الإناث، وكذلك كان تشجيع المعلم – رغم أنه محدود – موجهاً أكثر نحو الذكور منه نحو الإناث. وأن أكبر عائق اجتماعي تواجهه الإناث هو اتجاهات الوالدين والمعلمين الذين يعتقدون أن الحاسبات الآلية وسائل ذكرية، ربما لارتباطها بمادتي الرياضيات والعلوم (وهما من المواد المفضلة لدى الذكور). بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام في إعلاناتها تصور مستخدمي الحاسب الآلي من الذكور على أنهم خبراء، في حين يقتصر دور الأنثى على مجرد الملاحظة. .(Liao, 1999; Makrakis, 1993; Makrakis & Sawada, 1996; Reinen & Plomp, 1997)

كما تعتقد الإناث أن الحاسبات الآلية ملائمة أكثر لثقافة الذكور. وقد يرجع هذا الاعتقاد إلى أن معظم البرامج صممها الرجال وموجهة إلى الذكور، وموضوعاتها يألفها الذكور أكثر من الإناث، كما تعاني المدارس والجامعات من عدم وجود نماذج للدور الأنثوي في مجال الحاسبات الآلية، الأمر الذي أسهم في جعل كل من الجنسين يدركان الحاسبات الآلية على أنها آلات ذكرية الطابع. وهذه النتائج أظهرتها عدة دراسات. منها دراسة دولية أجريت على تلاميذ من مراحل تعليمية مختلفة، ومن عشرين دولة. (Reinen & Plomp, 1997).

2 – ضآلة خبرة الإناث في الحاسب الآلي

أظهرت دراسات متعددة أن الإناث أقل استخداماً للحاسب الآلي من الذكور، سواء أكان ذلك في المنزل أم العمل، وكن كذلك أقل تدريباً. إذ إن عدد الذكور الذين يلتحقون بدورات الحاسب الآلي أكبر من عدد الإناث، كما تميل الإناث إلى الإذعان

للذكور في الأمور التقانية. (Comber, *et al.,* 1997; Felter, 1985; Robertson, et al., 1995 ; Wishart, 1999).

كما قام «كي» (Kay, 1992) بتحليل اثنتين وثلاثين دراسة سابقة، فوجد أن معظم الدراسات (78%) استخلصت أن الذكور أكثر استخداماً للحاسبات الآلية. وقد أظهرت دراسات عدة أنه على الرغم من امتلاك الإناث للحاسبات الآلية فهن أقل استخداماً لها. (Durndell, 1991; Durndell & Lightbody, 1993; Durndell & Thomson, 1997; Jakobsdottir, 1996).

وبذلك نجد أن الإناث أقل ألفة بالحاسبات الآلية، ولذلك قد يخبرن مشكلات أكثر عند استخدامهن لها، مما يؤدي إلى ارتفاع قلق الحاسب الآلي لديهن. وهو ما يتسق مع كثير من الدراسات التي أظهرت علاقة إيجابية بين مدة الخبرة أو التدريب على الحاسب الآلي من جهة، والاتجاه التفضيلي نحوه من جهة أخرى. (Loyd & Gressard, 1984 "b"; Moon, *et al.,* 1994; Necessary & Parish, 1996; Vredenburg, *et al.,* 1984; Walters & Necessary, 1996).

3 – انخفاض مستوى فاعلية الذات Self Efficacy في مجال الحاسب الآلي لدى الإناث

تتسق مع النتائج السابقة ما أظهره بعض الدراسات من أن لدى الإناث شعوراً بانخفاض مستوى إعدادهن وخبراتهن الفعلية بالحاسبات الآلية، كما يدركن أنهن أقل كفاءة في دورات الحاسب الآلي بدرجة أكبر منها لدى الذكور، وأنهن أقل ثقة في قدراتهن المتعلقة بالحاسب الآلي وأكثر اهتماماً بالأفراد منه بالأشياء، وأكثر تفضيلاً للتفاعل مع البشر منه مع الآلات مقارنة بالذكور (Durndell & Thomson, 1997 ; Fisher, *et al.,* 1999).

وبقدر ما يعزى تزايد قلق الحاسب الآلي لدى الإناث إلى نقص خبراتهن في الحاسب الآلي وانخفاض مستوى فاعليتهن الذاتية في هذا المجال، يمكننا أن نتوقع أن ارتفاع مستوى قلق الحاسب الآلي يمكن أن يقلل من فرص تفاعل الإناث مع الحاسبات الآلية، أو يحول بينهن والتفاعل الناجح مع الحاسبات الآلية، مما يفضي إلى ارتفاع القلق وانخفاض معدل الاستخدام.

ولم تظهر الدراسة الحالية فروقاً دالة في الاتجاه نحو الحاسب الآلي بين الأقل عمراً والأكبر عمراً، وهو ما يتسق مع نتائج معظم الدراسات السابقة (Anderson & Hornby, 1996; Comber, *et al.,* 1997 ; Czaja, & Sharit, 1998).

وتشير هذه النتيجة إلى أن مدة الدراسة في الجامعة لا تؤثر في اتجاه الطلبة من الجنسين نحو الحاسبات الآلية، وربما يرجع ذلك إلى ندرة الحاسبات الآلية في الجامعة. كما تعكس هذه النتيجة أن الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي بمثابة ظاهرة نفسية اجتماعية عامة لدى الشباب الجامعي الأكبر عمراً والأقل عمراً، وأن خبرة الشباب في الحاسب الآلي – في مجتمعنا – حديثة نسبياً ومحدودة. ومع ذلك يجب التحفظ على هذه النتيجة، إذ يجب أن يقتصر تعميمها على المبحوثين من المرحلة الجامعية. حيث يمكن أن تظهر فروق دالة بين الفئات العمرية في ظل استخدام عينة من فئات عمرية مختلفة.

أما فيما يتعلق بتملك الحاسب الآلي بالمنزل فقد كانت نسبة التملك قرابة (4%) من جمهور العينة الكلية، وهي النسبة نفسها التي أظهرتها الدراسة الدولية التي تمت على ثلاث وعشرين دولة من بينها مصر (Weil & Rosen, 1995). ولصغر عينة ممتلكي الحاسب الآلي لم يكن من المستطاع المقارنة بين الممتلكين وغير الممتلكين للحاسبات الآلية من حيث متغيرات الاتجاه.

ومن النتائج الحالية المثيرة للانتباه أن الإناث أكثر امتلاكاً وتدريباً واستخداماً للحاسبات الآلية من الذكور، ومع ذلك يرتفع لديهن مستوى قلق الحاسب منه لدى الذكور. وهي نتيجة منطقية، إذ إن ارتفاع مستوى التملك والتدريب يرتبط لديهن بارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرهن. ومع ذلك يرتفع مستوى قلق الحاسب الآلي لديهن، وذلك لسيادة المناخ الثقافي والاجتماعي المنحاز إلى الذكور، وندرة كل من التدريب والاستخدام المنظم، مما يفضي بهن إلى تفاعلات غير مرضية مع الحاسبات الآلية ويزيد من مستوى القلق لديهن، ويقلل بالتالي من فرص استخدامها فيما بعد. وبذلك نجد أن الذكور أكثر استخداماً وأقل قلقاً، في حين أن الإناث أكثر تملكاً وتدريباً وأقل استخداماً. وقد أدى هذا التوازن إلى احتفاظ كل من الجنسين باتجاهات إيجابية متقاربة نحو الحاسب الآلي، باستثناء القلق الذي يرتفع لدى الإناث للأسباب المذكورة سلفاً.

أما فيما يتعلق بالتدريب فقد أفصح المتدربون من الجنسين عن ارتفاع الدرجة الكلية للاتجاه نحو الحاسب الآلي، مقارنة بغير المتدربين. مما يشير إلى أحد احتمالين: أولهما أن التدريب يمكن أن يزيد من مستوى تقبل الحاسب الآلي. والآخر أن ارتفاع مستوى الاتجاه التفضيلي يزيد من احتمال الاستفادة من فرص تعلم الحاسب الآلي.

وبإجراء مقارنة بين المتدربات وغير المتدربات كانت المتدربات أقل قلقاً من غير المتدربات، مما يشير إلى أحد احتمالين. أولهما أن التدريب يمكن أن يخفض القلق لدى الإناث دون الذكور، وهم الذين ينخفض لديهم القلق أساساً من دون تدريب، والآخر أن انخفاض قلق الحاسب الآلي يزيد من احتمال التحاق الإناث بدورات الحاسب الآلي. وعلى أي حال تشير هذه النتيجة إلى أهمية التدريب على الحاسب الآلي – وللإناث بصفة خاصة – لخفض قلق الحاسب الآلي ولزيادة ثقتهن في قدراتهن على استخدامه. وتتسق هذه النتيجة مع ما أظهرته الدراسات السابقة من وجود ارتباط إيجابي بين المعرفة بالحاسب والاتجاه نحوه (Massoud, 1991). أو بين عدد الدورات والاتجاه نحوه (Shashaani, 1994). كما تتسق أيضاً مع دراسة تجريبية أظهرت أن التدريب على الحاسب الآلي مدة فصل دراسي واحد أدى إلى تحسن في الاتجاه نحو الحاسب الآلي (Shashaani, 1997). أما عدم وجود فروق دالة بين المتدربين وغير المتدربين من الذكور في كل متغيرات الاتجاه فقد يشير إلى أن تدريب الذكور لا يؤثر ولا يتأثر باتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي، بقدر ما تحدده الدرجة الأعلى من الاستقلال الممنوحة للذكور مقارنة بالإناث. ومع ذلك ثمة حاجة إلى إجراء دراسات تجريبية تفحص أثر التدريب في الاتجاه نحو الحاسب الآلي بصفة عامة، وقلق الحاسب الآلي بصفة خاصة.

وفيما يتعلق باستخدام الحاسب الآلي فقد كان أكثر أهمية من مجرد التدريب في التمييز بين المجموعات، حيث كان المستخدمون من الجنسين أقل قلقاً وأكثر شغفاً بالحاسب الآلي. وربما يرجع ذلك إلى أن الاستخدام يتضمن التدريب إلى جانب الخبرة أو الممارسة، وهي من العوامل المرتبطة بارتفاع مستوى الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي.

ومثلما يتماثل المتدربون وغير المتدربين من الذكور في كل متغيرات الاتجاه، يتماثل أيضاً المستخدمون وغير المستخدمين، في حين كانت المستخدمات للحاسب الآلي أقل شعوراً بقلق الحاسب مقارنة بغير المستخدمات. وهو ما يتسق مع ما أظهرته دراسة «حسنين الكامل ومحمد الشيخ» (2000) في دراستهما للاتجاهات نحو الحاسب الآلي وقلقه لدى عينة من طالبات الجامعة بدولة الإمارات. وتشير هذه النتيجة إلى أحد احتمالين، أولهما: أن الاستخدام يمكن أن يخفض القلق لدى الإناث دون الذكور، وهم الذين ينخفض لديهم القلق بصرف النظر عن الاستخدام. وثانيهما: أن انخفاض قلق الحاسب الآلي لدى الإناث يزيد من احتمال استخدامهن له. وبصفة عامة

تشير هذه النتيجة إلى علاقة استخدام الحاسب الآلي بانخفاض القلق لدى الإناث. ويتسق هذا مع نتائج دراسات متعددة أشارت إلى أن الخبرة والمعرفة بالحاسب الآلي يمكن أن تفضيا إلى تحسن في الاتجاه الإيجابي نحوه، أو إلى وجود علاقة إيجابية بين الاتجاه نحو الحاسب الآلي ومدى استخدامه. (عثمان الخضر، 1998 ;Felter, 1985 Liao, 1996; Loyd, *et al*., 1987; Massoud, 1991; Robertson, *et al*., 1995, .Shashaani, 1994; Williams, *et al*., 1993 ; Wishart, 1999)

كما تؤكد ذلك الدراسة التجريبية التي أظهرت تحسن الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي بعد أداء المبحوثين لمهام متعلقة به استغرقت ثلاثة أيام وشملت إدخال البيانات وتصميم قواعد البيانات والبحث (Czaja & Sharit, 1998).

ختاماً نستخلص من هذه الدراسة تقبل الذكور والإناث للحاسب الآلي، وأنه ليست هناك فروق دالة بين الجنسين من حيث الاتجاه التفضيلي نحو الحاسب الآلي، باستثناء ارتفاع درجة قلق الحاسب الآلي لدى الإناث منها لدى الذكور. كذلك ليست هناك فروق في الاتجاه ترتبط بالفروق العمرية. ويرتفع مستوى قلق الحاسب الآلي لدى الإناث في حالتي عدم التدريب وعدم الممارسة. كما يرتفع مستوى الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب الآلي لدى الجنسين مع استخدامه. ولخفض تلك الدرجة المرتفعة من قلق الحاسب الآلي لدى الإناث يجب تشجيع الإناث على التدريب على الحاسبات الآلية واستخدامها. ونقترح لذلك ما يلي:

1 – توفير نماذج أنثوية (معلمات، على سبيل المثال) لتعليم الإناث وتدريبهن على استخدام الحاسب الآلي.

2 – إتاحة فرص استخدام جادة ومشجعة تسمح للإناث بصفة خاصة بقدر أكبر من التشويق، بما يمكنهن من الشعور بالرضا والإنجاز في مواقف استخدام الحاسب الآلي.

3 – يجب على الوالدين والمعلمين أن يكونوا عناصر مساندة في البرامج التعليمية التي تقدم للإناث، وأن يحسنوا من توقعاتهم من الإناث، وأن يستخدموا الحاسب الآلي بوصفه مفهوماً محايداً جنسياً، وعليهم تشجيعهن على القيام بدور فعال في جماعات الحاسب الآلي، كما يجب أن تقدم للإناث الأقل خبرة تلك البرامج الأيسر والأكثر ملاءمة لقدراتهن وميولهن، حتى تزداد دافعيتهن لاستخدام الحاسب الآلي.

4 – ويجب على المبرمجين ضرورة الموازنة في توجيه اهتماماتهم وقدراتهم

لإعداد برامج تتلاءم واهتمامات الذكور والإناث ومتطلباتهم، مما يزيد لدى الإناث بصفة خاصة خبرات النجاح ويقلل من الخبرات المحبطة. ويؤدي من ثم إلى تحسين الاتجاه نحو الحاسب الآلي وانخفاض القلق نحوه لدى الإناث بصفة خاصة.

المصادر

إبراهيم شوقي عبدالحميد (1998). علم النفس وتكنولوجيا الصناعة. القاهرة: دار قباء.

أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور (1995). لسان العرب (برنامج للحاسب الآلي). بيروت: المستقبل للنشر الإلكتروني.

ألفن توفلر (1992). تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة. (تعريب وترجمة: فتحي شتوان ونبيل عثمان). مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

حسنين الكامل، ومحمد الشيخ (2000). الاتجاه نحو الكمبيوتر وقلق الكمبيوتر لدى طالبات كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 60(2): 249–285.

عبدالله المناعي (1992). اتجاهات عينة من طلبة وطالبات كلية التربية نحو استخدام الكمبيوتر في التعليم. مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، 1: 55–92.

عثمان الخضر (1998). قياس قلق الكمبيوتر ومؤشرات سيكومترية مصاحبة للاختبار بواسطة الكمبيوتر. دراسات نفسية، 8: 453–470.

لطفي الخطيب (1994). فاعلية مساق مبتدئ في الكمبيوتر التعليمي في زيادة الثقافة الكمبيوترية لدى طلاب كلية تأهيل المعلمين بمدينة إربد. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 26: 355–377.

ماجد أبو جابر، وذياب البداينة (1993). اتجاهات الطلبة نحو استخدام الحاسوب: دراسة مقارنة. رسالة الخليج العربي، 46: 133–162.

محمد كامل عبدالموجود (1996). الاتجاه نحو استخدام الحاسوب بعد دراسة مقرر فيه لدى عينة من طلاب كلية التربية، جامعة المنيا في ضوء متغيري وجهة الضبط والجنس «دراسة سيكومترية». بحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية – جامعة المنيا، من 14 إلى 15 مايو :405–433.

نرجس حمدي (1991). اتجاهات مدرسي كليات المجتمع والجامعات الأردنية نحو تكنولوجيا التعليم. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 18 «أ» (1): 130–162.

Allen, B. (1995). Gender and computer- mediated communication. *Sex Roles: A Journal of Research*, 32(7-8): 557-564.

Anderson, M., & Hornby P. (1996). Computers attitudes and the use of computers in psychology courses: Behavior research methods, *Instruments & Computers*, 28 (2): 341-346.

Arnez, B., & Lee, M. (1990). Gender differences in the attitude interest and participation of secondary students in computer use. Paper presented at the Annual meeting of the American Educational Research Association, Boston. April (ERIC NO: ED 327389).

Campbell, N.(1990). High school students' computer attitudes and attributions: gender and ethnic group differences. *Journal of Adolescent Research,* 5(4): 485-499.

Comber, C., Colley, A., Hargreaves, D., & Dorn, L.(1997). The effects of age, gender and computer experience upon computer attitudes. *Educational Research,* 39(2): 123-133.

Czaja, S., & Sharit, K.(1998). Age differences in attitudes toward computers. *The Journal of Gerontology, series "B",* 53(5): 329-340.

Durndell, A., (1991). The persistence of the gender gap in computing. *Computers in Education,* 16: 283-287.

Durndell, A., Cameron, C., Knox, A., Stocks, R., & Haag, Z. (1997). Gender and computing: West and East Europe. *Computers in Human Behavior,* 13(2): 269-280.

Durndell, A., & Lightbody, P. (1993). Gender and computing: Change over time? *Computers in Education,* 21 (4): 331-336.

Durndell, A., & Thomson, K.(1997). Gender and computing: A decade of change? *Computers in Education,* 28(1): 1-9.

Felter, M. (1985). Sex differences on the California statewide assessment of computer literacy. *Sex Roles: A Journal of Research,* , 13(3-4): 181-191.

Fisher, A., Margolis, J., & Miller, F. (1999, Oct. 1). Undergraduate women in computer science: expericence, motivation and culture, (On-line). Available: http:// www.acm.org/pubs/citations/proceedings/cse/268084/p106-fisher.

Jakobsdottir, S. (1996). elementary school computer culture: Gender and age differences in student reactions to computer use. Doctoral thesis, Univ. of Minnesota , Mnu-D 96-184 (UmI No 9632384) (On-line). Available: http://www.rvik.ismennt.is/˜soljak/phdthesi.htm (1999, No-v.23).

Kay, R. (1992). An examination of gender differences in computer attitudes, atitude, and use. Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association. San francisco, CA, April 20-24, (ERIC NO. ED 34848).

Landry, R., Rogers, R., & Harrell, H., (1996). Computer usage and psychological type characteristics in accounting students. (On-line). Available: http:// www.swcollege.com/acct/jac/jac12/jac12-article4.html. may 14.

Liao, Y. (1996, Oct. 22). A cross-cultural comparison of computer attitudes among preservice teachers (On-line). Available: http://www.coe.u-h.edu/insite/el ec-pub/html.

Liao, Y.(1999). Gender differences on attitudes toward computers: A meta analysis. Paper presented at the society for information technology & teacher education international conference, San Antonio, (ERIC NO: ED 432287).

Loyd, B., & Gressard, C.(1984a). Reliability and factorial validity of computer attitude scales. *Educational & Psychological Measurement,* 44 (2): 501-505.

Loyd, B., & Gressard, C.(1984b). The effects of sex, age, and computer experience on computer attitudes. Paper presented at the Annual Meeting of the Eastern Educational Research Association, West Palmbeach FL, (ERIC NO: ED 246878).

Loyd, B., Loyd, D., and Gressard. C.(1987). Gender and computer experience as factors in the computer attitudes of middle school students. *Journal of Early Adolescence, 7(1): 13-19.*

Makrakis, V. (1993). Gender and computing in schools in Japan: The "we can, I can't" paradox. *Computers in Education,* 20(2): 191-198.

Makrakis, V., & Sawada, T.(1996). Gender computers and other school subjects among Japanese and Swedish students. *Computers in Education,* 26(4): 225-231.

Massoud, S.(1991). Computer attitudes and computer knowledge of adult students. *Journal of Educational Computing Research,* 7(3): 269-291.

Moon, S., Kim, J. (1994). The relationships among gender, computer experience, and attitudes toward computers.Paper presented at the Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association, Nashville, TN. November 9-11. (ERIC NO: ED 381142).

Nash, J., & Moroz. P. (1997). Computer attitudes among professional educators: the role of Gender and experience. Paper presented at The Annual Meeting of the Southwest Educational Research Association. Austin, TX, January 23-25.

Necessary, J., & Parish, T.(1996). The relationships between computer usage and computer-related attitudes and behavior. *Education, 116(3): 384-387.*

Nickell, G., Schmidt, C., & Pinto, J. (1987) Gender and sex roles differences in computer attitude and experiences. Paper presented at the Southwestern Psychological Association Meetings, April 1987, New Orleans. (ERIC NO. ED 284114).

Osgood, C, Suci, G., Tannenbaum, P. (1977) Attitude measurement. in G. Summers (Ed.), *Attitude measurement,* London: Kershaw Publishing Co., 227-234.

Parker, J. (1990).Computer anxiety and its relationships to age, gender, and Myers-Briggs personality, (On-line). Available: http://www.foryou.-net/~trend/thesis.htm. (Oct. 1).

Pope - Davis, D., & Twing, J.(1991). The effects of age, gender, and experience on measures of attitude regarding computers. *Computers in Human Behavior,* 7 (4): 333-339.

Reinen, I., & Plomp, T.(1997). Information technology and gender equality: A contradiction in terminis? *Computers in Education,* 28(2): 65-78.

Robertson, S., Calder, J., Fung, P., Jones, A., & O'shea, T. (1995). Computer attitudes in an English secondary school. *Computers in Education,* 24(2): 73-81.

Shashaani, L. (1993). Gender - based differences in attitudes toward computers. *Computers in Education,* 20(2): 169-181.

Shashaani, L.(1994). Gender differences in computer experiences and its influences on computer attitudes. *Journal of Educational Computing Research,* 11(4): 347-367.

Shashaani, L.(1997). Gender differences in computer attitudes and use among college students. *Journal of Educational Computing Research,* 16(1): 37-51.

Speier, C., Morris, M., & Briggs, C (2000, Dec. 15) Attitudes toward computers: the impact on performance. (On-line). Available: http:// hsb.baylor-edu/ramsower/acis/papers/speier.htm.

Verdenburg, K., Flett, G., Keames. L., & Pliner, P. (1984). Sex differences in attitudes, feelings, and behaviors toward computers. Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association, Toronto, (ERIC NO: ED 255804).

Walters, J., & Necessary, J.(1996). An attitudinal comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors.*Education,* 116(4): 623-640.

Weil, M., & Rosen, L. (1995). A study of technological sophistication and technophobia in university students from 23 countries. *Computer in Human Behaviour,* 11(1): 95-133.

Whitley, B. (1996). Gender differences in computer related attitudes: It depends on what you ask. *Computers in Human Behavior,* 12(2): 275-289.

Whitley, B. (1997). Gender differences in computer related attitudes and behaviors: A meta-analysis. *Computers in Human Behavior,* 13(1): 1-22.

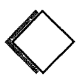
Wilder, G, Mackie, D., & Cooper, J. (1985).Gender and computers: Two surveys of computer related attitudes. *Sex Roles: A Journal of Research,* 13(3-4): 215-228.

Williams, S., Ogletree, S., Woodburn, W., & Raffeld, P. (1993).Gender roles, computer attitudes, and dyadic interaction performance in college students. *Sex Roles: A Journal of Research,* 29(7-8): 515-526.

Wishart, J.(1999,Oct. 11). Postgraduate students attitudes to use of IT and individual locus of control. (On-line). Available: http://www.staff.l-boro.ac.uk/~edjmw/locp.htm.

مقدم في: أكتوبر 2000.

أجيز في: مايو 2001.



الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية

يعقوب يوسف الكندري*

ملخص: تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن العلاقة بين التغير الاجتماعي والثقافي الذي أصاب البناء الخاص بالأسرة الكويتية وارتباطه بمعدلات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي. فهي تبحث مباشرة في علاقة نمط الأسرة الكويتية وشكلها وعلاقتها بالضغوط الاجتماعية والنفسية والدعم الاجتماعي، ومدى ارتباط ذلك بمعدلات ضغط الدم. بلغ حجم عينة هذه الدراسة 373 متزوجاً ومتزوجة من الكويتيين، وقد وزعت الاستبانة على المستشفيات الرئيسة الكبرى المنتشرة في الكويت. وأشارت النتائج إلى أن اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية ترتبط بانخفاض معدلات ضغط الدم. فالأسرة الممتدة وما تقدمه من دعم اجتماعي لأفرادها يرتبط بانخفاض معدلات ضغط الدم والذي له علاقة مباشرة بأمراض القلب والشرايين، بعكس الأسرة التي ترتبط بشبكة علاقات اجتماعية أخف. وكذلك فحجم الأسرة ووجود الأخوة داخل منزل المعيشة قد يسهم في تلقي دعم اجتماعي، وهو يرتبط أيضاً بانخفاض معدلات ضغط الدم مع مراعاة بعض من العوامل الخاصة بطبيعة الأسرة مثل المحافظة على الاستقلالية في منزل الأسرة.

مصطلحات أساسية: الأسرة الكويتية، الدعم الاجتماعي، ضغط الدم، الصحة والمرض، المجتمع الكويتي.

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

تم تمويل هذا البحث من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت، رقم المشروع OS 01/00، ويتوجه الباحث بالشكر للإدارة على دعمها للمشروع.

مقدمة:

مرت الكويت وسائر دول منطقة الخليج العربي بتغيرات اجتماعية وثقافية خلال العقود القليلة الماضية. وكان لاكتشاف البترول في هذه الدول الأثر البالغ في حدوث مثل هذه التغيرات، والتي أثرت بدورها في البناء الاجتماعي الخاص للمجتمع. ولم تسلم الأسرة الكويتية أيضا من عملية التغيير. فلقد أوضحت دراسات متعددة أثر التغير الاجتماعي والثقافي Sociocultural Change وعملية التحديث Modernization الذي أصاب البناء الأسري في المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية. فالأسرة النواة Nuclear Family – بوصفها واحدة من أبرز السمات التي كانت تميز الأسرة في المجتمع الغربي – أصبحت مفضلة عند كثير من الكويتيين (Abdullah, 1999; Al-Thakeb, 1985).

وفي المقابل كان للتحديث والتغيرات الاجتماعية الثقافية الأثر الكبير أيضاً في انتشار الأمراض العصرية المزمنة. فلقد أشار كثير من الدراسات في هذا المجال إلى تأثير عمليتي التغير الاجتماعي والثقافي وعملية التحديث في انتشار الأمراض المزمنة مثل مرض السكر (Crews, Bindon, & Ozeran, 1991; Eaton, 1977) وارتفاع ضغط الدم (Dressler, 1982; Hassoun, 1996)، وأمراض القلب والشرايين (Crews, 1988) وغيرها من الأمراض. ولا تقتصر أسباب انتشار هذه الأمراض على العلل الطبية أو الجينية البحتة فحسب، ولكنها تتجاوزها إلى عوامل اجتماعية وثقافية أسهمت بشكل كبير في تفاقمها وانتشارها في المجتمعات المعاصرة والمتحضرة. فلقد كان لعملية التحديث والتغيرات الاجتماعية الثقافية أبرز الأثر في انتشار مثل هذه الأمراض المزمنة. ومثال على تلك التغيرات الاجتماعية الثقافية – كما سبقت الإشارة – التغير في شكل الأسرة ونمطها، والذي أثر بشكل فاعل في صحة الفرد في المجتمع.

ولعل القاعدة العلمية في مجال الدراسات الحيوية الثقافية Biocultural studies تؤكد أن عدم النجاح أو التعارض أو الصراع الذي يحدث للفرد داخل مجتمعه قد يُحدث ضغوطا اجتماعية ونفسية تنعكس بدورها على صحته العامة. ومع التغيرات السريعة التي صاحبت المجتمعات المتحضرة بشكل عام، ومجتمعات الخليج العربية المحلية بشكل خاص، فإن بعضاً من مقومات حدوث الأمراض قائمة بشكل لافت للنظر، وذلك لحدوث كثير من حالات الصراع والتعارض والضغوط بوصفها نتيجة أساسية لعمليات التغير. فالتغير في نمط الأسرة وشكلها صاحبه عملية تغير

في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، وصاحبه أيضاً تغير في مقدار الدعم الاجتماعي ومستواه الذي يتلقاه الفرد من هذه الشبكة. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التعرض لمؤثرات متفاوتة من الضغوط الاجتماعية والنفسية من هذا المحيط. وما يهمنا في هذا الجانب هو التأثير الذي أحدثه هذا التغير في معدلات ضغط الدم وتحديد دور أحد أبرز العوامل المؤدية إلى حدوث ارتفاع في هذه المعدلات، والمتمثل في مستوى الدعم الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد وبخاصة الأسرة. وقبل الدخول في تفصيل حول مناقشة هذا الموضوع، فإنه من المناسب أن يتم تحديد المفهوم الخاص بارتفاع ضغط الدم وإبراز أهم العوامل والمسببات التي تسهم في التأثير في ارتفاع معدلاته.

ارتفاع ضغط الدم ومسبباته:

من المعروف طبياً أن ضغط الدم عبارة عن القوة الدافعة للدم عبر الأوعية الدموية. وينقسم ضغط الدم – كما هو معروف – إلى قياسين أساسيين: وهما: ما يسمى بضغط الدم الانقباضي (Systolic Blood Pressure (SBP، وضغط الدم الانبساطي (Diastolic Blood Pressure (DBP. وتشير الدراسات الخاصة بضغط الدم إلى أن الشخص يعد مصاباً بارتفاع ضغط الدم عندما يكون ضغط الدم الانقباضي (SBP) فوق المقياس 140 أو عندما يكون ضغط الدم الانبساطي فوق المقياس 90 (انظر: حصة الناصر، 1999؛ مايو كلينيك، 2000؛ Dressler, 1982, 1994; Ryan, *et al.*, 1994). ولا يوجد خط فاصل يوضح بالتحديد إذا ما كان الشخص يعاني من ارتفاع ضغط الدم من عدمه، ولكن المقياس المشار إليه يوضح أن الشخص وصل إلى المستوى المرضي والذي يتطلب من خلاله العلاج الدوائي.

ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم العوامل الخاصة بالسمنة، والضغوط الاجتماعية والنفسية الشديدة التي يواجها الفرد، والتغير في نوعية الغذاء وكميته، والاندماج في المجتمعات المتحضرة، والتدخين، والتغير في نمط الحياة وأسلوبها، وزيادة نسبة الملح في الطعام، إضافة إلى الاستعداد الوراثي (Crews, 1988; Dressler, 1982; Dressler *et al.*, 1987; Hassoun 1996; McGarvey & Baker, 1979; Ryan, *et al.*, 1994). هذه العوامل مجتمعة تعد مسؤولة عن إحداث هذا المرض المنتشر بصورة كبيرة، ولقد تم استخلاص استنتاج عام مؤداه أن

ارتفاع ضغط الدم يتحدد بعاملين أساسيين: هما العامل البيئي، والعامل الوراثي (Ward, 1995).

فالعوامل المؤدية إلى ارتفاع ضغط الدم هي تلك العوامل التي تسمى بالعوامل البيئية، وهي العوامل التي ارتبطت بتغيرات سلوكية وثقافية حدثت للمجتمع – دون إنكار للتأثير الوراثي – ومن ثم أسهمت في زيادة معدلات ضغط الدم في المجتمعات التي مرت بعملية تغير اجتماعي ثقافي وتحديث، وبخاصة تلك المجتمعات التي أصابتها عملية التغير بشكل سريع. فالعوامل البيئية المحيطة بالإنسان في حياته اليومية تعد من أبرز المؤثرات في ضغط الدم.

الدعم الاجتماعي:

هناك تعريفات متعددة للدعم الاجتماعي أو ما يسمى بالمساندة الاجتماعية Social Support، فعرفها «كوب» Cobb (1976) بأنها انتماء إدراك لشبكة اتصالات اجتماعية وواجبات متبادلة عن طريق المجموعة الموجودة داخل الشبكة الاجتماعية. فتتم عملية الاعتماد المتبادل وتشابه القيم المتعارف عليها التي يحملها أعضاء الشبكة، وتنشأ من خلالها في النهاية علاقة ود وحب واعتناء متبادلة.

وعرفها «كوهين» وزملاؤه Cohen, *et al.* بأنها المتطلبات الخاصة بالفرد الذي يطلبها من البيئة المحيطة سواء أكانوا أفرادا أم جماعات تساعد هذا الشخص على مواجهة الأحداث الحياتية الضاغطة. وعرفتها أيضا «ساراسون» وآخرون Sarason *et al.* (1990) بأنها شعور الإنسان بوجود أشخاص مقربين يقفون بجانبه عند حاجته إليهم. ويحدد «ليفي» Leavy هذه الفئة المساندة بأنها قد تكون من أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران أو الزملاء في العمل، والذين يشاركون الفرد مشاركة وجدانية ويدعمونه معنوياً (انظر: علي عبدالسلام علي، 1997).

ويجب في هذا المقام أن نميز بين ما يسمى بشبكة العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي. فتعرف شبكة العلاقات الاجتماعية بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يعرفون ويتفاعلون مع فرد محدد أو مجموعة من الأفراد. ومن الممكن أن يعرف هؤلاء الأشخاص بعضهم بعضاً، ومن الممكن في أحيان كثيرة ألا يعرف بعضهم بعضا (Milardo, 1988). فكما يذهب الشناوي وعبدالرحمن إلى أنه ليست كل شبكة علاقات اجتماعية تعد شبكة مساندة، بل المساندة منها هي التي تميل إلى دعم متلقي المساندة ورفاهيته. والمساندة هنا مكونة من شقين: الشق الأول مرتبط

بعملية إدراك لوجود عدد معين كاف من الأشخاص الذين يمكن أن يرجع إليهم الشخص، أو ما يسمى بعدد الاتصالات الاجتماعية Social Contacts. والشق الآخر مرتبط بعملية الرضا الذي يشعر به الفرد من هذه المساندة المتاحة والاعتقاد بكفاية الدعم، أو ما يسمى بالرضا عن العلاقات الاجتماعية (Kaplan, *et al.*, 1993 Satisfaction with Social Relations,؛ وانظر أيضاً: حسين علي فايد، 1998).

ومن منطلق منحى الدراسات الوبائية Epidemiological Approach يرى كثير من الباحثين أن العلاقات الاجتماعية الشخصية وقوتها أو ضعفها تؤدي دوراً كبيراً في إحداث الأمراض. فالبيئة الاجتماعية الخاصة بالفرد بشكل عام والأفراد الذين يحيطون بالإنسان بشكل خاص يسهمان بوصفهما عوامل مهمة بشكل كبير في حدوث المرض. فبمقدار قوة العلاقات الاجتماعية الشخصية – والتي تؤدي دوراً أكبر من العوامل المحيطة الأخرى في إسهامها في حدوث المرض – بمقدار ما تشكله في حماية الإنسان من التعرض لكثير من الأمراض (Sarason, *et al.*, 1990). فالمسألة هنا تأخذ جانباً نفسياً مهماً في عملية تلقي الدعم والمساندة من مجموعة من الأفراد والتي تخفف من الأحداث الحياتية الضاغطة على الإنسان.

علاقة الدعم الاجتماعي بالصحة والمرض:

عني عدد غير قليل من الدراسات الخاصة بالدعم الاجتماعي بموضوع الصحة والمرض. فلقد ركز كثير من الباحثين والمهتمين على كيفية تأثير الدعم الاجتماعي في الوضع الصحي للفرد داخل المجتمع. فقد ركز «كوهين وويلز» Cohen & Wills (1985) على تأثير الدعم الاجتماعي ودوره المباشر بوصفه مانعاً أو حاجزاً يقف أمام الضغوط الحياتية. فالتأثير الإيجابي للدعم الاجتماعي من الممكن أن يحدث للإنسان، وذلك بسبب العلاقات الاجتماعية ودورها الكبير الذي يزود الإنسان بخبرة إيجابية وحالة من الاستقرار؛ ومن ثم تزوده بدور مكافئ في المجتمع. فالعلاقات الاجتماعية كما يرى ثويتس Thoits (1985) من الممكن أن تسهم في شعور الشخص بالهوية، وتعد مصدرا من مصادر التقويم الإيجابي والكفاءة الشخصية (انظر: Kaplan, *et al.*, 1993).

كما أوضح كثير من الباحثين وجود علاقة وطيدة بين المعيشة وسط جماعة داعمة ومقدار الضغوط الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها الفرد، فالجماعة الداعمة تخفف من حدة الضغوط، ومن الممكن أن يتعرض الإنسان إلى كثير من

الأمراض والعواقب الصحية الوخيمة نتيجة لتعرضه لمثل هذه الضغوط. فلقد ذهب عدد من الباحثين إلى إبراز تأثير هذه الضغوط الاجتماعية والنفسية في جهاز المناعة. فالجماعة الداعمة تخفف من حدة الضغوط الاجتماعية والنفسية؛ وفي المقابل فإن الوحدة أو العزلة الاجتماعية تساعد على زيادة تأثير هذه الضغوط في الإنسان في ظل غياب العلاقات الاجتماعية الداعمة. فهي بذلك تؤثر في جهاز المناعة، والتي يمكن أن تسبب له في النهاية كثيراً من الأمراض. ولقد تم توضيح ذلك بالدراسة العلمية الطبية، بحيث إن الأشخاص الذين يعيشون في عزلة اجتماعية يكونون معرضين للأمراض أكثر من غيرهم، وذلك نتيجة للخلل الهرموني المسؤول عن إحداث بعض العوائق المرضية التي يمكن أن تصيب الإنسان (Kennedy, *et al.*, 1990). فهناك تأثير إيجابي للرفقة الاجتماعية التي يمتلكها الفرد في وظيفة جهاز المناعة.

ولقد أشارت الدراسات الخاصة بعلم الأوبئة إلى ارتباط الدعم الاجتماعي ببعض من النتائج الصحية الخاصة بالفرد. فقد دلت بعض الدراسات إلى ارتباط الدعم الاجتماعي بمعدلات الوفاة، وارتفاعه عند الأشخاص الذين يتلقون دعما اجتماعيا أقل من غيرهم. على سبيل المثال، أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الرجال الذين يعيشون في ظل شبكة علاقات اجتماعية قليلة، هم أقل معدلاً في العمر من ذوي الشبكة الاجتماعية المكثفة. وقد تم تحديد مقياس الدعم الاجتماعي – في هذه الدراسة – بإرجاعه إلى عدة أمور مثل: الحالة الزواجية، وعدد الأصدقاء والأقرباء القريبين من الشخص، والاشتراك في نشاطات الكنيسة، وكذلك عضوية اللجان والمجموعات ذات الاهتمام المشترك. وقد أشارت دراسات أخرى أيضا إلى علاقة الدعم الاجتماعي بأمراض خطرة مثل سرطان الثدي. فعلى الرغم من أن سبب الوفاة الناتج عن سرطان الثدي، على سبيل المثال، يعتمد على الحالة المرضية ودرجة خطورتها، فقد أوضح بعض الدراسات أن عدد الأشخاص الداعمين في حياة المرأة له ارتباط إيجابي بزيادة طول فترة البقاء على قيد الحياة. أما على مستوى أمراض القلب، فقد أظهرت نتائج دراسة أجريت على 142 امرأة تعاني من أمراض القلب، أن النساء قد قدمن من بيئة عمل اجتماعية ضاغطة ويتلقين دعماً اجتماعياً منخفضاً (انظر: Kaplan, *et al.*, 1993).

ومما لا شك فيه أن عملية التغير التي تحدث في أي مجتمع تحمل معها تغيرا في نمط العلاقات، وشبكة العلاقات الاجتماعية. وكذلك الحال بالنسبة للدعم

الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد. فعملية التغير في العلاقات الداعمة ترتبط بشكل مباشر بالوضع الصحي للإنسان في الثقافة المحددة. فالمرض هنا من الممكن أن يتحدد ويبرز من خلال شكل العلاقات الاجتماعية الداعمة والمساندة للإنسان وحجمها. فبمقدار تلقي المساعدة والدعم الاجتماعي، يكون التباين في حدوث الأمراض داخل المجتمع.

الدعم الاجتماعي وعلاقته بضغط الدم:

ركز كثير من الأدبيات الغربية الحديثة في مجال ما يسمى ببيولوجيا المجموعات السكانية Human Population Biology على دراسة تأثير عمليتي التغير الاجتماعي والثقافي والتحديث في أمراض التدهور المزمنة Chronic Degenerative Diseases. ولقد حظيت الأسرة والتغيرات التي طرأت عليها وتأثيرها في بعض الأمراض العصرية – ومنها ارتفاع ضغط الدم – بنصيب وافر من هذه الدراسات. فارتبط كثير من الدراسات بالدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من الأسرة في شكليها الممتد والنواة.

وقد تركزت الدراسات الخاصة بالمجتمع الأمريكي على دراسة ثقافة الأمريكيين السود (ذوي الأصول الإفريقية) African Americans والدور الذي تؤديه الأسرة الممتدة في توفيرها للدعم الاجتماعي لأفرادها من مختلف الأعمار. وقد أدى الدعم الاجتماعي دوره الكبير في السابق ليوازن بين عمليات الاضطهاد التي تواجه جماعة أصحاب البشرة الداكنة في الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلات ضغط الدم. فقام الدعم الاجتماعي بالدور الموازن في هذه العملية (Dressler, 1991). ولقد أشارت دراسة أخرى أجراها دريسلر Dressler (1996) إلى أن أهم ما يميز مجتمع الأمريكيين السود في الولايات المتحدة الأمريكية هو انتماؤه إلى مؤسسة اجتماعية داعمة Supportive Social Institution، وهي تلك التي تتعلق بالأسرة الممتدة التي ينتمي إليها الفرد. فالأسرة الممتدة التي ينتمي إليها الفرد في هذا المجتمع تؤدي دورا مهما وبارزا في التأثير في معدلات ضغط الدم. فهي تخفف من حدة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، والوضع السياسي الذي كان يعاني منه السود في المجتمع الأمريكي. فعلى الرغم من هذه الضغوط والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الفئة، والانضمام إلى هذه المؤسسة الداعمة والمتمثلة في الأسرة الممتدة، ارتبط بشكل مباشر مع التأثير في مستويات ضغط الدم لهذه المجموعة، وذلك لما تقدمه من دعم اجتماعي لأفرادها.

فالبناء الأسري يعتمد على شبكة علاقات اجتماعية تحقق قدرا من الدعم والمساندة الاجتماعية لأبناء الأسرة. وقد أكدت الأدبيات الخاصة بالضغوط الاجتماعية والنفسية أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالفرد والدعم الذي يتلقاه من الأسرة وتأثير ذلك في الصحة العامة وفي ارتفاع ضغط الدم بالتحديد. وفي هذا الصدد أشارت الدراسة التي قام بها «ولدرون» وآخرون (Waldron, *et al.*, 1982) إلى ما يسمى بالخلل أو التعطيل الثقافي Cultural Disruption، والتي عزاها الباحثون إلى غياب (أو التغير الذي حصل على) شبكة العلاقات التعاونية المتبادلة المرتبطة بالأسرة كأحد أبرز الأسباب لهذا الخلل الثقافي، وهذه بدورها أثرت في وجود الفروق الخاصة في ضغط الدم. فتوصلت هذه الدراسة إلى أن ضغط الدم يعد أكثر ارتفاعا في نمط الأسرة النواة الغالبة، أو الأسرة غائبة الأب، على العكس من الأسرة الممتدة. وهذا يعزز الفرض الذي يبرز دور المساندة أو الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من أبناء أسرته في الحد من ارتفاع معدلات ضغط الدم.

وهناك أيضا دراسات مشابهة أشارت إلى ارتباط نمط الأسرة وشكلها وما توفره شبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بها من دعم اجتماعي بمعدلات ضغط الدم، مثل دراسة جن هونغ وماك كيرفي Chin-Hong & MeGarvey (1996) على مجتمع الساماوا، ودراسة «دريسلر» Dressler (1982) المشهورة على مجتمع الهنود الغربيين West Indies. ففي تلك الدراسة الرائدة في مجال التأثيرات الاجتماعية والنفسية في ضغط الدم، أوضح دريسلر – وكنتيجة تكيفية للوضع الاجتماعي السائد في هذا المجتمع – أن الزواج المتعدد بين السود في ثقافة المجتمع الكاريبي Caribbean يعد زواجاً مرتبطاً بانخفاض ضغط الدم. فهو نمط تكيفي لهذا المجتمع، والذي ارتبط بهذا النوع من الزواج. ويفسر ذلك على أن هذا النوع من الزواج يربط الأسرة بشبكة علاقات اتصالات كبيرة يدعم بعضها بعضاً، وهي من ثم ترتبط بانخفاض ضغط الدم الانقباضي والانبساطي لهذه المجموعة السكانية.

وقد أشار دريسلر Dressler (1982) في الدراسة نفسها إلى ما يسمى بـ «المجتمع الودود» Friendly Society ومدى الارتباط به وتأثيره في انخفاض ضغط الدم الانقباضي والانبساطي من خلال ما يقدمه من مساندة ودعم اجتماعي. وقد عرف دريسلر Dressler هذه الجماعة الودودة بأنها تلك الجماعة التي تتبادل فيها المساعدة والدعم بين أعضائها، وهي التي تقدم لأفرادها دعما في المرض، أو

الوفاة، أو أي ضرر من الممكن أن يتعرض له الفرد المنتمي إليها. هذه الجماعة تسهم في انخفاض ضغط الدم للأفراد المنتمين إليها.

وفي دراسة خاصة عن تأثير وجود عدد من الأقارب داخل محيط الأسرة الواحدة، أشارت دراسة «بايرد» وآخرين (Byard, *et al.*, 1989) إلى أن هناك علاقة بين الأزواج الذين يعيشون في منزل واحد مع آخرين من أقاربهم والانخفاض في معدلات ضغط الدم الانقباضي. وهذا بطبيعة الحال يوضح أهمية الوضع الداخلي الخاص بالأسرة وأعداد المقيمين في داخلها وما يقدمونه من دعم لبقية أفراد الأسرة.

وعلى مستوى الفروق الفردية بين الجنسين في مستويات ضغط الدم، أوضح «ويلسون، وأمبي – ثورنهل» Wilson & Ampey-Thornhill (2001) أن هناك اختلافات في مقدار الدعم الاجتماعي المقدم للذكور والإناث الشباب في مجتمع الأمريكيين السود، وهذا انعكس بدوره على وجود فروق في معدلات ضغط الدم بين الجنسين باتجاه الإناث. وقد رد الباحثان عناصر الدعم الاجتماعي هنا إلى الدعم العاطفي المتفاوت بين الجنسين. وقد أشارت «ساراسون» وآخرون أيضا Sarason, *et al.*(1990) إلى أن البيئة التي ينمو فيها الطفل إذا كانت داعمة ويتلقى من خلالها علاقات اجتماعية داعمة منذ الصغر فإن ذلك يؤثر في صحته العامة بشكل كبير في المستقبل. فهنا من الممكن القول بأن الأسرة الممتدة يمكن أن تُحدث نوعا من الدعم الاجتماعي لأفرادها منذ فترة الطفولة، وبناءً عليه فإنها ترتبط بمستقبله الصحي العام.

أما على المستوى المحلي فإن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدعم الاجتماعي وارتفاع معدلات ضغط الدم نادرة جدا. وعند إجراء مسح للدراسات السابقة العربية في هذا المجال، فهناك دراسة واحدة، على حد علم الباحث، أوضحت وبإشارة عاجلة ارتباط الدعم الاجتماعي بضغط الدم. فقد قام عبدالله Abdullah (1999) بدراسة أشار فيها إلى وجود علاقة بين مرض ارتفاع ضغط الدم وبعض المتغيرات الاجتماعية والخصائص البيولوجية عند مجموعة سكانية محددة في المجتمع الكويتي. ومن الخصائص التي أشار إليها الباحث، وعلى وجه مختلف عن الدراسات السابقة، وجود علاقة بين ارتفاع معدلات ضغط الدم عند الأفراد الذين يعيشون في أسرة ممتدة وانخفاضه عند الأفراد الذين يعيشون في الأسرة النواة.

وقد يرجع سبب ذلك كما أرجعه الكاتب إلى إمكانية حدوث بعض أنواع من الصراعات والخلافات الأسرية بين أفراد الأسرة في المنزل الواحد والذي يزيد من مقدار الضغوط الاجتماعية والنفسية.

ويتضح من خلال العرض السابق مدى تأثير الدعم الاجتماعي والارتباط الأسري في معدلات ضغط الدم. فمشاركة الآخرين الفرد في أحزانه وأفراحه ومشاعره تخفف بشكل مباشر من حدة الضغوط الاجتماعية والنفسية التي قد يكون قادرا على مواجهتها أكثر من الأشخاص الذين لا يجدون من يشاركهم ويعينهم على مواجهة هذه الضغوط. فلقد اقتصرت معظم الدراسات وتركزت على المجتمع الغربي. ومن ثم فهناك حاجة إلى إدراك العلاقة ذاتها وتوضيحها على المجتمع المحلي. ولذلك فقد تكون الدراسة الحالية دراسة مكملة وامتدادا للدراسة التي قام بها عبدالله (Abdullah, 1999) على المجتمع الكويتي. فتكمن أهميتها في كونها من الدراسات الأولى في الكويت التي تجمع بين الجوانب الثقافية والجوانب الصحية والطبية. فالدراسات البيوثقافية نادرة إن لم تكن معدومة في الكويت.

هدف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة بشكل عام أن تبحث العلاقة بين التغير الاجتماعي والثقافي الذي أصاب البناء الخاص بالأسرة الكويتية والعلاقات الخاصة بأفرادها وارتباطه بمعدلات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي. فهي تبحث مباشرة في علاقة نمط الأسرة الكويتية وشكلها بالضغوط الاجتماعية والنفسية، ومدى ارتباط ذلك بمعدلات ضغط الدم. وتركز هذه الدراسة بوجه خاص على مقدار الدعم الذي يتلقاه الفرد داخل الأسرة وخارجها وعلاقته بارتفاع معدلات ضغط الدم.

فهذه الدراسة تحاول ربط أهم التغيرات التي حصلت في حجم الأسرة، وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ومدى ارتباط ذلك كله بمعدلات ضغط الدم. وتلقي هذه الدراسة أيضاً الضوء على الفروق بين الجنسين (الزوجين) في مستويات ضغط الدم.

وبشكل أكثر تحديدا، فإن هذه الدراسة تختبر الفروض التالية:

1 – هناك علاقة بين عدد الأولاد للزوج أو الزوجة وبين مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

2 – هناك علاقة بين عدد الإخوة والأخوات للزوج أو الزوجة وبين مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

3 – هناك علاقة بين الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من الأصدقاء والأقرباء وبين مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

4 – هناك فروق بين الاتصال مع الأصدقاء (اتصال مستمر، أو اتصال منقطع أو معدوم) وبين مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

5 – توجد فروق بين الأزواج الذين يعيشون في الأسر النواة وبين الأزواج الذين يعيشون في الأسر الممتدة في مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

6 – توجد فروق بين الذكور والإناث في مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي.

منهج البحث وإجراءاته

بلغ حجم عينة هذه الدراسة 373 مفردة (164 ذكراً، 209 إناث، ومتوسط العمر 38.6؛ انحراف معياري + 9.97). ويقتصر أفراد العينة على فئة المتزوجين والمتزوجات من الكويتيين فقط دون غيرهم، وذلك لمعرفة عملية تكيفهم في البيئة الأسرية التي يعيشون فيها. وتم توزيع الاستبانة، والتي تعد الأداة الرئيسة في الدراسة الحالية، على المستشفيات الرئيسة الكبرى في الكويت. وتم اختيار أفراد العينة من المترددين على العيادات الخارجية، وذلك لضمان عدم ارتباط الأمراض التي يعانون منها أو التي راجعوا هذه المستشفيات على أساسها بارتفاع ضغط الدم. ولقد تمت المقابلات وتوزيع الاستبانات في الفترة الصباحية من الدوام الحكومي الرسمي في هذه المستشفيات، مع مراعاة أن تتم عملية اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية من قبل المترددين على هذه العيادات. هذا وقد تم استبعاد كثير من الاستبانات، وذلك لعدم استكمال المبحوثين لبيانات مهمة أو عدم رغبتهم في أخذ بعض من المقاييس الفيزيقية مثل مقياس ضغط الدم على فترات ثلاث متتالية، والذي يعد متغيراً أساسياً في هذه الدراسة. إضافة إلى ذلك تم استثناء المرضى الذين يعانون من ارتفاع في ضغط الدم. حيث إنه قد خُصِّص سؤال يطلب من المبحوث الإجابة عن إذا ما كان يعاني من ارتفاع ضغط الدم أصلاً ويتناول أدوية خاصة بهذا المرض أم لا. وبناءً عليه فقد تم إلغاء عدد من الاستمارات التي

أجابت بالإيجاب، وذلك لحرص الباحث على قياس الأصحاء من المتزوجين ذكورا وإناثا، وحتى لا تؤثر الأدوية المستخدمة في عملية القياس. هذا وقد استغرقت فترة جمع البيانات قرابة ستة أشهر ابتدأت من أوائل نوفمبر من عام 2000.

وسبب اختيار هذه المراكز الطبية لهذه الدراسة هو إمكانية إجراء القياسات الفيزيقية والقياسات الطبية الخاصة بضغط الدم من قبل متخصصين، وحتى يكون لقراءة ضغط الدم مستوى من الثقة بسبب الحاجة إلى تحديد الأرقام الدقيقة لكل قراءة. ولتحقيق أقصى قدر من عملية التمثيل للمجتمع الكويتي بجميع فئاته وأفراده، حسب إمكانية الباحث وطبيعة هذه الدراسة، فقد روعي في عملية توزيع الاستبانة على هذه المراكز الصحية عملية النسبة والتناسب في حجم الأفراد الذين يقطنون المحافظات المتعددة في الكويت، وذلك اعتماد على المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1999 (وزارة التخطيط، 1999)، وبعد عملية حصر أفراد العينة ومن واقع المجيبين، فقد كان توزيع العينة كما يلي: 20.4% من محافظة العاصمة، و19.1% من محافظة حولي، و10.5% من محافظة الأحمدي، و34.1% من محافظة الفروانية، و15.8% من محافظة الجهراء. وعلى الرغم من ذلك فإن عملية تعميم النتائج يجب أن تؤخذ بحذر شديد.

اعتمد الباحث في عملية المقابلات وتوزيع الاستبانة على عدد من الممرضات ممن لديهن خبرة في سلك التمريض. وذلك يعود في حقيقته إلى سببين أساسيين: الأول يتعلق بسهولة الاتصال مع جمهور المبحوثين داخل هذه المستشفيات من قبل الممرضات. فالأجهزة متوافرة داخل هذه البيئة، وقد تكون هي البيئة المناسبة لإجراء المقاييس الطبية المتعددة وتسجيل نتائجها. والسبب الآخر يتعلق بموضوع المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة. فهي مقاييس طبية وفيزيقية خاصة بالطول والوزن وقياس ضغط الدم الانقباضي والانبساطي والذي يحتاج إلى دقة بالغة في عملية القياس والقراءة. فالعاملون في سلك التمريض يعدون من أصحاب الخبرة في هذا المجال، إضافة إلى ذلك كله، فقد تم التحقق من دقة النتائج الخاصة بها، وخصوصا القراءات الخاصة بضغط الدم من قبل الباحث.

مرت عملية بناء الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة بعدة مراحل، فقد تمت عملية إعداد القائمة الأولية، ثم عرضها على مجموعة من الزملاء في القسم العلمي لتحكيم

الاستبانة، وطلب منهم تحديد مواطن الغموض فيها وإن كانت لديهم أي إضافات أو تعديلات، وبعد عملية المراجعة وتوزيعها على مجموعة من عينة هذه الدراسة بوصفها إجراءً استطلاعياً Pilot Study، تمت صياغة الصحيفة بشكلها النهائي. تكونت صحيفة الاستبيان من جزءين أساسيين: الجزء الأول احتوى على القسم الخاص بالبيانات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالمبحوث. وقد احتوى هذا الجزء على المتغيرات الديموغرافية، إضافة إلى الأسئلة الخاصة بشكل الأسرة، وحجمها، وبنيتها وشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالمبحوث وأفراد أسرته ومحيطه الاجتماعي. وطلب من المبحوثين الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بعدد الأولاد وعدد الإخوة والأخوات، ومع مَنْ يعيشون في المنزل، وإذا ما كان أحد من الأقارب يعيش معهم في المنزل نفسه وعددهم، وغير ذلك من الأسئلة المتعلقة بطبيعة الأسرة وحجمها.

إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام مقياس الدعم الاجتماعي «لزيمت» وآخرين (1988) والذي قام بتعريبه واستخدامه حامد المطيري (2000) في دراسة حديثة. وقد أثبت هذا المقياس ثباته بدرجة عالية. فلقد بلغ معامل كرونباخ 0.93. ويشمل هذا المقياس 12 عبارة تقيس في مجملها مقدار الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من محيطه الاجتماعي بشكل عام مثل: «يوجد في حياتي إنسان عزيز أجده عندما أحتاج إليه»، و«يوجد في حياتي إنسان عزيز أشركه في فرحي وأحزاني»، و«أفراد أسرتي يحاولون مساعدتي إلى أبعد حد»، و«أحصل على التعاطف والتأييد الذي أحتاجه من أفراد أسرتي»، و«أصدقائي يسعون بجدية لمساعدتي»، وغيره من العبارات المتعلقة بهذا الجانب. ويجاب عن هذه البنود بمقياس سداسي يبدأ بموافق تماما وينتهي بغير موافق تماما. وقام الباحث أيضا بقياس درجة الثبات في هذه الدراسة الاستطلاعية Pilot Study وأثبت المقياس من خلالها درجة عالية من الثبات.

ونظراً لما يحققه الأصدقاء من دور مهم في عملية تقديم الدعم الاجتماعي للفرد، فقد تم سؤال المبحوثين عن مدى الاتصال بالأصدقاء. فتم تقسيم الاتصال إلى قسمين: اتصال مستمر (والذي شمل الاتصال اليومي أو شبه اليومي بهم)، والاتصال المتقطع أو المعدوم. وفيما يتعلق بالوضع المعيشي داخل الأسرة، طلب من المبحوثين تحديد إذا ما كان الزوجان يعيشان مع أسرة الزوج أو الزوجة أو

يعيشان بمفردهما مستقلين. إضافة إلى الطلب منهما تحديد إذا ما كانا يملكان مطبخا معزولا من عدمه، وإذا ما كانا يعيشان في أسرة أهل الزوج أو الزوجة، وذلك لتحديد مدى استقلاليتهما في شئونهما المنزلية الخاصة.

أما الجزء الآخر من البيانات فقد احتوى على المقاييس الفيزيقية والطبية والتي روعي أن تتم عملية تدوين البيانات فيه من قبل مساعدات الباحث أنفسهن. وشمل هذا الجزء تسجيل قراءات ضغط الدم؛ إضافة إلى قياس الوزن والطول بهدف الحصول على مؤشر كتلة الجسم Body Mass Index (BMI) والذي يعد تقديرا جيدا لسمنة الجسم لكونه أحد المتغيرات الضابطة التي تم استخدامها.

عند عملية الإجابة عن أسئلة الاستبانة وأخذ المقاييس الفيزيقية، روعي بأن يأخذ المبحوث استراحة مدة 10 دقائق قبل أخذ القراءة الأولى لضغط الدم، وذلك حتى لا تتأثر نتيجة القياس بالحركة والمجهود المبذول من المبحوث. وهي الفترة التي يكون خلالها المبحوث موجودا داخل غرفة الانتظار. وبعد مضي فترة عشر الدقائق وأخذ القراءة الأولى لضغط الدم، يقوم المبحوث بالإجابة عن أسئلة الاستبانة؛ وحين يفرغ من الإجابة عن أسئلته، يتم أخذ القراءة الثانية. وبعد فترة زمنية أخرى لا تتجاوز 10 دقائق، وبعد أخذ مقياس الوزن والطول، تتم عملية أخذ القراءة الأخيرة. حيث إن عملية تسجيل قراءة ضغط الدم تمت لثلاث مرات متعاقبة تفصل بينها فترات زمنية محدودة. ولقد قام الباحث بالاعتماد على متوسط القراءات الثلاث وتم تدوينها والاعتماد عليها في عملية التحليل. وروعيت الدقة في عملية أخذ القراءات الخاصة بضغط الدم. وكذلك روعي أن يكون جو الغرفة التي يتم فيها قياس ضغط الدم مناسبا حتى لا يتأثر الجهاز الخاص بالقياس بدرجات البرودة أو الحرارة. وقد اطمأن الباحث إلى سلامة الإجراءات في أخذ المقاييس الفيزيقية.

ومن المعروف أن ضغط الدم يتأثر بعوامل كثيرة، كما سبقت الإشارة. وبناءً على هذا الأساس تمت عملية ضبط المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في نتائج ضغط الدم مثل العمر، والجنس، والتدخين، والمستوى الاقتصادي، ومؤشر كتلة الجسم (BMI)، إضافة إلى النشاط الرياضي الذي تم تطوير مقياس خاص به من قبل الباحث يتكون من ثلاث عبارات تتعلق بمقدار النشاط والحركة أثناء العمل وخارجه، وإذا كان المبحوث يزاول التمارين الرياضية. ولقد حقق هذا المقياس قدرا عاليا أيضاً من الثبات. حيث بلغ معامل كرونباخ (0.86).

وقد تم إدخال البيانات الخاصة بالبحث في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، النسخة العاشرة SPSS Version 10.0. واستُخدم اختبار «ت» t-test لفحص الفروق بين الأسر النواة والممتدة، واختبار الفروق بين الذكور والإناث، وكذلك الاتصال المستمر بالأصدقاء والاتصال المتقطع أو المعدوم بهم في مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي. وتم قياس معاملات الارتباط لفحص العلاقة بين متغيري الدعم الاجتماعي وعدد الأولاد وعدد الإخوة والأخوات من جهة ومتغير ضغط الدم الانقباضي والانبساطي من جهة أخرى.

النتائج

للتحقق من الفرض المتعلق بعلاقة ضغط الدم الانقباضي والانبساطي بعدد الأولاد والأخوة وقياس الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من الأصدقاء والأقارب، حُسب معامل الارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات. ويوضح الجدول (1) مقدار هذه العلاقة.

جدول (1)

معاملات الارتباط لضغط الدم الانقباضي والانبساطي وكل من عدد الأولاد، وعدد الإخوة والأخوات ومقياس الدعم الاجتماعي لأفراد العينة

	عدد الأولاد		عدد الإخوة والأخوات		الدعم الاجتماعي من الأصدقاء والأقارب	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ضغط الدم الانقباضي (SBP)	.335**	.243*	-.244**	-.064	-.229**	-.237**
ضغط الدم الانبساطي (DBP)	.125	.264*	-.162*	-.026	-.199*	-.164*

(*) دال إحصائياً عند مستوى 0.05..
(**) دال إحصائياً عند مستوى 0.01.

يتضح من جدول (1) أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين عدد الأولاد وضغط الدم الانقباضي (SBP) ($r = .243; p < 0.05$)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) ($r = .264; p < 0.05$) بالنسبة للإناث من أفراد العينة. أما بالنسبة للذكور فتشير البيانات إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين عدد الأولاد

وضغط الدم الانقباضي (SBP) ($r=.335; p<0.01$)، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأولاد وضغط الدم الانبساطي (DBP).

وفيما يتعلق بعدد الإخوة والأخوات بالنسبة للمبحوثين، فإن البيانات تشير إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين عدد الإخوة والأخوات للذكور، وبين ضغط الدم الانقباضي (SBP) ($r=-.244; p<0.01$)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) ($r=-.162; p<0.05$). أما فيما يتعلق بالإناث فإن البيانات تشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الإخوة والأخوات وكل من ضغط الدم الانقباضي (SBP)، وضغط الدم الانبساطي (DBP).

وعند استخدام مقياس الدعم الاجتماعي، ومقدار المساندة التي يتلقاها الفرد من الأصدقاء والأقارب بشكل عام وعلاقته بضغط الدم الانقباضي والانبساطي، فقد أشارت البيانات إلى وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا بين مقياس الدعم الاجتماعي وضغط الدم الانقباضي (SBP) ($r=-.229; p<0.01$)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) ($r=-.199; p<0.05$)، بين الذكور. وأشارت البيانات أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين مقياس الدعم الاجتماعي وضغط الدم الانقباضي (SBP) ($r=-.237; p<0.01$)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) ($r=-.164; p<0.01$) بين الإناث.

ولمعرفة الاتصال المستمر بالأصدقاء، وما يمثله من دعم ومساندة اجتماعية لأفراد العينة، فلقد تم تقسيم أفراد العينة إلى قسمين أساسيين، وذلك بعد أن أجابوا عن السؤال الخاص بالاتصال المستمر يوميا أو شبه يومي بالأصدقاء، أو الاتصال المتقطع أو عدم الاتصال بالأصدقاء. وللتحقق من الفروق بين الاتصال المستمر والاتصال المتقطع مع الأصدقاء في مستويات ضغط الدم الانقباضي (SBP) وضغط الدم الانبساطي (DBP)، تم حساب اختبار (ت) للوقوف على الفروق بين المجموعتين. والنتائج موضحة في جدول (2) الذي يشتمل على المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت).

جدول (2)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم «ت» لضغط الدم الانقباضي (SBP)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) لدى أفراد العينة من الذكور والإناث والاتصال المستمر مع الأصدقاء

ذكور	ن	ضغط الدم الانقباضي (SBP) م	ع	ت	ضغط الدم الانبساطي (DBP) م	ع	ت
		م	ع	ت	م	ع	ت
الاتصال المستمر بالأصدقاء	69	123.38	14.40	2.75**	82.17	6.21	1.61*
الاتصال المتقطع أو عدم الاتصال بالأصدقاء	61	130.0	12.93		84.17	9.67	
إناث		م	ع	ت	م	ع	ت
الاتصال المستمر بالأصدقاء	80	112.19	12.19	0.03	82.51	6.87	0.16
الاتصال المتقطع أو عدم الاتصال بالأصدقاء	104	112.19	10.71		82.34	6.74	

(*) دال إحصائيا عند مستوى 0.05.

(**) دال إحصائياً عند مستوى 0.01.

فيما يتعلق بالذكور يتضح من الجدول (2) ارتفاع متوسط ضغط الدم الانقباضي (SBP) عند الأشخاص الذين يتصلون اتصالا متقطعا أو الأشخاص الذين لا يتصلون نهائيا بالأصدقاء. والفرق هنا دال إحصائيا. وكذلك فقد أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ضغط الدم الانبساطي (DBP). فالبيانات أشارت إلى ارتفاع في متوسط ضغط الدم الانبساطي (DBP) عند الأشخاص الذين يتصل بعضهم ببعض اتصالا متقطعا أو الأشخاص الذين لا يتصلون بالأصدقاء نهائيا مقارنة بالأشخاص الذين يتصلون اتصالا مستمرا بالأصدقاء. أما فيما يتعلق بالإناث من أفراد العينة، فالبيانات أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإناث اللاتي يتصلن بالأصدقاء بصورة مستمرة، أو اللاتي يتصلن اتصالا متقطعا أو لا يقمن بالاتصال نهائيا معهن في مستويات ضغط الدم الانقباضي (SBP) وضغط الدم الانبساطي (DBP).

وفيما يتعلق بالوضع الأسري الخاص داخل إطار العائلة الواحدة، أو البيت الواحد بالنسبة للزوجين، فقد تمت مقارنة الأزواج والزوجات الذين يعيشون في أسرة الزوج أو الزوجة من جهة، والأزواج الذين يعيشون باستقلالية في سكن

مستقل من جهة أخرى. وللتحقق من الفرض الخاص بالفروق بين هؤلاء الأزواج الذين يعيشون في سكن مستقل لكل من ضغط الدم الانقباضي (SBP) وضغط الدم الانبساطي (DBP)، فقد تم تقسيم النتائج في الجدول (3) إلى ثلاثة أجزاء (ذكور وإناث، ذكور فقط، إناث فقط)، وذلك لمعرفة الفروق في المتغيرين المذكورين.

جدول (3)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم «ت» لضغط الدم الانقباضي (SBP)، وضغط الدم الانبساطي (DBP) لدى الأزواج الذين يعيشون مع أهل الزوج أو الزوجة أو الذين يعيشون منفردين في أسرة مستقلة

	ن	ضغط الدم الانقباضي (SBP)			ضغط الدم الانبساطي (DBP)		
ذكور وإناث		م	ع	ت	م	ع	ت
سكن مع أسرة الزوج/الزوجة	88	120.60	10.33	2.87**	80.73	6.68	2.92**
سكن مستقل	239	125.1	13.15		83.39	7.52	
ذكور		م	ع	ت	م	ع	ت
سكن مع أسرة الزوج/الزوجة	48	122.17	11.34	2.20*	80.11	5.50	2.87*
سكن مستقل	108	127.8	14.43		83.39	8.71	
إناث		م	ع	ت	م	ع	ت
سكن مع أسرة الزوج/الزوجة	60	119.86	9.84	1.72	81.03	7.20	1.82
سكن مستقل	129	122.85	11.64		82.93	6.43	

(*) دال إحصائيا عند مستوى 0.05.
(**) دال إحصائيا عند مستوى 0.01.

بالنسبة للعينة الكلية فقد أوضحت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الأزواج الذين يعيشون في سكن مشترك مع أهل الزوج أو الزوجة، وبين الذين يعيشون في سكن مستقل. فالنتائج تشير إلى ارتفاع متوسط ضغط الدم الانقباضي (SBP) عند الأزواج الذين يعيشون في أسرة مستقلة. وكذلك فقد أشارت النتائج أيضا إلى ارتفاع متوسط ضغط الدم الانبساطي (DBP) عند الأزواج أنفسهم أكثر من الأزواج الذين يعيشون في أسرة مشتركة مع أهل الزوج والزوجة.

وعند تقسيم أفراد العينة تقسيما قائما على الجنس، فلقد أوضحت هذه الدراسة نتائج متباينة. ففيما يتعلق بالذكور فقد أشارت البيانات أيضا إلى ارتفاع

متوسط ضغط الدم الانقباضي (SBP) وضغط الدم الانبساطي (DBP) عند الأزواج الذين يعيشون في أسرة مستقلة أو أسرة نواة من الأزواج الذين يعيشون مع أسرة أهل الزوج أو أسرة أهل الزوجة. والفرق هنا أيضاً دال إحصائياً.

أما فيما يتعلق بالإناث أو الزوجات، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات اللاتي يعشن في أسرة أهل الزوج أو الزوجة، وبين الزوجات اللاتي يعشن في أسرة مستقلة في مستوى ضغط الدم الانقباضي (SBP) والانبساطي (DBP). ولعل الملاحظ من البيانات الموضحة أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في متوسط ضغط الدم الانقباضي (DBP) وضغط الدم الانبساطي (SBP) عند الزوجات اللاتي يعشن في أسرة مستقلة، ولكن هذا الفرق غير دال إحصائياً.

وعند إدخال متغير آخر ضمن هذه البيانات والمتعلق بوجود مطبخ معزول مستقل للأسرة، فقد أشارت النتائج إلى أمر مختلف بالنسبة للإناث. فلقد تم سؤال المبحوثين من الإناث فيما لو كن يعشن مع أهل الزوج أو الزوجة أو مع آخرين ولديهن مطبخ معزول ومستقل عن أفراد الأسرة الآخرين من أهل الزوج والزوجة. وبناء على هذا السؤال، تم تقسيم أفراد العينة من الإناث إلى قسمين، وتم الأخذ بعين الاعتبار الفئة التي أوضحت بأن لديهن مطبخا معزولا من أفراد العينة، وتم بعد ذلك اختبار الفروق بين العينتين مع الأخذ في الاعتبار الاستقلالية الأسرية بوجود المطبخ، وذلك بهدف إيجاد إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الزوجات اللاتي يعشن مع أهل الزوج أو الزوجة وبين الزوجات اللاتي يعشن في أسرة مستقلة تماما وفي بيت منفصل. والجدول (4) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدى هاتين المجموعتين.

جدول (4)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم «ت» لضغط الدم الانبساطي (SBP)، وضغط الدم الانقباضي (DBP) لدى الزوجات اللاتي يملكن مطبخا مستقلا ويعشن مع أهل الزوج أو الزوجة أو اللاتي يعشن وحدهن في أسرة مستقلة

الزوجات المستقلات بمطبخ منعزل في الأسرة	ن	ضغط الدم الانقباضي (SBP)			ضغط الدم الانبساطي (DBP)		
		م	ع	ت	م	ع	ت
سكن مع أسرة الزوج/الزوجة	61	119.26	10.65	2.18*	76.02	6.99	1.99*
سكن مستقل	47	124.22	12.92		79.61	6.47	

(*) دال إحصائيا عند مستوى 0.05.

يتضح من الجدول (4) ارتفاع متوسط ضغط الدم الانقباضي (SBP) وضغط الدم الانبساطي (DBP) لدى الزوجات اللاتي يعشن في أسرة مستقلة مقارنة بالزوجات اللاتي يملكن مطبخا مستقلا أو معزولا واللاتي يعشن مع أسرة الزوج أو الزوجة. حيث إن الزوجات اللاتي يعشن مع أهل الزوج أو الزوجة ولديهن مطبخ معزول أو مستقل قد سجلن انخفاضا في معدلات ضغط الدم كما أشارت النتائج الخاصة بهذه الدراسة. وهذه الفروق دالة إحصائيا.

خلاصة ومناقشة

يتضح من خلال استعراض النتائج العامة لهذه الدراسة ما يقوم به الدعم الاجتماعي من دور في التأثير في الوضع الصحي المتعلق بضغط الدم داخل الأسرة الكويتية. فالنتائج توضح أهمية العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي فرضتها الظروف الحالية المرتبطة بعوامل التحديث وكيفية تأثيرها في الوضع الصحي على الأسرة. فقد أشار كثير من الدراسات المحلية إلى تأثير التحديث في طبيعة العلاقات الأسرية والنظام الزواجي السائد في المجتمع الكويتي (خالد الشلال 1998 ;Abdullah 1998; Al-Qashan 1995; Al-Thakeb, 1985). فعملية التغير في نمط الأسرة وحجمها صاحبتها عملية تغير في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة، وصاحبتها أيضا عملية تغير في نمط المساندة والدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من الأفراد المحيطين. فالاتجاه نحو التغير في عملية التفضيل لتبني الوضع الأسري الغربي القائم على تفضيل العيش في الأسرة النواة بدلا من الممتدة – والذي أوضحته بعض الدراسات المحلية (Abdullah, 1998, Al-Thakeb, 1985) – انعكس أيضا تأثيره في المستوى الصحي في المجتمع، وهذا ما أوضحته النتائج المستخلصة للدراسة الحالية.

فقد أشارت هذه الدراسة إلى أهمية دور العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الشخص من أقربائه وأهله وأصدقائه. فكانت النتيجة العامة متوافقة مع التساؤل الفرضي العام، والذي تمثل في أن زيادة مستوى الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من هؤلاء الأصدقاء والأقرباء، يقابله تأثير في ضغط الدم وانخفاضه، وهذا يعكس مدى تأثير الأصدقاء والأقارب بشكل عام في الجنسين. وهنا لم يتم تحديد فئة معينة من الأصدقاء والأقارب فقط، وإنما تم استخدام المقياس الذي نستخلص منه إذا ما كان المبحوث يتلقى دعماً اجتماعياً من محيطه العام. فلقد أشارت عبارات هذا المقياس إلى ما يلاقيه الفرد من دعم

ومساندة في الشدائد والأزمات التي قد يتعرض لها من محيطه بشكل عام دون تحديد (انظر الجزء الخاص بمنهج الدراسة). وذلك بطبيعة الحال أتى متوافقا مع الدراسات الخاصة التي اختبرت الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد من محيطه العام مع مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي (Dressler, 1982, 1996).

فالدعم الاجتماعي بشكله العام والذي يتلقاه الشخص من محيطه يؤثر في مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي، وذلك من خلال تحقيقه التخفيف من هذه الضغوط الاجتماعية والنفسية كما أشارت إليها ساراسون وآخرون (Sarason *et al.*, 1999). فهذا الدعم لا يقتصر على الأسرة وما يتلقاه منها من دعم فحسب، إنما يتعداه ليشمل المحيط العام الذي يدور حول الفرد. فالعضوية في الجمعيات والمنظمات التطوعية، على سبيل المثال، تؤثر في الصحة النفسية العامة للفرد وتخفف من الضغوط التي يتعرض لها (Dressler, 1982; House & Kann, 1985). فالضغوط التي يتعرض لها الفرد من الممكن أن تكون لها أعراض صحية ونفسية متعددة مثل الاكتئاب كأحد أبرز الأمراض النفسية. (انظر أيضا: عبدالستار إبراهيم 1998، Felton & Shinn, 1992; McIvor *et al.*, 1984; Mahon & Yarcheski, 2001). وحتى على مستوى الدراسات التي اهتمت بالهجرة وانتقال المهاجرين من مكان إلى آخر، فإن المحيط البيئي الداعم الذي يتلقاه المهاجر في البيئة المضيفة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الصحي للشخص وبانخفاض في معدلات ضغط الدم بالتحديد (Walsh & Walsh, 1987). فالمحيط الداعم من ثم يؤثر في صحة الفرد الجسمية والنفسية في وقت واحد، وهذا ما عززته نتائج الدراسة الحالية.

ولكن عند تحديد ذلك المحيط بالأولاد من جهة وعدد الإخوة والأخوات من جهة أخرى، فإن القضية مختلفة إلى حد ما. فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين مستويات ضغط الدم الانبساطي والانقباضي وبين عدد الإخوة والأخوات عند الرجال فقط، ولم تظهر هذه العلاقة عند الإناث، ولعل ذلك يرجع إلى عوامل متعلقة بالوضع الاجتماعي القائم في المجتمع المحلي. فهو يعكس واقع الحال بالنسبة للزوجة في المجتمع الكويتي، ففي حال انتقالها إلى بيت الزوجية، فإن شبكة اتصالها بالإخوة والأخوات قد يقل عن درجته في السابق. فلقد أظهرت نتائج دراسة قام بها «ريدمان، ووايت» (Riedmann & White, 1996) عن اختلاف تأثير الأشقاء وتباينه بوصفهم مقدمين للدعم والمساندة الاجتماعية لإخوتهم في ثقافات متعددة. وقد تكون نتائج الدراسة الحالية انعكاسا لواقع مختلف في نمط الثقافة

الواحدة وعلى مستوى الفروق بين الجنسين في المجتمع الواحد. وإن كانت هناك حاجة إلى دراسات توضح هذه العلاقة، إلا أن الملاحظ أن هناك استقلالية للمرأة بمحيطها الأسري الخاص، وذلك نتيجة طبيعية لدورها في الأسرة المحلية. فهي بشكل عام منشغلة في المنزل وأعماله، ودورها بارز وأكثر أهمية من الرجل داخل نطاق الأسرة المحلية. هذا الانغلاق الذي يتصف به كثير من النساء قد يفرض عليها دعما أقل من الممكن أن تتلقاه من الإخوة، بعكس الرجل في المجتمع المحلي، والذي تتواصل علاقته بالمجتمع الخارجي وبإخوته بصورة أكبر من علاقة المرأة بهذا المجتمع. فوضع المرأة الكويتية الذي ارتبط بالمنزل قد يكون أحد العوامل الذي قلل من فرصة الاتصال الداعم بمحيط الإخوة. إن ذلك بلا شك يحتاج إلى دراسات أكثر عمقاً، وقياس جوانب ومتغيرات متعددة حتى يتم افتراض صحته.

أما فيما يخص عدد الأولاد، فقد أوضحت النتائج العلاقة الطردية بين عدد الأولاد ومستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي بالنسبة للإناث. أي أن النتائج أشارت إلى أن ازدياد عدد الأولاد يؤثر في زيادة معدلات ضغط الدم بشكل عام، وظهر التأثير بصور أكبر عند الإناث في مستوى ضغط الدم الانقباضي والانبساطي، في حين وجدت هذه العلاقة عند الرجال عند مستوى ضغط الدم الانقباضي فقط. فالعوامل العاطفية الخاصة بالمرأة قد ترتبط بشيء من التأثير بشكل أكبر من الرجل، وبخاصة عند المرأة العاملة والتي لديها أطفال كما وضحت بعض الدراسات (Luecken, *et al.*, 1997). إن هذه النتيجة تعرض جانبا من التأثير السلبي الذي يمكن أن تؤديه شبكة العلاقات الاجتماعية والذي قد يؤثر سلبا في بعض الأوقات في مستوى الصحة العامة. وذلك من خلال ما تفرضه شبكة العلاقات من التزامات وواجبات يحتاج الإنسان إلى تحقيقها وأدائها؛ إذ إنها تقع تحت مسؤوليته وعاتقه. وقد يكون عدد الأولاد وازديادهم هنا يرتبط بالجانب السلبي لهذه الشبكة، وذلك من خلال تأثيرها في ضغط الدم. فقد يكون التأثير السلبي في مستويات ضغط الدم نتيجة لزيادة عددهم كما جاء في نتائج هذه الدراسة. فلقد أشارت بعض الدراسات (Bigras *et al*, 1996; Crnic & Greenberg, 1990; McBride, 1989; Melson, *et al.*, 1998) إلى ما يسمى بالضغوط الوالدية Parenting Stress في إشارة إلى تأثير الأولاد والضغوط التي قد يسببونها لوالديهم سواء أكانوا مرضى أم أصحاء. ولعل هنا تبرز حاجة ملحة إلى دراسات مستقبلية توضح العلاقة بين حجم الأسرة أو عدد الأولاد وارتفاع مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي من خلال الوقوف على عامل أو متغير

مهم، وهو السن. فهناك حاجة إلى معرفة العلاقة بين تأثير الأولاد وعددهم على فئة المسنين من أفراد المجتمع ومقارنتهم بالفئات العمرية الأخرى، وذلك نتيجة لتأثير الرعاية التي من الممكن أن يتلقاها المسن وتأثيرها في مستواه الصحي. فلقد أوضحت دراسات متعددة (Choi & Wodarski, 1996; Jones & Vetter, 1984; Musil, 1998) أهمية الدعم الذي يتلقاه المسن من محيطه على وضعه الصحي بشكل عام.

يؤدي الأصدقاء وجماعة الصحبة دوراً مهماً في الجوانب الصحية للإنسان. فالصحبة الإيجابية تؤثر بشكل مباشر في إدخال السعادة والسرور في حياة الفرد، وهذا ما عززه عدد من الدراسات الخاصة بهذا الجانب (Burt, 1987; Kim & Stiff, 1991). فهي تنعكس على صحته النفسية، ومن ثم فإن لهم الدور الكبير في تخفيف الأحداث الحياتية الضاغطة. لقد أشارت الدراسة الحالية إلى دور الأصدقاء والاتصال بهم بشكل مستمر في التأثير في مستويات ضغط الدم، كما أشارت إلى تأثير ذلك في الذكور فقط دون الإناث. وبينت النتائج كذلك أن الأفراد الذين يتميزون باتصال مستمر بالأصدقاء سجلوا انخفاضاً في مستوى ضغط الدم الانقباضي والانبساطي عند الذكور، ولم تلاحظ هذه الفروق عند الإناث. وهذا قد يبرز الدور المهم للأصدقاء وجماعة الصحبة عند مجتمع الرجال في ثقافة المجتمع الكويتي. فتأثير الأصدقاء قد يكون أكثر هنا عند مجتمع الرجال مقارنة بمجتمع النساء والذي قد يعود إلى طبيعة المجتمع وظروفه الاجتماعية التي تجعل الذكور يملكون فرصا أكبر في الخروج من المنزل والاتصال بأكبر قدر من الأشخاص والأصدقاء في أماكن متعددة مثل الديوانيات (انظر: Abdullah, 1995)، والنوادي والملتقيات المتعددة، والتي قد تكون طبيعة المجتمع هي التي فرضت مثل ذلك النوع من العلاقات، وشبكة الاتصال المتعددة للرجل أوسع من تلك التي نجدها عند المرأة المنوط بها المكوث وقتاً أطول في المنزل للقيام بأعبائها وواجباتها المنزلية. وعلى الرغم من ذلك فإن عملية التغير التي طرأت على دور المرأة في المجتمع المحلي تفرض علينا حاجة ماسة لوجود دراسات مستقبلية توضح حجم العلاقات الاجتماعية للرجل والمرأة على حد سواء وعلاقاتها بمستوى ضغط الدم، وذلك بعد التغير الملحوظ في دور المرأة في الوقت الحاضر والتحول الذي بدأ يلاحظ بشكل مباشر في علاقاتها الاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن عملية التغير الاجتماعي والثقافي فرضت نوعا من أنواع التغير في العلاقات داخل الأسرة الكويتية. فقد أصبح هناك تفضيل لنمط المعيشة المتمثل في الأسرة النواة والتي ارتبطت بعوامل التحديث، كما أشار إلى ذلك

Al-Thakeb (1985) و Abdullah (1999) في دراستهما عن الأسرة في المجتمع الكويتي. فالبناء الأسري الكويتي القديم والقائم على العلاقات الاجتماعية المترابطة داخل أسرة الأب أو الجد والتي تسمى بالأسرة الممتدة لم تعد مفضلة لدى كثير من الأسر في الوقت الحالي. فظهرت الأسرة الصغيرة أو النواة التي ميزت شكل البناء الأسري في المجتمع الكويتي. ولا شك في أن هذا الحجم من الأسرة قد يفرض نوعاً معيناً من أنواع العلاقات الاجتماعية السائدة. فلقد فرضت شبكة علاقات واتصال اختلفت عن شبكة العلاقات الاجتماعية السائدة في الوقت السابق. ولا شك في أن هذه الشبكة – وكما سبقت الإشارة – ارتبطت بالعوامل الصحية للوضع الخاص بالفرد داخل الأسرة. فلقد أشارت الدراسة الحالية إلى أن معيشة الزوجين في أسرة الزوج أو أسرة الزوجة ارتبطت بانخفاض في معدلات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي على كل من الزوج والزوجة مجتمعين. فالفروق دالة إحصائيا، كما سبقت الإشارة. وهذا يعطي مؤشراً إلى أن الأسرة والعلاقات الناتجة عنها والدعم الذي تؤديه لأعضائها بشكل عام يرتبط إيجابيا مع الوضع الصحي للأسرة ولأعضائها، وبالتحديد على مستوى ضغط الدم. فأعضاء الأسرة الممتدة وأفرادها يقدمون دعما اجتماعيا للزوجين، ويترتب على ذلك في النهاية انخفاض في مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي. ومن ثم فإن المعيشة في الأسرة الصغيرة أو الأسرة المستقلة تعد بعيدة إلى حد ما عن تلقي الدعم الاجتماعي المحيط بها.

وعند عملية فصل الذكور والإناث وإجراء اختبار قياس الفروق، اتضح أن هناك تفاوتا في التأثير في الذكور والإناث بين المعيشة في الأسرة الكبيرة (أسرة أهل الزوج أو أسرة أهل الزوجة)، والمعيشة في أسرة مستقلة. فالذكور في الأسرة المحلية التي تعيش في الأسرة الممتدة قريبة من أهل الزوج أو أهل الزوجة سجلوا انخفاضا في مستويات ضغط الدم مقارنة بالذكور الذين يعيشون في أسرة مستقلة، في حين لم تلاحظ مثل هذه الفروق عند الإناث. وهذه النتائج تعزز القول بأن المعيشة مع آخرين تزود دعما اجتماعيا للذكور بشكل أكثر من الإناث بشكل عام. ولكن عندما تم الأخذ بعين الاعتبار موضوع الاستقلالية الأسرية داخل البيت الكبير عند الإناث والذي تمثل في المعيشة في مكان منعزل كشقة مثلا داخل منزل أهل الزوج أو الزوجة، فالموضوع اختلف نوعا ما. فلقد ظهرت الفروق بين المعيشة في الأسرة النواة عن المعيشة في الأسرة الممتدة. فالزوجات اللاتي يعشن في مكان

مستقل داخل منزل أهل الزوج أو أهل الزوجة سجلن انخفاضا في مستويات ضغط الدم مقارنة بالإناث اللاتي يعشن في أسرة مستقلة بعيدة عن أهل الزوج أو أهل الزوجة. فالمعيشة داخل هذه الأسرة القريبة والمتلاصقة مع أفراد العائلة والذين يوفرون دعما اجتماعيا للأسرة شكلوا وضعا صحيا أكثر تكيفا للزوجات من اللائي يعشن مستقلات في بيوتهن الخاصة كما أوضحته هذه الدراسة. وهذا قد يدلل على مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بحاجة الزوجة إلى تلقي الدعم من أسرة الزوج أو الزوجة أو الآخرين من محيط الأقارب مع محافظتها ورغبتها في الاستقلالية وتكوين منزل منفصل خاص بها له كيانه المستقل. فقد تبرز هذه القضية الحاجة إلى دراسة مَنْ يسكن ليس في البيت نفسه، وإنما في منزل ملاصق أو مقارب من سكن أهل الزوجة أو الزوج أو أي من الإخوة والأخوات. إذ إن ما عكسته نتائج هذه الدراسة فقط هو المعيشة في منزل صغير داخل منزل أكبر إن صح التعبير. فهناك استقلالية فردية للزوجة مع المحافظة على الوجود داخل نطاق الأسرة الأم الكبرى. الأمر الآخر وهو متعلق بأهمية استقلالية المطبخ في الأسرة المحلية. فالمطبخ هو المعيار الأساسي في عملية الفصل بين الأسرتين – الكبرى والصغرى – وهو الذي يعطي طابعا استقلاليا عن أسرة أهل الزوج أو الزوجة. فهنا المطبخ قد شكل مسألة مهمة عند الزوجات بسبب ارتباطه بمعايير اجتماعية متعددة تعكس الاستقلالية في الحياة الزوجية وتبعد الصراعات أو النزاعات الأسرية التي قد تنتج إزاء وجود مطبخ مشترك يجمع جميع أفراد الأسرة. فهي مسألة أدت دورا مهما عند الإناث أكثر من دورها في مجتمع الرجال الذي لم تشر الدراسة إلى أي تأثير له. فهي تعد إشارة إلى حالة من حالات الاستقرار داخل جماعة أسرية داعمة بالنسبة للزوجة في المجتمع المحلي. ولقد جاءت هذه النتائج مؤيدة للنتائج التي استخلصها عبدالله Abdullah (1999) في دراسته على عينة من مجموعة سكانية محددة في المجتمع الكويتي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن الوضع التكيفي الصحي الجديد في المجتمع المحلي، هو وجود الزوجين في استقلالية أسرية مع المحافظة على تلقي الدعم من أفراد الأسرة الكبيرة وأعضائها. والذي يفرض علينا في النهاية الحاجة إلى دراسات تفصيلية تعالج هذه المتغيرات.

لقد أشارت دراسات متعددة إلى ارتباط التحضر وعوامل التغير الاجتماعي والثقافي بارتفاع ضغط الدم. ولا شك – وكما هو معروف – في أن ارتباط ارتفاع ضغط الدم بعواقب صحية وخيمة من الممكن أن يؤثر سلبا في حياة الفرد وتعرضه

لإصابات أمراض القلب والشرايين المميتة. ومن المؤكد أيضاً أن هناك عوامل متعددة تؤدي إلى الإصابة بأمراض ضغط الدم. فهناك عوامل أوضحتها دراسات متعددة بأنها من الممكن أن تكون ذات علاقة مع ارتفاع مستويات ضغط الدم الانقباضي والانبساطي. ولا شك في أنه من الصعب البحث عن العلاقة السببية في التأثير في مستويات ضغط الدم، إلا أن الأمر يستحق التوقف عند العوامل التي من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً في التأثير في انخفاض ضغط الدم أو ارتفاعه. ولقد أشارت هذه الدراسة إلى جانب من جوانب العلاقة التي أوضحت إمكان تأثير الدعم الاجتماعي في مستويات ضغط الدم الانبساطي والانقباضي، والتي جاءت أيضا متوافقة مع الدراسات الغربية التي أوضحت وجود مثل هذه العلاقة بعد ما تم الأخذ بعين الاعتبار لكثير من المتغيرات التي من الممكن أن تؤدي دورا مؤثرا لدى أفراد العينة.

تلخيص لما سبق، فالعلاقات الاجتماعية وعملية الاتصال المباشر تؤدي دورا مهما في صحة المجتمع. فقد أشارت هذه الدراسة بشيء من الوضوح إلى ما يؤديه الدعم الاجتماعي أو المساندة الاجتماعية من دور مهم في جانب من الجوانب الصحية للمجتمع، وهذا بطبيعة الحال يعزز من عملية التفاعل القائمة بين الجوانب الصحية والثقافية داخل إطار المجتمع، والذي يدعو في النهاية إلى التسليم بأن الجوانب المرضية لا يمكن حصرها ضمن نطاقها الصحي أو الطبي وتقديم المعونة والإرشاد داخل المصحات الإكلينيكية فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتعزز دور العلوم الاجتماعية والسلوكية في تقديم التفسيرات والتبريرات لحدوث مثل هذه الأمراض. فتتولد هنا الحاجة إلى دراسات أخرى تعزز من نتائج الدراسة الحالية وتستكمل جوانبها المتعددة.

المصادر:

حامد نهار المطيري (2000). الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الأسر الكويتية محدودة الدخل. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 28(3): 65–86.

حسين علي محمد فايد (1998). الدور الدينامي للمساندة الاجتماعية في العلاقة بين ضغوط الحياة المرتفعة والأعراض الاكتئابية. **دراسات نفسية**، 8(2): 155–191.

حصة عبدالرحمن الناصر (1999).ارتفاع ضغط الدم وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية: دراسة نظرية. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمة النفسية والتنمية، المنعقد بدولة الكويت بتاريخ 5–7 أبريل.

خالد الشلال (1998). تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي. **حوليات كلية الآداب**، (18)، الرسالة الخامسة والعشرون بعد المائة.

عبدالستار إبراهيم (1998). الاكتئاب: اضطراب العصر الحديث، فهمه وأساليب علاجه. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

علي عبدالسلام علي (1997). المساندة الاجتماعية ومواجهة أحداث الحياة الضاغطة كما تدركها العاملات المتزوجات. دراسات نفسية، 7(2): 203-232.

مايو كلينك (2000). ضغط الدم المرتفع. شيلدون شيبس (معد). ترجمة: مركز التعريب والبرمجة. بيروت: الدار العربية للعلوم.

وزارة التخطيط (1999). المجموعة الإحصائية السنوية. الكويت: الإدارة العامة للإحصاء.

Abdullah, Y. (1995). The social functions of the diwaniyyah in Kuwaiti society. Unpublished master thesis. Ohio: The Ohio State University.

Abdullah, Y. (1999). *Consanguineous Marriage and its effects on the spousal* concordance among "Al-Kandari" in Kuwait. Unpublished Doctoral Dissertation. Ohio: The Ohio State University.

Al-Qashan, H. (1995). The impact of social demographic characteristics and marital communication patterns on the trend of family dissolution in Kuwait. Unpublished Dissertation. Pittsburgh: University of Pittsburgh.

Al-Thakeb, F. (1985). The Arab family and modernity: Evidence from Kuwait. *Current Anthropology,* 26: 575-580.

Bigras, M. et al. (1996). Discriminant validity of the parent and child scales of the parenting stress index. *Early Education and Development,* 7(2): 167-78.

Burt, R. (1987). A note on stranger, friends and happiness. *Social Networks,* 9: 311-331.

Byard, P.J.; Mukherjee, B.N.; Bhattacharya, S.K.; Russell, J.M.; and Rao, D.C. (1989). Familial aggregation of blood pressure and anthropometric variables in patrilocal household. *American Journal of Physical Anthropology,* 79(3): 305-11.

Chin-Hong PV., & McGravey (1996). Lifestyle incongruity and adult blood pressure in Western Samoa. *Psychosomatic Medicine,* 58: 131-7.

Choi, N. & Wodarski, J (1996). The relationship between social support and health status of elderly people: Does social support slow down physical and functional deterioration? *Social Work Research,* 20(1): 52-63.

Cobb, S. (1976). Social support as a moderator of life stress. *Psychosomatic Medicine,* 38: 300-313.

Crews. D. (1988). Body weight, blood pressure and the risk of total and cardiovascular mortality in an obese population. *Human Biology,* 60: 417-433.

Crews, D., Bindon, J., & Ozeran J. (1991). Association of measures of body - habitués with diabetes, glucose and glycated hemoglobin in American Samoans, *Diabetes,* 40, 433A.

Crnic, K., & Greenberg, M. (1990). Minor parenting stresses with young children. *Child Development*, 61(5): 1628-1637.

Dressler, W. (1982). *Hypertension and cultural change: Acculturation and disease in the West Indies*. New York: Redgrave.

Dressler, W. (1991) Social support, lifestyle incongruity, and arterial blood pressure in a southern black community. *Psychosomatic Medicine*, 53: 608-20.

Dressler, W. (1996). Hypertension in the African American community: Social, cutlural and psychological factors. *Seminars in Nephrology,* 2, 71-82.

Dressler, W. *et al.* (1987). Arterial blood pressure and modernization in Brazil. *American Anthropologist,* 89: 398-409.

Eaton, C. (1977) Diabetes, culture change and acculturation: Biocultural analysis. *Medical Anthropology*, 1: 41-64.

Felton, B., & Shinn, M. (1992). Social integration and social support: Moving social support beyond the individual level. *Journal of Community Psychology*, 20(2): 103-15.

Hassoun, R. (1996). A bioanthropological perspective of hypertension in Arab - Americans in the metropolitan Detroit area (Michigan). Ph.D. Dissertation, University of Florida, Gainesville, Florida.

House, J., & Kahn, R. (1985). Measures and concepts of social support. In: S Cohen, & S Syme, (Eds.), *Social Support and Health*. S. Orlando, FL: Academic Press.

Jones, DA., & Vetter, N.J. (1984). A survey of those who care for the elderly at home: Their problems and their needs. *Social Sciences Medicine,* 19(5): 511-514.

Kaplan, R.M., Sallis, J.F., & Patterson, Th.L. (1993). *Health and human behavior*. New York: McGraw-Hill.

Kennedy, S., Kiecolt-Glaser, J.K, & Glaser, R. (1990). Social support, stress, and immune system. In B. R. Sarason, I. G. Sarason & G. R. Pierce (Eds.), *Social support: An interactional view*. New York: John Wiley.

Kim, H., & Stiff, J. (1991). Social network and the development of close relationships. *Human Communication Research*, 18 (1): 70-91.

Luecken, L.J, Suarez, E.C., Kuhn, C.M., Barefoot, J.C, Blumenthal, J.A., Siegler. I.C., & Williams, RB. (1997). Stress in employed women: Impact of marital status and children at home on neurohormone output and home strain. *Psychosomatic Medicine*, 59(4): 352-9.

Mahon, N.E., & Yarcheski, A. (2001). Outcomes of depression in early adolescents. *West Journal of Nursing Research*, 23(4): 360-375.

McBride, B. (1989).Stress and fathers' parental competence: Implications for family life and parent educators. *Family Relations*, 38(4): 385-389.

McGarvey, S., & Baker, P. (1979). The effect of modernization and migration on Samoan blood pressures. *Human Biology*, 51:461-479.

McIvor, GP. *et al.* (1984). Depression in multiple sclerosis as a function of length and severity of illness, age, remissions, and perceived social support. *Journal of Clinical Psychology*, 40(4): 1028-1033.

Melson, G., Windecker-Nelson, E., & Schwarz, R. (1998). Support and stress in mothers and fathers of young Children. *Early Education & Development*, 9(3): 261-281.

Milardo, R. (1988). Families and social network: An overviews of theory and methodology. In R. M. Milardo (Ed.), *Families and social Network.* newbury Park: 13-47.

Musil, C.M. (1998). Health, stress, coping, and social support in grandmother caregivers. *Health Care Woment Int*, 19(5): 441-55.

Riedmann, A., & White, L. (1996). Adult sibling relationships: Racial and ethnic comparisons. *Advances in Applied Developmental Psychology*, 10: 105-126.

Ryan, A. *et al.* (1994). Relationship of blood pressure to fatness and fat patterning in Mexican American adults from the hispanic health and nutrition examination survey (HHNES, 1982-1984). *Collegium Anthropologicum*, 18: 89-99.

Sarason, B.R., Sarason, I.G., & Pierce, G.R. (1990). Traditional views of social support and their impact on assessment. In B. R. Sarason, I. G. Sarason, & G. R. Pierce (Eds.), *Social support: An interactional view.* New York: John Wiley and Sons.: 9-25.

Waldron, I. *et al.* (1982). Cross-cultural variation in blood pressure: A quantitative analysis of the relations of blood pressure to cultural characteristics, salt consumption and body weight. *Social Science & Medicine*, 4: 419-30.

Walsh, A., & Walsh, P. (1987). Social support, assimilation and biological effective blood pressure levels. *International Migration Review*, 21(3): 577-91.

Ward, R. (1990). Familial aggregation and genetic epidemiology of blood pressure. in: J.H.; Laragh, & B.M. Brenner., (Eds.) Hypertension: Pathophysiology, diagnosis and measurement. New York: Raven Press, 161-191.

Wilson, D.K., & Ampey-Thrnhill, G. (2001). The Role of gender and family support on dietary compliance in an African American adolescent hypertension prevention study. *Ann. Behavioral Medicine*, 23(1): 59-67.

مقدم في: أغسطس 2001.

أجيز في: فبراير 2002.

التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات

«دراسة ميدانية مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلمات»

محمد عبدالله المطوع*

ملخص: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تعرُّف ملامح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها، ولتحقيق هذا الهدف تبنت هذه الدراسة رؤية بنائية شمولية تنطلق من واقع المرأة الإماراتية على ضوء المتغيرات المجتمعية الشاملة من ناحية، والتغيرات العالمية وتأثيراتها المختلفة من ناحية أخرى. كما اعتمدت هذه الدراسة على استراتيجية منهجية تتضمن مجموعة من المحاور تتمثل في أساليب الدراسة ومصادر جمع البيانات، ومجالات الدراسة، وأدواتها وأساليب التحليل الكمي والكيفي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أ – إن التعليم قد أدى دوراً أساسياً في تغير كثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بوضع المرأة ومكانتها في المجتمع ودورها في مجال التنشئة الاجتماعية، وقدرتها على مواجهة المشكلات. ب – إن خروج المرأة للعمل قد جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب منها إثبات الذات، والاستقلال المادي، ومساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة. جـ – إن هناك مجموعة من العوامل تحول دون المشاركة الفاعلة في المجال السياسي، منها انفصال التعليم عن الوعي السياسي واعتماده على الأساليب التقليدية وبعده عن التعبير عن الواقع الاجتماعي. د – إن هناك إجماعاً على أن المرأة العاملة وغير العاملة تشارك بإيجابية في خدمة المجتمع برغم وجود بعض المعوقات البنائية والثقافية والشخصية.

مصطلحات أساسية: التغير القيمي، التعليم، العمل، المشاركة السياسية.

* قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أولاً – موضوع الدراسة وأهميته:

لا شك في أن التغيرات البنائية التي يشهدها مجتمع الإمارات وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، على جميع الأصعدة والمستويات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإيمولوجية) قد انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسرة الإماراتية بوجه عام، وأوضاع المرأة ومكانتها بشكل خاص.

وإذا كانت تلك التغيرات تبدو واضحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فإنها تبدو أكثر وضوحاً على الصعيد الثقافي والقيمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم جديدة، تتعلق بأوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها وأدوارها الحالية والمستقبلية بوصفها انعكاساً للتحولات المجتمعية التي يعيشها المجتمع من جانب، ومواكبة للتغيرات القيمية والثقافية على المستويين الإقليمي والعالمي من جانب آخر.

ومن ثم يمكن القول إن للمرأة في مجتمع الإمارات أهمية ومكانة خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الظروف البنائية والمجتمعية لمجتمع الإمارات من حيث التركيبة السكانية من ناحية، ومتطلبات عملية التنمية الشاملة من ناحية أخرى، متطلبات عملية التنمية الشاملة التي في حاجة إلى تطوير مستمر للقوى البشرية المحلية، والتي تمثل المرأة جانباً مهماً منها. ومما يزيد من تلك الأهمية ما تقدمه المرأة من أدوار ووظائف في مختلف المجالات بدءاً من الأسرة ومرورا بقطاعات العمل المختلفة وصولاً إلى المشاركة الاجتماعية في مختلف المجالات. (الشامسي، 1995).

وانطلاقاً من ذلك فإن قضايا المرأة أصبحت في الآونة الأخيرة تحتل أهمية خاصة في مجتمع الإمارات على الصعيدين السياسي والاجتماعي. حيث جاء هذا الاهتمام من وعي القيادات السياسية بأهمية دور المرأة في المجتمع. ولكن على الرغم من ذلك ما زالت المنظومة القيمية السائدة – لدى بعض الفئات الاجتماعية – تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فاعلة في المجالات كافة. ويرجع ذلك إلى التأثيرات الفكرية لبعض جماعات ذات توجهات أيديولوجية وسياسية تنطلق من مقولة أساسية مفادها أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وهي أحد المنطلقات الفكرية للقوى المحافظة على المستوى العربي. غير أن انتشار التعليم وتطور نظمه

وازدياد معدلات الوعي الثقافي والاجتماعي، فضلاً عن التأثيرات المختلفة التي يمارسها الإعلام المحلي والإقليمي والعالمي والذي أفرز اتجاهات أخرى تؤكد على أهمية دور المرأة الإماراتية ومكانتها وبخاصة في مجالات العمل والمشاركة الاجتماعية في مختلف القطاعات، مما أسهم في تغير نظرة المرأة لذاتها، فلم تعد تؤيد فكرة القيام فقط بأدوارها التقليدية، وإنما المشاركة في القطاعات الأخرى. .(Almutawa, 1985: 20)

وعلى ضوء ذلك تبدو الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، حيث يتمثل هدفها الأساسي في تعرّف ملامح التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع. فعلى الصعيد النظري يمكننا القول إنه على الرغم من أن هناك بعض الدراسات والبحوث التي تناولت تلك التغيرات، فإنها قد ركزت على جوانب معينة وأغفلت جوانب أخرى، ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة في نظرتها الشمولية إلى تلك التغيرات والكشف عن العلاقة المتداخلة والمتشابكة بينها، ومن ثم الإسهام في إثراء هذا الجانب من الدراسات والأبحاث. أما على المستوى التطبيقي فتأتي أهمية هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة تلك التغيرات وتأثيراتها المختلفة في أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها وانعكاساتها على المجتمع، وذلك من خلال البيانات والمعطيات الميدانية.

ثانياً – الدراسات السابقة – رؤية نقدية:

على الرغم من أن التحولات التي شهدها مجتمع الإمارات خلال العقود الثلاثة الماضية قد أثارت اهتمام الباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، ومن ثم ظهرت دراسات وبحوث كثيرة تناولت تلك التغيرات، فإن الدراسات والبحوث التي تناولت الأبعاد الاجتماعية بشكل عام لا تزال محدودة، وكذلك الدراسات التي تناولت الأبعاد القيمية والثقافية على وجه الخصوص.

إن تحليلاً متعمقاً ونقدياً للدراسات التي اهتمت بدراسة القيم يؤكد على أن هناك ملامح وسمات مشتركة وجوانب اختلاف بين تلك الاهتمامات يمكننا إجمالها فيما يلي:

1 – لقد أكدت بعض الدراسات أن القيم هي عبارة عن تصور لما يكون واضحاً أو مضمراً نستطيع من خلاله أن نميز الفرد أو الجماعة، وهو من ثم يحدد ما هو

المرغوب فيه، بحيث يتيح لنا الخيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل (المطوع، 1990).

2 – إن الأنساق القيمية هي عبارة عن نماذج يتم من خلالها تنظيم القيم في المجتمع، وهي متشابكة ومتداخلة، إلا أنها تبدو في شكل متكامل مثل العادات والتقاليد، وهي عرضة للتغيير عند الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى، ومن ثم تعطي المجال للصراع القيمي بين القديم والجديد حسب قوة التغير الاجتماعي (إيغور كون، 1984: 260–261).

3 – إن القيم الاجتماعية متعددة المصادر والاتجاهات والأبعاد، وهي التي تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين النظام السائد والمؤسسات، ومن ثم فهي التي تحدد مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم (بركات، 1984: 324).

4 – إن القوى التقليدية تستغل المنظومة القيمية في صراعها مع قوى التجديد والتقدم ومواكبة العصر، وذلك بدعوتها لمحاربة كل ما هو جديد (تعليم المرأة، وعمل المرأة ومشاركتها السياسية) وهذا الصراع مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع (حليم عبدالجليل، 1989: 14).

5 – إن للقيم السائدة أثراً واضحاً في التنمية الاقتصادية وبخاصة إذا كانت تحول دون الأخذ بالأساليب الحديثة في الاقتصاد، ومن هنا فإن التداخل بين القيم الاجتماعية والاقتصادية عادة ما يكون واضحاً، فالانتقال من المرحلة اليدوية إلى عصر الآلات قد غير في نسق العلاقات الاجتماعية وأسهم في تغير البناء الاجتماعي (حامد وحسين، 1972: 73–77).

6 – إن منظومة القيم السائدة ما هي إلا انعكاس للفئة الاجتماعية المسيطرة وبخاصة السيطرة الاقتصادية، ومن ثم تسهم القيم في عملية التطبيع الاجتماعي للمحافظة على ما هو قائم بالفعل وليس ما هو مرغوب، ومن هنا فإن السيطرة الاقتصادية تشكل الملامح الاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من قدرات في نشر قيمها (أحمد سمير، 1982: 120).

7 – إن ما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية القرن العشرين من صراع قيمي بين القوى الاجتماعية المختلفة ما هو إلا صورة من صور الصراع بين القوى التقليدية فكرياً والقوى المتجددة فكرياً، ذلك الصراع يمثل امتداداً لفترات سابقة من التاريخ الاجتماعي لهذه المجتمعات. وبعبارة أخرى هي نتاج للتغيرات في المجال

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وربما يزداد هذا الصراع في ظل العولمة واختلال التركيبة السكانية في هذه المجتمعات، والتي أصبحت تتفاعل بشكل يومي مع معطيات حضارة القرن العشرين وثقافاته المختلفة، ويخوض في خضم التواصل الإعلامي ويفيء إلى ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، ومن هنا فإن المنظومة القيمية في مرحلة مخاض بين مجتمع ما قبل العولمة والمجتمع في مرحلة العولمة.

8 – كما يؤكد "اناتاليا"، (1992: 450) على "أن قيمة ما تكون ذات شأن بالنسبة للفرد أو للجماعة، ما يعد خيراً أو شراً، حسناً أو قبيحاً، جائزاً أو محرماً، نافعاً أو ضاراً، حقاً أو باطلاً، والقيمة قد تكون إيجابية (مثل الأخذ بمبدأ ما) أو سلبية (مثل النفور منه) موضوعية أو ذاتية، مادية أو اجتماعية، سياسية أو روحية".

مما سبق يمكن القول إن مجمل التغيرات على جميع الأصعدة، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، قد أحدثت تفككاً في بنية المجتمع التقليدي والمعتمد على علاقات إنتاج مثل الصيد والغوص والرعي والتجارة البسيطة؛ أي مستوى الكفاف، وعدم تواصل – إلى حد كبير – مع الثقافات الأخرى، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية، والتمسك بعادات وتقاليد يعود بعضها في جذوره إلى المرحلة الجاهلية من تاريخ العرب، هذه الصورة العامة لمجتمع ما قبل الاتحاد ومرحلة ما قبل العولمة في الوقت الحالي، ليست هي الواقع الحالي والذي ارتفع فيه المستوى المتوسط للفرد من حيث الدخل، والتعليم والتفاعل مع الغير، ونتائج الثورة في عملية الاتصال، حيث أصبح المواطن العادي يشاهد يومياً عشرات المحطات الفضائية، ويطلع من خلالها على أنماط مختلفة من الثقافات التي تختلف عن ثقافته العربية والإسلامية، وربما تتفق في بعض جوانبها، إلا أن ذلك التفاعل في حد ذاته يشكل جزءاً من المشكلة (Mcmichael, 1996: 249-757).

إن عجلة التغير باتت تشكل قلقاً دائماً ليس على المستوى العربي فقط وإنما على المستوى العالمي وبخاصة في عقد التسعينيات، وبروز القطب الواحد عالمياً متمثلاً في ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انهار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، هذه الحالة الجديدة صنعت أدواتها وآلياتها للهيمنة، وجعلت العالم يزحف نحو هدف واحد، وهو تقليد ثقافة المنتصر ومحاكاتها؛ أي الاتجاه نحو الخصخصة، وهنا تظهر من جديد آليات الدفاع عن الذات وبخاصة في الأمور التي لها علاقة بالهوية والثقافة (Al mutawa, 1998).

من الملامح الرئيسة لهذه المرحلة شعارات حقوق الإنسان، والمساواة والعدالة، والتعددية، والانفتاح وغيرها من الأدوات التي تستخدم ضد كل من يحاول الخروج من المنظومة الجديدة، وبعبارة أخرى هي خير أريد به باطل، إن المتتبع لما يجري في المجتمع في الوقت الحالي يلاحظ أن عملية التفكك في المنظومة القيمية نجم عنها صراع بين اتجاهين – أحدهما يتمسك بالقيم التقليدية المحافظة ويحاول الحفاظ عليها والدفاع عنها، والآخر يدرك أن التجديد والتغير حادث لا محال، لذلك فهو مع هذا التغير، وهنا تبرز ملامح الصراع الاجتماعي بأشكاله المختلفة (جبارة عطية، 1986: 61–75).

في حين ظهر اتجاه ثالث يحاول الاستفادة من إيجابيات التراث والتقاليد من خلال فرزها وغربلتها وتوظيفها لخدمة الحاضر والمستقبل، لذا فهو مع التفاعل مع معطيات العصر الحديث بما فيها الاستفادة من أطروحات العولمة وبخاصة في الجوانب الإيجابية، حتى يتسنى لها الملاءمة بين التراث والمعاصرة لخدمة موضوع التغير القيمي وأثره في المرأة (أسامة الخولي: 1998).

ومن هنا فإن التغير القيمي الذي نصبو إليه هو ذاك الذي يواكب متطلبات التغيير والتنمية بما يتفق وخصوصية التطور والتحديث والتغير، ويتلازم مع التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمع الإمارات.

ثالثاً – المدخل النظري للدراسة:

إن فهم أوضاع المرأة وتحليلها في مجتمع الإمارات والتغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية لا ينبغي أن يتم بمعزل عن التغيرات البنائية التاريخية والخصوصية المجتمعية التي يشهدها المجتمع على جميع الأصعدة والمستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فلا شك في أن تغير القيم يرتبط ارتباطا قويا بتغيرات أخرى من ناحية، ويعكس تلك التغيرات من ناحية أخرى. وإذا كان بعض الكتاب قد أكد على أن تلك التحولات تمثل تحولات جذرية، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد عكس ذلك، وبخاصة على صعيد البنية الثقافية والقيمية للمجتمع. الأمر الذي يؤكد على حقيقة أساسية مفادها: أن الحديث عن التغيرات الثقافية والقيمية يجب ألا يكون حديثا مطلقا وعاما، وإنما ينبغي التأكيد على استمرارية كثير من العناصر والمكونات الثقافية التقليدية وفاعليتها وتأثيرها على الرغم من التغيرات التي أصابت عناصر ثقافية أخرى ومكوناتها. وأن تلك الازدواجيات تبدو في أشياء

كثيرة متناقضة لكنها متعايشة ومتمفصلة (articilation) إذا ما استخدمنا مفهوم التمفصل الذي ورد في كتابات كثير من المفكرين العرب أمثال (سمير أمين ومحمود عودة وغيرهما). والأمثلة عليها كثيرة على المستويات كافة.

فعلى صعيد أوضاع المرأة نجد: الحرية مقابل التمسك بكثير من القيم الاجتماعية التقليدية، والمساواة بالرجل، والاختيار للزواج ومحدداته التقليدية والحديثة، وقضية التعليم والعمل والاختلاط... إلخ. هذه القضايا وغيرها تؤكد على أن التغيرات القيمية لم تكن – بحال من الأحوال – تغيرات جذرية على الرغم من التأثيرات المختلفة التي تعرض لها مجتمع الإمارات ليس فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي ولكن أيضا على الصعيد العالمي.

وانطلاقا من ذلك فإن رؤية بنائية شمولية تنطلق من تحليل واقع المرأة الإماراتية على ضوء التغيرات المجتمعية الشاملة من ناحية، والتغيرات العالمية وتأثيراتها المختلفة (العولمة بجوانبها وأبعادها المختلفة) من ناحية أخرى، تعد مدخلاً نظرياً وإطاراً فكرياً مناسباً لفهم إشكالية الدراسة وتعرُّف أبعادها المختلفة. ومن ثم البعد عن النظرة الأحادية والتجزيئية وتحليل أوضاع المرأة في ظل التغيرات الثقافية والقيمية من خلال وضعها في سياقها المجتمعي من جانب، والإقليمي والعالمي من جانب آخر. فلا يمكن بحال من الأحوال فصل التغيرات المحلية عن التغيرات الإقليمية العالمية (Almutawa, 1998).

1 – مفهوم التغير الاجتماعي:

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل الجماعات، وتفاعلها داخل النظام، والتفاعل بين المكانات والأدوار التي لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعي. إن التغير الاجتماعي سواء أكان مخططا أم غير مخطط، كما أو كيفا، يمكن دراسته دراسة مترابطة، وبخاصة إذا ما عرضنا لمجموعة من المؤشرات التي يمكن لنا من خلالها قياس مظاهر التغير وتحديدها في أي مجتمع من المجتمعات، وتتمثل تلك المؤشرات في: نوعية التغير أو هويته، ومستوى التغير، أي الموضع الذي يحدث فيه التغير، وزمن التغير، أي المدى الزمني الذي يحدث فيه، وجهة التغير، أي المسلك الذي يسير فيه، ثم حجم التغير، وأخيراً معدلات التغير، أي درجة السرعة أو البطء في عملية التغير.

لقد ظهرت تعريفات كثيرة للتغير الاجتماعي، منها ما ينظر إلى التغير الاجتماعي بحسبانه تحولاً أو تبدلاً في بناء المجتمع، أي التغير في الهياكل الأساسية، أي أن

التغير هو التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية، أي في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز، أي التحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات ونقصد بها التحولات الكبرى التي تأخذ زمنا طويلا. في حين ذهب فريق ثان إلى تعريف التغير الاجتماعي بأنه التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي، وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي. في حين أكد فريق ثالث على أن التغير الاجتماعي هو التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءاً بالفرد وانتهاء بالكون. في حين ذهب آخرون إلى النظر إلى التغير بمعناه الواسع، أي بأنه مجموعة متتابعة من التبدلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود، وأخيراً يرى بعض الباحثين أن التغير الاجتماعي هو التغير في البناء الاجتماعي أو في بعض النظم أو العلاقات بين النظم (باقر النجار، 1999).

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات بين مفهوم التغير الاجتماعي فإننا نستطيع تعريف التغير الاجتماعي بأنه تبدل أو تحول في الأبنية أو النظم أو العلاقات، بمعنى أن التغير الاجتماعي يشير إلى جميع التحولات الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات من خلال سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن والتي يكون لها نتائجها على هذا البناء الاجتماعي – الثقافي.

2 – مفهوم التغير القيمي:

يعد مفهوم القيم مفهوماً أساسياً في هذه الدراسة لتوجيه البحث توجيهاً يساعد على إبراز ما للقيم من علاقة وثيقة بعمل المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال الفترة الحديثة، وانعكاس تلك التغيرات على منظومة القيم الاجتماعية بصفة عامة، والقيم الخاصة بالمرأة الإماراتية بصفة خاصة (سعيدة عبيد، 1997).

لقد ظهر كثير من التعريفات التي تناولت مفهوم القيم، منها مَنْ وسع من نطاق هذا المفهوم، ومنها مَنْ ضيق من نطاقه حتى جاءت أحياناً متعارضة، بل أحياناً أخرى متداخلة ومتضاربة. حيث يرى بعض الفقهاء أن القيم لا تشبه المعايير من حيث كونها أكثر عمومية لأن القيمة اعتقاد بشيء، وهذا الاعتقاد يجسد المرغوب وغير المرغوب من الأفعال الاجتماعية، في حين يرى بعضهم الآخر أن المعايير

والقيم أمر ضروري لاستمرار المجتمع والحفاظ عليه لأن السلوك البشري في حاجة إلى توجيه، ويأتي هذا التوجيه من القيم. وإذا كان "بارسونز" قد أكد على أهمية القيم، فإنه يرى أن معظم التعريفات قد حصرتها في إطاعة القواعد، وهو تعريف مبتور وغير كاف، لأن القيم هي المسئولة عن تحديد السلوك وتوجيهه، هذا فضلاً عن أن تغير القيم سوف ينعكس بلا شك على الجوانب المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بعمل المرأة. فعلى سبيل المثال يؤكد "جيمس فندر" James Vander أن قيم المجتمعات الحديثة تختلف عن قيم المجتمعات التقليدية، حيث تتسم القيم في المجتمعات الحديثة بطغيان الجانب المادي، والتأكيد على النجاح، والتأكيد على العمل والفاعليات، والتأكيد على التقدم. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 1995).

وانطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف إجرائي للتغير القيمي يتناسب وموضوع الدراسة من ناحية، والإطار النظري الموجه لها من ناحية أخرى، وخصوصية مجتمع الإمارات من ناحية ثالثة. فالتغير القيمي يعني: التغير الذي تتعرض له منظومة القيم الاجتماعية والتي تؤدي دوراً أساسياً في تحديد قيمه بشكل عام (قيم التعليم، والعمل، والإنتاج، والحرية، والمساواة، والمشاركة، والاستهلاك، والانتماء، والاختيار للزواج).

3 – مفهوم المرأة:

إن الحديث عن المرأة بصورة مطلقة، يعد أمراً لا يتفق ومعطيات الواقع الاجتماعي المعاصر، فهناك صور متعددة ومتنوعة تقع في نطاقها المرأة بصفة عامة، ومن ثم فإن مقتضيات المنهج العلمي تتطلب طرح مجموعة من الإشكاليات التي تواجهنا عند تحديد مفهوم إجرائي للمرأة، منها على سبيل المثال: عن أي امرأة نتحدث؟ هل نقصد المرأة المتعلمة أو غير المتعلمة؟ المرأة الريفية أو الحضرية أو البدوية؟ المرأة في أي المستويات الاجتماعية والاقتصادية؟ المرأة العاملة أو غير العاملة؟ المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة؟... إلخ. الواقع أن تلك الإشكاليات تعد مسائل نسبية، ومن ثم فإن وضع تعريف واضح ومحدد لهذا المفهوم يُعد أمراً ضرورياً، يمكننا من تحليل التغيرات القيمية التي يشهدها مجتمع الإمارات خلال المرحلة الحالية بكل ما تحمله من تناقضات قيمية، وكذلك وضع التصورات المستقبلية في ظل التغيرات والتحديات العالمية والإقليمية والمحلية والتي سوف تنعكس بشكل أو بآخر على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها (Datnow A, 1998: 11-12).

وانطلاقاً من الرؤية السابقة يمكننا وضع تعريف إجرائي للمرأة مفاده: المرأة التي يتراوح عمرها بين 20 و50 عاماً، شريطة أن تكون متعلمة وتقطن إحدى مدن الإمارات السبع. وتنتمي إلى فئات اجتماعية متباينة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، متزوجة أم غير متزوجة.

رابعاً – أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن التغيرات التي تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية ومدى انعكاساتها على أوضاع المرأة الإماراتية ومكانتها في ظل الأوضاع والتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، ومن ثم يتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – تشخيص الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة الإماراتية في ظل التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الإماراتي.

2 – تعرُّف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة الإماراتية.

3 – الكشف عن أهم التغيرات التي تعرضت لها القيم الاجتماعية والثقافية للمرأة وبخاصة في المجالات التالية:

أ – التنشئة الاجتماعية للمرأة الإماراتية.

ب – القيم الخاصة بتعليم المرأة.

جـ – القيم الخاصة بعمل المرأة.

د – المشاركة السياسية للمرأة.

وعلى ضوء هذه الأهداف الأساسية للدراسة يمكن وضع مجموعة من التساؤلات:

1 – ما العوامل والأسباب (الداخلية والخارجية) التي أسهمت في إحداث التحولات والتغيرات القيمية المختلفة للمرأة الإماراتية؟

2 – التنشئة الاجتماعية، والقيم الخاصة بالزواج ومحددات اختياره، والقيم الخاصة بالمشاركة السياسية، والقيم الاقتصادية، وقيم الولاء والانتماء؟

3 – ما عوامل الثبات والتغير في قيم المرأة الإماراتية؟

4 – إلى أي مدى يمكن وضع تصور مستقبلي حول وضع المرأة الإماراتية في ظل تلك التغيرات الحالية والتحديات المستقبلية؟

خامساً – الاستراتيجية المنهجية:

تعتمد الاستراتيجية المنهجية لهذه الدراسة على مجموعة من المحاور الأساسية تتمثل في:

أ – أساليب الدراسة: تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة وتساؤلاتها، تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم اعتمدت على الأسلوب التاريخي لرصد التحولات والتغيرات التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية للمرأة الإماراتية حتى تتمكن من وصف الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة الإماراتية وتشخيصه والتغيرات التي تعرضت لها، اعتماداً على التحليلات الكمية والكيفية. كما تعتمد هذه الدراسة أيضاً على الأسلوب المقارن.

ب – مصادر جمع البيانات:

- الإحصاءات الرسمية المتوافرة.
- المراجع العربية والأجنبية.
- بيانات الدراسة الميدانية.

جـ – مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: ويتمثل في الإمارات الست لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- المجال البشري: ويتمثل في عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عمدية من الإمارات الست لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم استبعاد إمارة أم القيوين بسبب صغر حجمها، وقد جاءت عينة الدراسة على النحو التالي: إمارة أبوظبي 96، ودبي 21، والشارقة 24، وعجمان 8، ورأس الخيمة 16، والفجيرة 21.

د – أدوات جمع البيانات: تعتمد هذه الدراسة على أداة أساسية، هي استمارة الاستبيان التي تتضمن عدداً من المحاور الرئيسة والفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – البيانات الأساسية.

2 – القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية وتشمل الأسئلة من 9–17.

3 – القيم الخاصة بتعليم المرأة وتشمل الأسئلة من 27–29.

4 – القيم الخاصة بعمل المرأة وتشمل الأسئلة من 30–36.

5 – المرأة والمشاركة السياسية وتشمل الأسئلة من 37–43.

6 – مقترحات المرأة لكي تشارك بفاعلية في عملية التنمية.

هـ – **أساليب التحليل:** تعتمد هذه الدراسة على أسلوبين أساسيين هما:

أ – أسلوب التحليل الكيفي.

ب – أسلوب التحليل الكمي.

أما **الشروط المتعلقة بأفراد العينة** فهي أن تكون مواطنة ومتعلمة، وأن تكون لدينا مجموعتان: الأولى امرأة عاملة، والثانية امرأة غير عاملة. وقد تم توزيع الاستبانة التجريبية من أجل إجراء تجربة مدى ملاءمة الاستبانة وكيفية الاستجابة من قبل أفراد العينة، وقد تم تعديلها وأصبحت بشكل أفضل نتيجة للتطبيق الأولي والمبدئي لها.

هذا وقد تم توزيع 300 استمارة في جميع مدن الدولة، وبعد ذلك تم تدقيقها ومراجعة الاستبانات التي يمكن الاستفادة منها في التحليل.

الجدول (1)
الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

الإمارة / الحالة الاجتماعية	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عزباء	27	28.3	10	47.9	7	29.2	2	25	5	31.2	5	23.8	56	30.1
متزوجة	69	71.3	11	52.4	17	70.8	6	75	11	68.8	16	76.2	130	69.9
المجموع	**96**		**21**		**24**		**8**		**16**		**21**		**186**	**100**

سادساً – نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولاً – خصائص عينة الدراسة:

أظهرت الدراسة الميدانية أن الأكثرية العظمى من أفراد العينة من المتزوجات، حيث بلغت نسبتهن 69.9%، في حين بلغت نسبة من لم يسبق لهن الزواج 30.1%، أما على مستوى الإمارات فقد جاءت نسبة المتزوجات أيضاً متقاربة، حيث جاءت أعلى نسبة في إمارة الفجيرة (76.2%)، تليها إمارة عجمان (75%)، وأبو ظبي (71.3%)، والشارقة (70.8%)، وإمارة رأس الخيمة (68.8%)، ودبي (52.4%).

أوضحت النتائج الميدانية لهذه الدراسة مجموعة من الحقائق يمكن إظهارها على النحو التالي:

– إن معظم أفراد العينة سواء من المتزوجات أو غير المتزوجات تقع أعمارهن بين 23 و27 سنة، حيث جاءت نسبة غير المتزوجات 46,4% والمتزوجات 49.2%، في حين احتلت الفئة العمرية 18–22 سنة المرتبة الثانية بواقع 34% لغير المتزوجات و17.7% للمتزوجات.

– وفيما يتصل بالمهنة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة العاملات وصلت إلى 41.4%، في حين كانت نسبة غير العاملات 58.6%، وهو ما يؤكد على أن مشاركة المرأة في العمل ما زالت قليلة، وهي السمة الغالبة على مستوى جميع البلدان العربية بصفة عامة، ولكن ما يميز دولة الإمارات عن غيرها من المجتمعات العربية هو ارتفاع نسبة المرأة العاملة، وهذا ما يؤكد على مبدأ الخصوصية لدولة الإمارات وبخاصة من حيث التركيبة السكانية، فما زال هذا المجتمع شأنه شأن المجتمعات الخليجية يعتمد على العمالة الوافدة من جانب، وقلة عدد سكانه من جانب آخر، ومن ثم كان الحل الأمثل للتغلب على تلك المشكلة هو اقتحام المرأة الإماراتية مجال العمل لسد هذا العجز من جانب، وانفتاح مجتمع الإمارات على العالم الخارجي والجنسيات المتعددة من جانب آخر، مما جعل قيم المرأة المتصلة بالعمل تتغير بصورة كبيرة.

أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمرأة العاملة والمرأة غير العاملة فالجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2)
الحالة المهنية لأفراد العينة

الإمارة / الحالة المهنية	ك	%
تعمل	41.4	77
لا تعمل	58.6	109
المجموع	%100	186

وبالنسبة لمستويات الدخول لأفراد العينة، فقد أوضحت البيانات والتحليلات الميدانية أن ارتفاع الدخل يُعد من السمات المميزة لمجتمع الإمارات بصفة عامة، وعينة الدراسة بصفة خاصة، حيث جاءت نسبة من تتراوح دخولهن بين 5 و10 آلاف درهم 32.3%، تليها نسبة من تتراوح دخولهن بين 10.000 و 15.000 درهم، ثم من تتراوح دخولهن بين 15.000 و 20.000 درهم.

أما من تقل دخولهن عن 50.000 درهم فلم تتجاوز 7.5%. وهو ما يعكس أن دولة الإمارات ضمن الدول النفطية ذات الدخول العالية. ولكن على الرغم من السمات المشتركة في ارتفاع الدخول بين أفراد العينة على مستوى الإمارات الست توجد أيضا بعض الفروق، حيث جاءت إمارة أبوظبي من أكثر الإمارات ارتفاعاً في الدخول، حيث تراوحت نسبة من تقع دخولهن بين 10 و15 ألف درهم 38.5%، تليها إمارة الفجيرة 33.3%، ثم تنخفض في بقية الإمارات الأخرى، حيث جاءت دبي في أقل مرتبة 14.3%. وهو ما يعكس الواقع الحقيقي، حيث تعتمد إمارة دبي على التجارة ويقل فيها النفط. وهو الحال نفسه لمن تتراوح دخولهن بين 15 و20 ألف درهم، فهي مرتفعة أيضا في إمارة أبوظبي والفجيرة وتقل في باقي الإمارات.

ثانياً – التنشئة الاجتماعية:

تُعد التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة، إلا أن كثيراً من العوامل تؤدي دوراً فيها، وقد تختلف وسائلها من مرحلة إلى أخرى، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى، إلا أن المؤكد أنها مؤشر على عمليات التغير الاجتماعي التي يمر بها مجتمع الإمارات.

إن أكثر أساليب التنشئة الاجتماعية انتشاراً بين أفراد العينة هو أسلوب المناقشة والحوار، حيث بلغت نسبته 47%، يليه أسلوب التدين 14.8%، ثم أسلوب، الاعتماد على الذات 12.7%، والتعاون 12%، ويأتي في المرتبة الأخيرة كل من أسلوب الطاعة 11.3%، وترك الأبناء يفعلون ما يريدون 1.7%.

ولكن على الرغم من وجود بعض التشابهات بين الإمارات المختلفة توجد أيضا بعض الاختلافات، حيث نجد أن أسلوب التدين قد احتل أعلى نسبة في إمارة أبوظبي 62.8%، يليه أسلوب الاعتماد على الذات 54.1%، ثم المناقشة والحوار 51.4%، وأخيراً الطاعة 48.5%، والتعاون 40%، وهنا تتفق إمارة دبي مع إمارة أبوظبي من حيث التركيز على أسلوب التدين، في حين يحتل التدين المرتبة الخامسة في إمارة الشارقة، والثالثة في عجمان، والسادسة في الفجيرة، كما يختلف أسلوب المناقشة والحوار أيضاً بين الإمارات المختلفة، حيث احتل المرتبة الرابعة في إمارة أبوظبي والخامسة في دبي وعجمان والفجيرة، في حين احتل المرتبة الأولى في رأس الخيمة والثالثة في الشارقة، وهو ما يؤكد على وجود خصوصية لكل إمارة من الإمارات.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية والعمل فتوضحها بيانات الجدول (3).

جدول (3)
أفضل الأساليب المتبعة في تنشئة الأبناء

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
الطاعة	16	12.3	17	10.6	33	11.3
المناقشة والحوار	60	46.1	78	48.4	138	47.5
ترك الأبناء يفعلون ما يريدون	1	0.8	4	2.4	5	1.7
التدين	19	14.6	24	14.9	43	14.8
التعاون	17	13.1	18	11.3	35	12.0
الاعتماد على الذات	17	13.1	20	12.4	37	12.7
المجموع	130	100	161	100	291	100

ويتضح من جدول (3) أنه لا توجد أي فروق أساسية، وهو ما يبين عدم وجود تأثير للعمل في أساليب التنشئة، حيث جاء أسلوب المناقشة والحوار في المرتبة الأولى، يليه أسلوب التدين، ثم الاعتماد على الذات. وهو ما يؤكد على تطور مجتمع الإمارات والأخذ بالأساليب التربوية الحديثة، على الرغم من تداخل الأساليب التقليدية، حيث إن الجديد لا يلغي القديم تماما وإنما يتعايش معه وإن كانت السمة الغالبة هي النمط الجديد في التنشئة الاجتماعية.

أما عن الأساليب المتبعة لمواجهة الأخطاء التي قد يقوم بها الأبناء، فقد تبين من تحليل البيانات الميدانية، أن أكثر الأساليب انتشاراً هو أسلوب التوجيه والإرشاد، حيث احتل نسبة 88.3%، يليه أسلوب ترك الأبناء يحلون مشكلاتهم بأنفسهم 6.2%، وأخيراً ضرب الأبناء 5.5%، وهو ما يؤكد على تغير أساليب التنشئة الاجتماعية وبخاصة عقاب الأبناء عند الخطأ، وبخاصة الضرب الذي غالباً ما يؤدي إلى قتل روح المبادرة والإبداع لدى الأبناء، ليحل محله أسلوب التوجيه والإرشاد. ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى تغير هذا الأسلوب هو انفتاح مجتمع الإمارات على العالم من جانب، وانتشار التعليم من جانب آخر، إضافة إلى كثرة السفر إلى الخارج من جانب ثالث، يضاف إلى ذلك كله وسائل الاتصال والإعلام التي أدت دوراً محورياً في هذا الجانب.

على ضوء تغير القيم والعادات والتقاليد يأتي انعكاسها بصورة واضحة على

أفراد عينة الدراسة بشكل واضح حول أفضل أساليب التنشئة الاجتماعية، فقد أكدت الأكثرية العظمى من أفراد العينة على أن أسلوب التنشئة الاجتماعية في الجيل السابق الماضي أفضل من الجيل الحالي، حيث بلغت نسبتهن نحو 76.9%، أما اللاتي يفضلن تنشئة الجيل الحالي فلم تبلغ سوى 23.1%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن إيضاحها من خلال الجدول (4).

جدول (4)

أسباب تفضيل أساليب تنشئة الجيل الحالي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
تقوم على الاعتماد على النفس	24	10.3	32	10.8	56	10.6
تقوي لدى الفرد قدرته على القيام بمسئولياته بهمة	28	12.1	40	13.5	68	12.9
تعود الفرد على الصمود والقدرة على التحمل	30	12.9	46	15.5	76	14.5
تقوم على قيم التعاون والحب	30	12.9	39	13.1	69	13.0
تقوم على قيم الاحترام	33	14.2	41	13.8	74	13.9
تتم التربية من قبل الأب والأم والجد والجدة	29	12.5	27	9.1	56	10.6
تمنع التأثيرات الخارجية التي توفرها القنوات الفضائية	27	11.6	34	11.4	61	11.5
تقوم على طاعة الوالدين	31	13.5	38	12.8	69	13.0
المجموع	**232**	**100**	**297**	**100**	**529**	**100**

وحول تفضيل تنشئة الجيل السابق على مستوى الإمارات يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج من خلال تحليل البيانات الميدانية يمكن إيضاحها على النحو التالي:

1 – إن 14.9% يؤكدن على أهمية تعود الفرد على الصمود والقدرة على التحمل وطول البال. ونجد أن أفراد العينة من الشارقة تشكل نسبتهن المئوية الأعلى، حيث إنها 20.0%، في حين أن رأس الخيمة 11.9% وبناءً عليه فإن هناك تفاوتاً في ما بين الإمارات.

2 – إن 13.8% من المجموع الكلي تنصب في أنها تقوم على قيم الاحترام، إلا

أن الأعلى من نصيب الشارقة 15% من مجموع من أجبن عن هذا السؤال من أفراد العينة من الشارقة، والأقل في إمارة الفجيرة 10.8%.

في حين جاء تفضيل نحو 23.1% من أفراد العينة لتنشئة الجيل الحالي. وحول الأسباب المسئولة عن تفضيل المبحوثات لأساليب التنشئة المتبعة لتنشئة الجيل الحالي، أجمعت العينة على مجموعة من العوامل والأسباب:

1 – إن هذه التنشئة تتم في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن ثم فالفرد في الوقت الحالي مختلف تماما عن الماضي، فهو يتسلح بالعلم والتكنولوجيا، فكيف لنا أن نعود إلى الوراء مرة أخرى؟

2 – إن التنشئة في الوقت الحالي على عكس الماضي تقوم على الحرية والمساواة وليس على تسلط الأسرة كما كانت في الماضي.

3 – تحقيق الواقع الفعلي للخروج من سيطرة الوالدين على الأبناء، ومن ثم جعل الأبناء يحققون رغبة الآباء وليس رغباتهم، مما انعكس على إخفاق بعض الأبناء.

يتضح لنا مما سبق أننا ما زلنا أمام موقفين يكشفان بوضوح عن الواقع الفعلي لمجتمع الإمارات، فهناك من يتمسك بالماضي (الحفاظ على الهوية) والتراث، والآخر مرتبط بالحداثة والمعاصرة، وهذا يؤكد على أنه على الرغم من التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لمجتمع الإمارات فإنه ما زال يجمع بين القديم والحديث، وإن كانت معدلات كل منهما تختلف من فترة إلى أخرى ومن موقف اجتماعي إلى آخر.

ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات التي تميز بها مجتمع الإمارات المختلفة بغض النظر عن خصوصية كل إمارة فإنه توجد بعض السلبيات التي تعرض لها مجتمع الإمارات بصفة عامة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أدى الدخل المرتفع وارتفاع مستوى المعيشة إلى نوع من الرفاهية الاجتماعية التي جاءت في بعض الأحيان بصورة خاطئة في اعتماد الأكثرية العظمى من أبناء الإمارات على الخادمات في العمل بالمنازل، الأمر الذي أسهم في ظهور كثير من المشكلات والسلبيات من أبرزها:

أولاً: التأثير في اللغة، حيث أكد نحو 25.1% من أفراد عينة الدراسة أن الأبناء قد تأثروا بلغة الخادمات مما أضعف اللغة العربية.

ثانياً: عدم ارتباط الطفل بوالديه، وجاء في المرتبة الثانية، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن عدم اهتمام الآباء والأمهات بالأبناء وتركهم للخادمات لتلبية معظم احتياجاتهم أدى إلى تحول في العلاقات الاجتماعية تجاه الخادمة، فيزداد الطفل ارتباطا بها، حيث ترتبط مشاعر الطفل بالخادمة، ومن ثم تبتعد عن الوالدين، وهو ما نطلق عليه تحول العلاقات الاجتماعية.

ثالثاً: اكتساب العادات والتقاليد الغريبة وبخاصة عادات الخادمات وتقاليدهن، وهنا تأتي مشكلة تنبع من شقين: الأول فقدان الهوية العربية الإسلامية، والثاني انتشار القيم الغريبة، وبخاصة قيم شبه القارة الهندية والفلبين، مما يأتي بثمار غير مرغوبة على قيم المجتمع وعاداته.

ثالثاً – القيم الخاصة بتعليم المرأة:

لقد عرف مجتمع الإمارات نظاماً تعليمياً تقليدياً من حيث أساليبه ومحتواه ومؤسساته، على مدى المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع خلال تاريخه الممتد، واستمر ذلك حتى الخمسينيات من القرن الماضي، ثم بدأ يتراجع بشكل تدريجي بفعل عوامل التغير المختلفة التي أدت دوراً مؤثراً وفاعلاً في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع منذ قيام الدولة الاتحادية (عبدالله لؤلؤ، وأمينة خليفة، 1996).

ولقد ارتبط النظام التعليمي بظروف المجتمع المادية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وظهر تطور واضح في سياسات التنمية، وبخاصة في مجال التعليم، حيث قفزت المرأة واحتلت مكانة عالية في هذا النظام، الأمر الذي أدى إلى تغير واضح في منظومة القيم الاجتماعية، وبخاصة تلك القيم التي تتعلق بالتعليم، وعلى وجه التحديد تعليم الإناث، حيث شهدت تلك القيم بما تتضمنه من عادات وتقاليد تغيرات واضحة استجابة لإنجازات التنمية على جميع الأصعدة والمستويات، نتيجة للسياسات الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية والسياسات الخاصة بتعليم المرأة.

وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية لتعليم المرأة على مستوى الإمارات المختلفة فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك سمات عامة ومشتركة على مستوى الإمارات الست من حيث الجوانب الإيجابية لتعليم المرأة، يأتي في مقدمتها القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة، حيث حصلت على نسبة 25.3%، في حين جاء في المرتبة الثانية نشر الوعي في المجتمع بشكل أكبر 21.7%، وهو ما يؤكد على تغير القيم، وبخاصة في التنشئة الاجتماعية القائمة على الوعي نتيجة التقدم لدى المرأة،

في حين جاء إثبات الذات ومساعدة الأسرة اقتصادياً والحد من المشكلات الأسرية في المرتبة الثالثة 12.6%، وهو ما يوضح لنا بصورة جلية دور التعليم في تغير القيم، وبخاصة القيم الأسرية، الأمر الذي ترتب عليه تعديل السلوك وظهور عنصر التفاهم وسيادة الحوار والمناقشة بديلاً عن السلطة التقليدية.

كما أسهم التعليم في تغير القيم، وبخاصة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الوعي الاجتماعي 10.1%، كما تميز التعليم في القضاء على وقت الفراغ الذي ترتب عليه كثير من المشكلات الاجتماعية، وبخاصة لدى فئة الشباب.

جدول (5)
الجوانب الإيجابية لتعليم المرأة حسب عملها

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة	54	22.9	78	26.9	132	25.1
نشر الوعي في المجتمع بشكل أكبر	52	22.2	62	21.5	114	21.8
إثبات الذات	31	13.2	35	12.1	66	12.6
مساعدة الأسرة اقتصادياً	35	14.9	31	10.7	66	12.6
تعرُّف العالم الخارجي وزيادة وعيها	25	10.6	28	9.7	53	10.1
تقليل المشكلات الأسرية	30	12.8	36	12.5	66	12.6
عدم وجود وقت الفراغ	8	3.4	19	6.6	27	5.2
المجموع	**235**	**100**	**289**	**100**	**524**	**100**

أما فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية للتعليم على مستوى المرأة العاملة وغير العاملة، فقد أوضحت هذه الدراسة ما يلي:

أ – على الرغم من بعض التشابهات توجد مجموعة من الاختلافات في القيم المتعلقة بدور التعليم في القيام بتربية الأبناء تربية صحيحة، حيث جاءت في المرتبة الأولى لدى كل من المرأة العاملة وغير العاملة، ولكنها جاءت بصورة أعلى لدى المرأة غير العاملة 26.9%، في حين أن المرأة التي تعمل لم تحصل سوى على 22.9%.

ب – كما أدى التعليم دوراً أساسياً في نشر الوعي الاجتماعي وجاءت الاختلافات بسيطة بين العاملة 22.2% وغير العاملة 21.5%، وهو الحال نفسه تقريبا بالنسبة لإثبات الذات، حيث جاء في المرتبة الرابعة لجميع أفراد العينة.

جـ – وإذا كان التعليم قد أدى دوراً محورياً في تغير القيم الاجتماعية للمرأة العاملة، وبخاصة في مساعدة الأسرة اقتصادياً، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 14.9%، فقد جاءت في المرتبة الخامسة لدى المرأة غير العاملة.

د – كما أظهرت هذه الدراسة أيضاً فروقاً محدودة لدور التعليم في تغير القيم لدى المرأة غير العاملة، حيث جاء تقليل المشكلات الأسرية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5% لدى المرأة غير العاملة، على عكس المرأة العاملة التي جاءت في المرتبة السادسة بنسبة 12.8%.

أما فيما يتعلق بالجوانب السلبية لتعليم المرأة فيمكن إيضاحها من واقع بيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

إن هناك سمات عامة ومشتركة على مستوى الإمارات الست فيما يتعلق بالجوانب السلبية لتعليم المرأة، ويأتي في مقدمتها ترك الأبناء عند الخدم وخروجها للعمل، حيث حصلت على نسبة 35.8%، في حين يأتي العامل السلبي الثاني متمثلاً في أن بعض المتعلمات ينظر نظرة كبرياء واستعلاء إلى بقية أفراد المجتمع بنسبة 16.7%، في حين يتمثل العامل الثالث في التعليم من أجل الحصول على الشهادة فقط مما يفقد التعليم مضمونه ومحتواه الحقيقي، في حين يتمثل العامل الرابع في عدم الزواج بسبب ارتفاع المستوى الثقافي للمرأة مما يجعلها عرضة للبقاء من دون زواج، مما يترتب عليه بعض المشكلات الاجتماعية من ناحية، والإضرار بالمجتمع وسياساته التنموية من ناحية أخرى.

أما العامل الخامس فيتمثل في فقدان القيم الاجتماعية وعدم سيطرة الأهل عليها بنسبة 7.3%، حيث أدى التعليم إلى الانفتاح الثقافي، الأمر الذي يجعلها تتعارض مع القيم السائدة داخل المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة. ويأتي العامل السادس والأخير في عدم مشاركتهن في تنمية المجتمع.

ولكن على الرغم من تلك التشابهات بين أفراد العينة وبخاصة العاملات وغير العاملات من حيث ترك الأبناء عند الخدم، والتعالي والكبرياء من أجل الحصول على الشهادة، توجد أيضاً بعض الاختلافات وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع سن الزواج، حيث حظي بالمرتبة الرابعة لدى العاملات 12.7%، وجاء في المرتبة الخامسة لدى غير العاملات 11.7%، كما جاء عدم الزواج لارتفاع المستوى الثقافي لدى المرأة العاملة في المرتبة الخامسة جاء في المرتبة الرابعة لدى المرأة غير العاملة، كما

اختلفن في مشاركتهن في تنمية المجتمع، حيث جاءت المشاركة لدى المرأة غير العاملة أقوى من المشاركة لدى المرأة العاملة، وهو ما يختلف عما تبرزه الإحصاءات الرسمية التي غالباً ما تستبعد المرأة غير العاملة من القوى المنتجة، وهي مغالطة كبيرة للغاية.

رابعاً – القيم الخاصة بعمل المرأة:

بات عمل المرأة في مجتمع الإمارات من الواجبات الوطنية في ظل التركيبة السكانية المختلفة بشكل واضح، إلا أن هناك جوانب سواء أكانت إيجابية أم سلبية لا بد من معرفتها حتى يؤكد على الأولى ويعمل من أجل إزالة أسباب الثانية، حيث أصبح عمل المرأة أحد المؤشرات الأساسية لقياس التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة. هذا فضلاً عن أن التعدادات الرسمية العالمية والإقليمية والمحلية تظهر تزايد حجم دور المرأة، وربما تكون الصورة أكثر وضوحاً في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن إظهار القيم الخاصة بعمل المرأة، وعلى وجه التحديد قيمة الخروج للعمل (Gottfried, 1998).

لقد أكدت 82.8% من أفراد العينة موافقتهن على خروج المرأة للعمل، وفي إمارة عجمان ورأس الخيمة كانت النسبة 100%. وترجع عدم موافقة المرأة على خروجها للعمل إلى عدة أسباب يمكن إيضاحها من خلال الجدول (6).

جدول (6)

أسباب عدم الموافقة على خروج المرأة للعمل

الإمارة / المتغيرات	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إهمال الأبناء	10	62.5	1	6.3	2	12.5	–	–	–	–	3	18.8	16	24.2
انشغال المرأة عن زوجها وبيتها	18	64.3	2	7.1	4	14.3	–	–	–	–	4	14.3	28	42.4
الاعتماد على الخدم في تنشئة الأبناء	9	75.0	–	–	2	16.7	–	–	–	–	1	8.3	12	18.2
إتاحة الفرصة للذكور لإيجاد فرصة عمل	5	100	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5	7.6
تعارضها مع القيم الإسلامية	4	80.0	–	–	1	20.0	–	–	–	–	–	–	5	7.6
المجموع	46	100	3		9		–	–	–	–	8		66	100

يتضح من الجدول أعلاه أن عدم موافقة المرأة على خروجها للعمل يرجع إلى انشغال المرأة عن بيتها وزوجها، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 42.4%، يليها إهمال الأبناء 24.2% والاعتماد على الخدم في تنشئة الأبناء، مما يؤثر في قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم بما يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، فيما يأتي العامل الرابع في إتاحة الفرصة للرجال أو الذكور في الحصول على فرص عمل بنسبة 7.6%، هذا فضلاً عن تعارض عمل المرأة مع القيم الإسلامية بنسبة 7.6%، في حين تأتي نسبة الموافقات على خروج المرأة للعمل سواء العاملة أو غير العاملة لتؤكد على اقتناع المرأة بخروجها للعمل وفقاً لمجموعة من الأسباب يمكن إيضاحها من خلال بيانات الجدول (7).

جدول (7)
أسباب خروج المرأة للعمل في الوقت الحالي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
مساعدة الزوج	35	20.7	45	17.8	80	19.0
الاستقلال المادي	28	16.6	44	17.5	72	17.1
إثبات الذات	46	27.3	57	22.6	103	24.5
الرغبة في المساواة مع الرجل	6	3.5	31	12.3	37	8.8
الاعتماد على الخدم	1	0.6	14	5.6	15	3.6
قتل الملل	21	12.4	34	13.5	55	13.0
رد الجميل للمجتمع	32	18.9	27	10.7	59	14.0
المجموع	169	100	252	100	421	100

ويتمثل العامل الأول لخروج المرأة للعمل في إثبات الذات بنسبة 24.5%، وهو ما يؤكد على تغير القيم السلبية لدى المرأة ومحاولتها اقتحام مجال العمل وإثبات ذاتها على عكس القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع في مرحلة ما قبل الاتحاد، في حين تمثل العامل الثاني في مساعدة الزوج، وهو ما يؤكد المشاركة الاجتماعية داخل الأسرة، وهو من أبرز التحولات الأساسية للتنمية الشمولية في دولة الإمارات.

أما العامل الثالث فيتمثل في الاستقلال المادي، وهو ما يوضح مدى انفتاح

المرأة على الثقافات الغربية والاهتمام بالعنصر المادي أو بعبارة أخرى الاستقلال الاقتصادي، في حين يتمثل العامل الرابع في اعتراف المرأة بما قدمته لها السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة في المرحلة الأخيرة، ولذلك جاء تركيزها على رد الجميل للمجتمع، في حين جاء على عكس ذلك العامل الخامس الذي يتمثل في خروج المرأة للعمل لقتل الملل، وبخاصة في ظل الرفاهية الاقتصادية التي تعيشها المرأة في ظل دولة الإمارات، كما يبرز العامل الخامس التحول في القيم الاجتماعية لدى المرأة، وبخاصة رغبتها في المساواة مع الرجل. في حين يأتي العامل الأخير في اعتماد المرأة على الخدم، ومن ثم البحث عن وظيفة أخرى.

ولقد أكدت الأكثرية العظمى من أفراد عينة الدراسة 78.5% أن خروج المرأة للعمل له تأثيرات في الأسرة، بعضها إيجابي 39.2% والآخر سلبي 38.8%، في حين لم توضح 22% من العينة رأيهن في ذلك.

ويتضح مما سبق أن المرأة العاملة ترتفع لديها نسبة التأثيرات الإيجابية، في حين ترتفع التأثيرات السلبية لدى المرأة غير العاملة، مما يؤكد على أن المرأة العاملة أدركت الآثار الإيجابية لعمل المرأة على ضوء التجربة العملية.

أما فيما يتعلق بالجوانب الإيجابية لعمل المرأة فقد جاءت على النحو التالي كما أظهرتها الدراسة الميدانية من واقع الجدول (8).

جدول (8)
التأثيرات الإيجابية لعمل المرأة

الإمارة / الدخل	أبوظبي		دبي		الشارقة		عجمان		رأس الخيمة		الفجيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة	36	31.3	6	28.6	12	36.4	–	–	7	31.9	12	38.7	73	32.6
إثبات الذات	25	21.7	4	19.0	8	24.2	–	–	6	27.3	6	19.4	49	21.9
الإنفاق على الأبناء	16	12.9	3	14.3	4	12.1	–	–	1	4.5	2	6.5	26	11.6
تعلم النظام	15	13.1	3	14.3	2	6.1	1	50.0	3	13.6	6	19.4	30	13.4
تربية الأبناء تربية صحيحة	23	20.0	5	23.8	7	21.2	1	50.0	5	22.7	5	16.0	46	20.5
المجموع	115	100	21	100	33	100	2	100	22	100	31	100	224	100

إن مساعدة الزوج في الدخل ومصاريف الأسرة يعد العامل الأول على مستوى الإمارات الست 32.6%، أما العامل الثاني فيتمثل في ما يمنحه العمل للمرأة من إثبات الذات وقدرتها على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، في حين يتمثل العامل الثالث في تربية الأبناء تربية صحيحة، حيث يؤدي عمل المرأة إلى الاحتكاك الثقافي وزيادة الوعي، مما ينعكس في نهاية الأمر على التنشئة الاجتماعية للأبناء 20.5%.

في حين جاء العامل الرابع في التأثيرات الإيجابية في أن العمل يمنح المرأة قيم النظام 13.4% يأتي الإنفاق على الأبناء في المرتبة الأخيرة 11.6%، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع الدخل الاقتصادي في الدولة.

جدول (9)

التأثيرات السلبية لخروج المرأة للعمل

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
الخروج من المنزل مما يؤدي إلى ترك الواجبات المنزلية	15	23.8	35	29.4	50	27.5
ترك تربية الأطفال للآخرين، مثل الأهل والمربيات	37	58.7	52	43.7	89	48.9
الاعتماد الكلي على الخدم	11	17.5	32	26.9	43	23.6
المجموع	**63**	**100**	**119**	**100**	**182**	**100**

أما فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية لخروج المرأة للعمل على مستوى المرأة العاملة وغير العاملة، فقد بين الجدول (9) أن ثمة اتفاقاً بين عينة هذه الدراسة على أن هناك مجموعة من التأثيرات السلبية تتمثل في أن خروج المرأة للعمل يؤثر في تربية الأطفال، حيث يتركون للأهل والخدم مما يؤثر في تنشئتهم الاجتماعية بشكل سلبي، وقد جاءت في المرتبة الأولى للمرأة العاملة بنسبة 58.7%، وكذلك عند المرأة غير العاملة 43.7%، كما أن خروج المرأة للعمل يؤثر سلبياً في الواجبات المنزلية مما يؤدي إلى تركها في أحيان كثيرة، ولقد جاءت في المرتبة الثانية سواء للمرأة العاملة 23.8% والمرأة غير العاملة 29.4%، وإن كانت مرتفعة لدى المرأة غير العاملة. في حين يأتي العامل السلبي الثالث في الاعتماد الكلي على الخدم، وإن كان قد حظي بنسبة أعلى لدى المرأة غير العاملة 26.9% مقابل 17.5% لدى المرأة العاملة.

ومما تجدر ملاحظته ارتفاع إحساس المرأة العاملة بأثر ترك الأبناء لدى الآخرين، وهذا يوضح عمق معاناة المرأة العاملة من جراء ترك أبنائها للخدم أو الأهل.

خامساً – المرأة والمشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية مؤشراً مهماً من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية، وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى. ومن ثم فإن محور المشاركة السياسية للمرأة يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور هذا الوضع. إذ تشير قضية المشاركة السياسية للمرأة إلى الدور الذي تؤديه في الحياة العامة، والقوى التي تتمتع بها في المشاركة في بناء القوة في المجتمع، وعلى الرغم من بروز دور المرأة في الشؤون العامة في الفترات الأخيرة فإن هناك عوامل متعددة قد أدت إلى خفوت هذا الدور لحقب طويلة.

ومن ثم أصبح موضوع المشاركة السياسية يمثل موضوعاً أساسياً يفرض نفسه على مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأت فعلياً مشاركتها في الحياة النيابية في عمان وقطر، وفيما بعد في البحرين، وهناك بعض الصعوبات في إقراره في الكويت، أما في الإمارات فإن رئيس الدولة أكد أكثر من مرة على أهمية مشاركة المرأة في المجلس الوطني، وفي هذه الدراسة سنحاول أن نتلمس الميدان ورأي المرأة الإماراتية في مشاركتها السياسية.

ويمكن الكشف عن دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية من واقع بيانات الدراسة الميدانية من خلال مجموعة من الحقائق والمؤشرات الأساسية يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: لقد أجمعت الأكثرية العظمى من أفراد عينة الدراسة على مستوى الإمارات المختلفة على عدم موافقتهن على دخول المجلس الوطني الاتحادي، حيث بلغت نسبتهن 62.9%، في حين لم تبلغ نسبة من يوافقن على دخوله سوى 33.9%.

ثانياً: على الرغم من بعض جوانب الشبه بين الإمارات السبع من حيث خضوعها لقيم وعادات وتقاليد تكاد تكون واحدة، هي قيم مجتمع الإمارات، فإنه توجد بعض الاختلافات أيضاً.

ثالثاً: أظهرت الدراسة الميدانية مفارقات مهمة، كان من أبرزها أن نسبة الموافقات على دخول المرأة المجلس الوطني الاتحادي قد جاءت مرتفعة في إمارة

عجمان، حيث حظيت بنسبة 62.5%، في حين أن هذه الإمارة هي أقل الإمارات دخلاً، وهو ما يوضح أن هناك علاقة إيجابية بين انخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، ومما يؤكد ذلك أيضاً ارتفاع نسبة المرأة المؤيدة لدخولها في المجلس في كل من رأس الخيمة 43.8% والفجيرة 42.9%.

رابعاً: تأتي إمارة الشارقة في المرتبة الثالثة، حيث حظيت بنسبة 37.5%.

خامساً: في حين تأتي إمارة أبوظبي في المرتبة الخامسة 29.2% ودبي في المرتبة السادسة 23.8%، على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي والتحضر والانفتاح على المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية فإن معدلات الإقبال على المشاركة السياسية جاءت منخفضة، وهو ما يوضح أن ارتفاع الدخول والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى عدم الإقبال على المشاركة السياسية بقدر الاهتمام بمجالات الرفاهية وانتشار النمط الاستهلاكي.

وترجع موافقة المرأة سواء العاملة أو غير العاملة على دخول المجلس الوطني الاتحادي إلى مجموعة من العوامل يمكن إيضاحها من خلال بيانات الجدول (10).

جدول (10)

أسباب الموافقة على دخول المرأة المجلس الوطني الاتحادي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
حتى تثبت حقوق المرأة في المجتمع	17	23.3	18	25.7	35	24.4
لأنه ليس قاصراً على الرجال فقط	11	15.1	5	7.1	16	11.2
لأنها تمثل نصف المجتمع	18	24.7	19	27.1	37	25.9
المرأة تملك الحكمة والقدرة على إدارة المجتمع	10	13.7	9	12.9	19	13.3
ممارسة حقها السياسي	10	13.7	8	11.4	18	12.6
لأنه العنوان الحقيقي لتقدم المجتمع	5	6.8	5	7.2	10	7.0
لأنه يعني نهاية إهمال المرأة	2	2.7	6	8.6	8	5.6
المجموع	**73**	**100**	**70**	**100**	**143**	**100**

ويتمثل العامل الأول في أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ولذلك لا بد أن تكون مشاركة في صنع القرارات السياسية للتعبير عن رأيها. في حين يأتي إثبات حقوق

المرأة في المجتمع في المرتبة الثانية حتى تستطيع الحصول على قوانين رسمية تؤكد مشاركتها وإثبات حقوقها بصفة شرعية وليس بأي صفة أخرى. كما يأتي العامل الثالث في أن المرأة تمتلك الحكمة والقدرة على المشاركة في إدارة المجتمع. هذا فضلاً عن ممارسة حقوقها السياسية وأنها ليست قاصرة على الرجال فقط. إضافة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تُعد مؤشراً حقيقياً على تقدم المجتمع وتطوره وتؤكد على مواكبتها للتطورات العالمية.

وترجع عدم مشاركة المرأة في المجال السياسي إلى عدة عوامل أساسية يمكن إيضاحها من خلال الجدول (11).

جدول (11)

أسباب عدم إسهام التعليم في مشاركة المرأة في العمل السياسي

المهنة / المتغيرات	تعمل		لا تعمل		المجموع	
	ك	100	ك	100	ك	100
انفصال التعليم عن الوعي السياسي	19	31.1	16	28.6	35	29.9
النظام التعليمي لم يسمح بالمشاركة السياسية	12	19.7	9	16.1	21	17.9
يعتمد على التلقين	11	18.1	12	21.4	23	19.7
المناهج الدراسية قاصرة	10	16.3	8	14.3	18	15.4
بعد التعلم عن الواقع	9	14.8	11	19.6	20	17.1
المجموع	**61**	**100**	**56**	**100**	**117**	**100**

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

أولاً: إن إحجام المرأة عن المشاركة في العمل السياسي يرجع إلى عدم قدرة التعليم أو النظام على إكساب المرأة المهارات أو تغيير القيم والعادات التي تسهم في هذا المجال، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن التعليم لم يسهم في تعزيز المشاركة السياسية لعدة عوامل وأسباب أساسية، يتمثل أولها في انفصال التعليم عن الوعي السياسي، وهو ما أكده أفراد عينة الدراسة بنسبة 35%، منها 31.1% للعاملات و28.6% لغير العاملات.

ثانياً: إن النظام التعليمي يعتمد على أساليب تقليدية وبخاصة عملية التلقين التي تؤدي إلى قتل روح الفكر والإبداع والابتكار لدى المرأة، مما لا يسهم في

تعزيز عملية المشاركة السياسية وهو ما أكدته الدراسة الميدانية، حيث جاءت نسبة 23% على مستوى أفراد العينة، منها 18.1% للعاملات و21.4% لغير العاملات.

ثالثاً: إن النظام التعليمي بما يشتمل عليه من مقررات دراسية وتعليمية لم يسمح بالمشاركة السياسية، حيث جاءت نسبتها 21% من إجمالي مستوى عينة الدراسة، 19.7% للعاملات و16.1% لغير العاملات.

رابعاً: يتمثل في بعد التعليم عن الواقع أو بمعنى آخر الانفصال بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، مما يأتي في نهاية الأمر بمجموعة معلومات فارغة المضمون، ومن ثم تنعكس على التنشئة السياسية لدى المرأة وتظل تحيطها هالة من الخوف من هذا الجانب. وقد حظي هذا العامل بنسبة 20% من مستوى عينة الدراسة، 14.8% للعاملات و19.6% لغير العاملات.

وتؤكد الدراسة الميدانية أيضاً على أن الأكثرية العظمى سواء من المرأة العاملة 85.7% أو غير العاملة 84.4% يؤكدن على إسهام المرأة في خدمة المجتمع. ولكن على الرغم مما سبق تؤكد الدراسة الميدانية أن المرأة تقوم بأدوار مختلفة في المجتمع، فهي الأم، والزوجة، والعاملة، وبعبارة أخرى فهي نصف المجتمع، لذا فإن أدوارها متعددة ويمكن إيجازها فيما يلي:

بالنسبة للمرأة العاملة:

إن المرأة تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، حتى إنها دخلت وشاركت في معظم الأعمال الحرة، وهذا المجال كان مقصوراً على الرجال فيما سبق. وهي تقوم بالمشاركة في تنمية المجتمع وتشارك الرجل في ذلك، ومن خلال عملها تخدم الوطن وترد جزءاً من فضل الوطن عليها وتثبت ذاتها من خلال العمل، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم بترسيخ قيم حب الوطن والدفاع عنه لدى الأطفال.

إن مشاركة المرأة في العمل خطوة إيجابية لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، فهي تسهم بشكل مباشر في زيادة نسبة القوى العاملة من المواطنين. ويتعزز دورها في المجتمع في تغيير بعض العادات والتقاليد وتطويرها لتواكب تطور المجتمع.

إن قيام المرأة بدورها في المجتمع يؤكد على أنها متساوية مع الرجل وتحصل على حقوقها بوصفها إنساناً، أو بعبارة أخرى تؤكد القيم الواردة في الدستور والذي

يساوي بين المواطنين. فهي تخدم الوطن داخليا وتسهم في إعلاء اسم الدولة في المحافل الدولية، وتبرز الهوية الوطنية للدولة من خلال مشاركتها في كثير من المؤتمرات.

أما بالنسبة للمرأة غير العاملة فيمكن إيجاز آرائها فيما يلي:

– تربية الأبناء على حب الوطن والتمسك بالعادات والتقاليد، وأن المرأة تقوم بتوفير الجو المناسب للأسرة من خلال طاعة الزوج، كما أنها تقوم بتثبيت دورها ووجودها في المجتمع والمشاركة في الاقتصاد الوطني. فهي تسهم في تشكيل مجتمع متقدم وتكوينه. وأن المرأة تسهم في الجمعيات النسائية وتشارك فيها. وتقوم بتوفير المصاريف وعدم الإسراف وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إنها تسهم في تحمل مصاريف البيت جنبا إلى جنب مع الزوج. وأن لها دوراً في مجال خدمة الوطن عسكرياً، وأنها تحتل مواقع متقدمة في السلم الوظيفي الحكومي. وهي تؤكد للعالم أن المرأة في الإمارات قادرة على البناء والعطاء وتسهم في التنمية.

نستنتج من هنا أن المرأة في الإمارات تقوم بأدوار متعددة في مجال خدمة المجتمع، سواء أكانت امرأة عاملة أم غير عاملة، إلا أن المؤكد أن للتعليم دوراً في زيادة وعي المرأة بدورها في المجتمع.

أما فيما يتعلق بالظروف والمعوقات التي تحول دون قيام المرأة بدورها فيمكن وضعها في الصورة التالية حسب اقتراحات أفراد العينة، سواء من العاملات أو غير العاملات.

1 – المرأة العاملة:

إن المرأة لا تشارك في جمعيات النفع العام بشكل عام، ونجد أن الإعلام لا يقوم بدوره في توعية المرأة بأهمية دورها، وقد يعكس ذلك ضعف الوعي الاجتماعي حول أهمية دور المرأة، وبعض الناس ما يزال يرى أن طبيعة المرأة ضعيفة، ونجد أن للعادات والتقاليد دوراً مؤثراً في عدم قيام المرأة بدورها، آخذين بعين الاعتبار التمسك بالعادات والتقاليد التقليدية، وأن بعض الرجال في الإمارات لا يترك المجال للمرأة بأن تقوم بدورها في خدمة المجتمع، وفي حالات نجد سيطرة الرجال على النساء، بل منعهن من إبداء وجهات نظرهن في كثير من الأمور ذات العلاقة بالمجتمع. وهذا يتناقض مع تطلعات القيادة السياسية والدولة، والتي تؤكد على ضرورة إسهام المرأة في تنمية المجتمع في المجالات كافة.

ومن جانب آخر هناك مجموعة كبيرة من النساء لا يعملن، بل إن بعضهن ينصرفن نحو الكماليات والتأكيد على تحقيق الاحتياجات الشخصية، ومن هنا فإن عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لدى قطاع لا بأس به من النساء، يؤكد على عدم قيام المرأة بدورها في المجتمع.

2 – المرأة غير العاملة:

يرى بعض أفراد العينة أن من أسباب عدم قيام المرأة بدورها في خدمة المجتمع هو الأنانية والكبرياء لدى بعض النساء، وأن دورها ينحصر في مهن معينة مثل التدريس والتمريض، وأن بعض النسوة أو فئات معينة منهن لا هم لهن إلا حضور الحفلات والتسوق، وعدم وجود التشجيع الكافي من أفراد المجتمع، إنها لا تمنح الفرصة المناسبة لتقوم بدورها، وذلك للفكرة المتخلفة التي تشبث بها الذكور في المجتمع وعدم إعطائها الفرصة المناسبة لتقدم أي إسهام مهما كان صغيراً لخدمة المجتمع. فهي بذلك تكبل طموحاتها بقيود من القيم الاجتماعية التقليدية، ومنها قيم العيب والحرام، بل الاعتقاد بأن عملها إنتهاك لقيم العِرض والشرف، وبخاصة إذا كان الأب أو الزوج يؤيد تلك القيم التقليدية. ومن العوامل الأخرى ضعف الالتزام الديني. والعمل فقط من أجل حصولها على مرتب شهري دون بذل جهد أو تطوير أو إسهام فعلي لخدمة المجتمع.

سادساً – استنتاجات عامة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

أولاً: فيما يتعلق بأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها النساء العاملات وغير العاملات تتراوح بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مما يؤكد على أن التغيرات الثقافية والقيمية التي يشهدها مجتمع الإمارات لم تكن تغيرات جذرية. فانتشار الأساليب الحديثة لم يقض تماماً على الأساليب التقليدية والتي كانت سائدة فترات طويلة قبل حدوث تلك التغيرات. فقد تنوعت تلك الأساليب بين المناقشة والحوار، والتدين، والاعتماد على الذات، والتعاون، وترك مساحة من الحرية للأبناء لإبداء رأيهم في بعض الأمور المتعلقة بهم. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الأساليب الأكثر انتشاراً لمواجهة أخطاء الأبناء، حيث تمثلت في التوجيه والإرشاد، والاعتماد على النفس في حل المشكلات، وضرب الأبناء والذي جاء في مرتبة أقل،

مما يشير إلى أن ثمة تغيرات قد تعرضت لها منظومة القيم الاجتماعية المتعلقة بعملية التنشئة الاجتماعية والأساليب التي يتبعها الآباء في تنشئة أبنائهم من جانب، وتأثير التعليم والانفتاح على العالم الخارجي والإعلام والسفر إلى الخارج من جانب آخر.

ثانياً: فيما يتعلق بالقيم الخاصة بتعليم المرأة، فقد أظهرت البيانات الميدانية أن التعليم قد أدى دوراً أساسياً في تغيير كثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بوضع المرأة ومكانتها ودورها في المجتمع، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والقدرة على مواجهة المشكلات. وأنه على الرغم من ذلك فثمة بعض السلبيات التي نتجت عن تعليم المرأة وخروجها إلى العمل، من أهمها الاعتماد على الخدم وترك الأبناء يتعرضون لتأثير هؤلاء الخدم سواء في الجوانب النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية أو التربوية مما يؤثر سلباً في نموهم الاجتماعي والفكري والثقافي. وعلى صعيد آخر، فقد أدى التعليم والعمل إلى تأخير سن الزواج، ومن ثم التعرض لمشكلات كثيرة.

ثالثاً: بالنسبة للقيم الخاصة بعمل المرأة، فقد كشفت التحليلات أن خروج المرأة إلى العمل قد جاء لمجموعة من الأسباب والدوافع، من أهمها إثبات الذات، والاستقلال المادي، وثمة إجماع بين أفراد العينة على أن خروج المرأة إلى العمل قد صاحبه بعض الإيجابيات منها: مساعدة الزوج في الدخل ومصروفات الأسرة، وإثبات الذات والإنفاق على الأبناء، وتعليم الأبناء، والاهتمام بهم من قبل الأهل أو الخدم، والاعتماد بشكل شبه مطلق على الخدم والمربيات.

رابعاً: فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، تبين أنه على الرغم من أهمية المشاركة في العمل السياسي من جانب المرأة الإماراتية، فإن هناك مجموعة من العوامل تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في المجال السياسي من أهمها: انفصال التعليم عن الوعي السياسي، واعتماد النظام التعليمي على عمليات التلقين والأساليب التقليدية، وبعد التعليم عن الواقع الاجتماعي.

خامساً: أكدت هذه الدراسة أيضاً أنه على الرغم من أن المرأة في مجتمع الإمارات سواء العاملة أو غير العاملة يشاركن في خدمة المجتمع، فإن ثمة مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية ما تزال تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة، فضلاً عن المعوقات الشخصية، أي تلك التي تتعلق باتجاهات المرأة الإماراتية ذاتها.

المصادر:

أسامة أمين الخولي (1998). العرب والعولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد أحمد حامد، وعليه حسين (1972). القيم والتنمية الاجتماعية: دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي والواحات الخارجية. المجلة الاجتماعية القومية، 9 (2): 7–13، مايو، القاهرة.

إيغور كون (1984). معجم الأخلاق. ترجمة توفيق سلوم، موسكو: دار التقدم.

باقر النجار (1999). سوسيولوجية المجتمع في الخليج العربي. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط1.

حليم بركات (1984). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سعيدة عبيد (1997). تأثير ثقافة الاستهلاك على عملية التحديث في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. دراسة ميدانية على عينة من الأسر في الإمارات. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس.

سمير نعيم أحمد (1982). أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر. مجلة العلوم الاجتماعية، ع (2): 121–140، السنة 10 يونيو – القاهرة.

عبدالجليل حليم (1989). التدخل الاستعماري والحركة الاجتماعية. مجلة الوحدة، السنة 5، العدد 57، حزيران.

عبدالله لؤلؤ، وآمنة خليفة (1996). الأسرة الخليجية بين معالم التغيير وتوجهات المستقبل. دبي: دار الاتحاد للتوزيع والنشر.

عطية جبارة (1986). المشكلات الاجتماعية والتربوية: تشخيص، علاج ووقاية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد المطوع (1990). التغير القيمي في مجتمع الإمارات. شؤون اجتماعية، السنة السابعة شتاء، ع (28): 125–148.

ميثاء الشامسي (1995). دراسة عن المرأة والتنمية الاجتماعية. أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ناتاليا يغريموفا (1992). معجم العلوم الاجتماعية. ترجمة سلوم توفيق، موسكو: دار التقدم.

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر 1995م.

Al Mutawa, M. (1985). Education, development and students movencat in trucial state. *Journal of the Faculty of Art*. Vol 1. U.A.E. University.

Al Mutawa, M. (1998). Globalization effect on the United Arab Emirates society. 14th World Congress of Sociology. 26 July, 1 August. Canada.

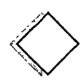
Datnow, A. (1988). *The gender politics of education change*. Falmer press. Philadelphia. U.S.A.

Gottfried, H. (1998). Beyond patriarchy? Theorising gender and class. *Sociology*. 32, (3) August.

Mcmichael P. (1996). *Development and social change: A global prespective*. Sage Publication.

مقدم في: مايو 2001.

أجيز في: مايو 2002



مقابلة

مساءلة المشروع الفكري لمحمد جابر الأنصاري

حاوره: كمال الذيب*

أ. د. محمد جابر الأنصاري

● مفكر بحريني يكتب في قضايا الفكر والثقافة منذ 35 عاماً.

● ولد في البحرين عام 1939 – وكان والده من أوائل عمال النفط بها منذ 1934.

● **طرح مشروعين فكريين في الثقافة العربية المعاصرة:**

– مشروع دراسة البُنية الفوقية للمجتمع العربي (نقد الفكر).

كما تمثل في كتابه المرجعي (الفكر العربي وصراع الأضداد: تشخيص حالة اللاحسم في الحياة العربية)، بالإضافة إلى كتابيه المكملين: (تحولات الفكر والسياسة) و(مساءلة الهزيمة).

– مشروع دراسة البُنية المجتمعية التحتية على مستوى الواقع وما تفرزه من تأزم سياسي مزمن في الحياة العربية (نقد الواقع)، كما تمثل في مؤلفاته الثلاثة: (تكوين العرب السياسي)، و(التأزم السياسي عند العرب)، و(العرب والسياسة: أين الخلل؟) – وله أيضاً إسهامات في الصحافة والنقد الأدبي.

● مستشار ملك البحرين للشؤون الثقافية والعلمية.

● كما يعمل حالياً عميداً لكلية الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي وأستاذاً لدراسات الحضارة الإسلامية والفكر المعاصر، وقد نال درجة الدكتوراه من الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1979.

● حاصل على جائزة سلطان العويس في الدراسات الإنسانية والمستقبلية، وجائزة الدولة التقديرية في البحرين، وجائزة منيف الرزاز للدراسات والفكر من رابطة الكتّاب الأردنيين. وهو عضو بأكاديمية المملكة المغربية.

* باحث عربي من تونس يعمل بدولة البحرين في المجال التربوي والإعلامي.
رئيس تحرير مجلة تيارات، وعضو هيئة تحرير في مجلة (الملتقى) بيروت، وله عدة مقالات منشورة في الصحافة العربية.

أبرز مؤلفاته:

- العالم والعرب سنة 2000: نظرات مستقبلية في بروز القوى العالمية الجديدة. دار الآداب، بيروت 1988.
- التفاعل الثقافي بين المشرق والمغرب في آثار ابن سعيد المغربي وتحولات عصره. دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.
- تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القُطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى 1994، طبعة ثانية 1995، طبعة ثالثة 2000.
- التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام: مكونات الحالة المزمنة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، طبعة ثانية 1999.
- العرب والسياسة: أين الخلل؟ دار الساقي، لندن 1998، طبعة ثانية 2000.
- تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي: في خصوصية الجدلية العربية، ط1، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1980/ ط2، دار دلمون للنشر، نيقوسيا، 1988.
- الفكر العربي وصراع الأضداد: تشخيص حالة اللاحسم في الحياة العربية والاحتواء التوفيقي للجدليات المحظورة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996، طبعة ثانية 1998.
- رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية وشواغل الفكر بين الإسلام والعصر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، طبعة ثانية 1999.
- النزاعات العربية الأهلية (مؤلف مشارك مع آخرين). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- مساءلة الهزيمة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

■ **هل يمكن في البداية إعطاء فكرة عن طبيعة مشروعكم الفكري؟**

لقد وجدت أن البنى المجتمعية العربية – في تشكلاتها المواربة والمخادعة بين مكونات التاريخ المقيم ومظاهر التحديث الوافد – ما زالت أبعد ما تكون، في وعينا، عن دائرة الضوء والتشخيص المعرفي، برغم أنها أقوى ما تكون في تقرير مصائرنا العامة، وفي إعادة تشكيل سلطاتنا الحكومية العربية، ومؤسساتنا البرلمانية، وأحزابنا وتنظيماتنا السياسية، كذلك مسلكنا الاجتماعي العام، والوعي الفوقي

الناجم عنها في مستوى البنية الذهنية، والخطاب الفكري، والخطاب العام السائد سياسياً ودينياً... إلخ.

هذا إضافة إلى تأثيرها في مدى قابلية مجتمعاتنا ودولنا للتأثر بالمخططات الخارجية وتسهيل الأهداف «**التآمرية**» ضدنا. فمن «**هنا**» في حقيقة الأمر تنفذ «**المؤامرة**» في التحليل النهائي، وليس من ... «**هناك**». أقصد أن المسؤول عن ذلك هو هشاشتنا الذاتية (الجمعية) وليس «شطارة» المتآمرين ضدنا... فحسب.

وسواء بقيت المجتمعات العربية في ظل أنظمتها السياسية التقليدية، أو انتقلت إلى الأنظمة الراديكالية «**الثورية**» بمختلف تصنيفاتها، فإن «**المعطيات**» المجتمعية ذاتها تطل برأسها وتبقى هي المعوّل عليه في أساسيات التعامل السياسي. خذ مثلاً «**الرابطة القرابية**» ومدى تأثيرها في مختلف المستويات. هل ترى أنها تغيرت في مفعولها، ومدى التعويل عليها، من نظام وراثي إلى نظام آخر «**جمهوري ثوري**» جاء في البداية نقيضاً ضده؟ لا أقصد فقط على مستوى التوريث السياسي في قمة الأنظمة، فهذا ما أصبح واضحاً تماماً في تلك النظم «**الراديكالية**»، وإنما أيضاً على مختلف المستويات الحزبية «**الثورية**» منها وغير الثورية، وكذلك المستويات الإدارية والتجارية والاجتماعية والجامعية... إلخ.

إذن هناك «**قاعدة مجتمعية عريضة**» في القاع السوسيولوجي العربي لمختلف مجتمعاتنا العربية، تعيد إنتاج العلاقات المجتمعية من هذه القاعدة إلى القمة التي لا يمكن إلا أن تتأثر بها وتخضع لاعتباراتها، الأمر الذي يتطلب تطوير هذه «**القاعدة**» قبل الانقلاب على «**القمة**». ولكن النزعة «**الانقلابية**» التي سادت منذ نكبة فلسطين عام 1948 ركزت على حتمية تغيير «**القمة**»، قمة النظام السياسي بحسبان ذلك وسيلة الخلاص الأولى، غير مدركة أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يتأتى إلا بتطوير «**القاعدة**» وتغييرها في نهاية المطاف، فكما تكونوا يول عليكم، والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. غير أن خطابنا الثوري الحزبي والأيديولوجي بصفة عامة ظل منذ ذلك الوقت إلى الآن لا يلامس طبيعة تلك «**القاعدة**» المجتمعية العريضة، المتخلفة حقيقةً في مستوياتها الحضارية والمدنية والذهنية، إلا بمفردات: «**الشعب**» و«**الجماهير**» و«**الأمة**» التي ينبغي أن يكال لها المديح وتبقى شبه مقدسة فوق مستوى النقد... هكذا على سبيل التعميم الاختزالي التبسيطي المخل... وبنظرة رومانسية مثالية حالمة منفصمة عن الواقع – من كتابات **ميشيل عفلق** إلى نداءات

أسامة بن لادن – دون أن تتاح في تاريخ الفكر العربي وقفة معرفية تشخّص علمياً وموضوعياً هذه «الكتل الجماهيرية» الهلامية وتقول لنا ما طبيعة نسيجها المجتمعي في القاع السوسيولوجي، ولماذا «تهدر» في بداية كل أزمة ثم تختفي مثل فص الملح – منذ نكبة فلسطين الأولى إلى حرب أفغانستان الأخيرة – فأين هي هذه الجماهير التي قيل لنا إنها ستقضي على «الانفصال» في الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، ثم ستثأر لهزيمة 1967، ثم ستدعم انتفاضة الأقصى (أين الجماهير؟ وأين الشعب العربي؟) ثم تتصدى للحرب على أفغانستان؟

ثم أين هي على صعيد آخر: الطبقات البروليتارية في مجتمعاتنا التي قالت لنا أدبيات الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية إنها ستقيم نظامها «الاشتراكي» المعبر عن مصالحها؟ لا أطرح كل هذه الأسئلة إحراجاً لأحد، فهذا يؤلمنا جميعاً، وإذا رميت أصابني سهمي كما قال الشاعر العربي القديم، لكني أرى ضرورة قوله للتنبيه إلى أن التشخيص الفكري السياسي الخاطئ للبنية المجتمعية وللقاعدة الاجتماعية العريضة يؤدي إلى نتائج كارثية وانتحارية في مواقف القيادات من رسمية وشعبية. مثل هذا التشخيص الخاطئ أدى إلى تصفية الناصرية، وتراجع اليسار، وبدء تراجع التيارات الإسلامية اليوم. ويتعين علينا أن نقول بالمثل إن تغافل مختلف الأنظمة العربية الحاكمة عن طبيعة القاعدة المجتمعية العريضة التي تجلس فوق قمتها دون رؤية واضحة لطبيعتها ومشكلاتها وتحولاتها يمكن أن يؤدي بها إلى انهيارات خطرة، كما انهار نظام الشاه الذي تغافل عن حقيقة القاعدة العريضة من تحته تاركاً الفساد ينخر في بنيانه، هذا بين أمثلة عدة أخرى في كثير من بلدان العالم الثالث، كما كان يسمى.

- **قلت إن هذه التشكلات المجتمعية العربية مستمدة من التاريخ «المقيم». ألا يعني ذلك أنه لا فكاك من هذا «العبء التاريخي» – كما سميته في كتاب تكوين العرب السياسي – ما دام «العبء» مقيما كل هذه القرون؟ ثم ألا يقدم المفكر في هذه الحالة تبريرات جاهزة للسلطة – ربما دون قصد – لتفسير التخلف السياسي والاجتماعي؟**

هذا سؤال مهم، وينبغي تفادي أي لبس بشأن «الإشكالية» التي يشير إليها، إن من يخادع الناس بشأن واقعهم هو الذي يخدم السلطات الفاسدة لأنه يعطيهم وعياً مغلوطاً يؤدي إلى استمرار تحكم تلك السلطات فيهم. من جانب آخر لا يتعلق ما أطرحه في مشروعي الفكري (لتشخيص البنية المجتمعية العربية العامة ونقدها

ونسيجها، وطبيعتها، وشبكة علاقاتها)... بحتمية موروثة في هذه «البُنية». أرجو أن أكون واضحاً تماماً. لا أتحدث عن «جينات» مجتمعية في صميم التكوين العربي لا فكاك منها. هذا تصور خاطئ لكل من يقع فيه، ويتنافى مع طبيعة العلم والروح العلمية ونسبية الحقيقة.

أتحدث في مشروعي عن تشكلات مجتمعية زمنية، مثل القبائل والعشائر والعوائل الممتدة والكتل الطائفية الدينية والمذهبية والاثنية... فهذه كلها ستبقى ما دامت البنية المجتمعية العامة لم تتطور إلى مجتمع مدني ووطني حديث بالتنمية الشاملة المستديمة وبالتعليم النظامي ومحو الأمية، وتحرير المرأة والتطوير الديمقراطي الحصيف، ومكافحة الفقر والجهل والخرافة... إلخ.

هذا ما أتحدث عنه على وجه التحديد، وكل نقد معارض أو مؤازر يجب أن ينطلق من هنا لا من منطلقات مثالية تتهرب من هذه الحقائق، بدعوى التمسك بالمبادئ القومية أو الدينية.

هذه المبادئ نلحق بها أبلغ الضرر بتهربنا من تشخيص الأوضاع والحقائق التي تحول دون اقترابها من الواقع. وجوهر مشروعي كما نبه إلى ذلك **الدكتور عبدالحميد الأنصاري** عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر يتلخص في محاولة فهم طبيعة الأسباب والمعوقات التي حالت بيننا وبين تحقيق تلك الغايات والمبادئ، وليس في البحث عن أسباب تعجيزية كما توهم الذين يبحثون عن وصفات وحلول سحرية انتظروها على يد اليسار وينتظرونها اليوم على يد الأصولية وسيبقون منتظرين للأسف طويلاً... بعبارة أخرى: لماذا وصلت الأمم الأخرى، وبخاصة الأمم الشرقية التي كانت متخلفة مثلنا ولم نصل نحن العرب كما تساءل المؤرخ **المرحوم شاكر مصطفى**.

وأنا أتساءل لماذا نحن معلقون بين أفضل المبادئ (التي نعلن انتماءنا إليها) وأسوأ الأوضاع (التي نعيشها في الواقع). بين أفضل المبادئ وأسوأ الأوضاع أين هي الحلقة المفقودة؟ إنها تهربنا من التحديق في طبيعة العوائق المجتمعية والأعباء التاريخية التي تفصل – في هوة عميقة ومزمنة – بين مبادئنا (الأفضل) وأوضاعنا (الأسوأ). نريد أن نقفز هكذا بتأثير العقلية السحرية من الأسوأ إلى الأفضل بشعارات أشبه بالتعويذات.

كثيرون تصوروا أن مشروعي يضع العرب أمام طريق مسدود وينسب إليهم

التخلف بوصفه حتمية لا مفر منها. هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ما أريد التنبيه إليه وبصوت عال هو ضرورة أن يقف فكرنا المعرفي – قبل الأيديولوجي – أمام هذه العوائق التي ما زالت تحول بين مجتمعاتنا وبين التقدم والديمقراطية والمجتمع المدني الحر. وعندما يشخص فكرنا المعرفي، بنهج مقنع، هذه العوائق ويبين طرق معالجتها، فيتعين على فكرنا الأيديولوجي أن يتبعه وأن يسترشد به. ما حدث هو العكس، فالفكر الأيديولوجي مارس الدكتاتورية الشعارية على المفكرين المعرفيين وحاول كتم أصواتهم إذا حاولوا التنبيه إلى قصوره المعرفي ورفضوا الانسياق وراء شعاراته الحزبية المستمدة في الأغلب من المؤثرات الأيديولوجية الخارجية التي لا يعني لها الواقع العربي شيئاً. لقد عانى عالم الاجتماع العربي المرحوم علي الوردي، بكل ما عرف عنه من استقلال فكري في دراسة الخصوصيات العربية، الأمرّين مع الشيوعيين العراقيين واليسار العربي بصفة عامة، لأنه كان يقول ببساطة علمية متناهية إن النظام العشائري في العراق وغيره من البلاد العربية، هو علمياً غير النظام الإقطاعي في أوروبا حسب التعريف الماركسي الأيديولوجي له. من يعود إلى دراسة تلك المعارك الفكرية بين علي الوردي والشيوعيين العراقيين تتملكه الدهشة لخطورة قول الحقيقة البسيطة بين «المثقفين» العرب... ولم تكن مشكلة الوردي مع أولئك فقط، فقد تم منع كتبه في العراق في السنوات الأخيرة من حياته، وأصبحت الآن تنشر خارج وطنه، وصار كثيرون يتساءلون من هو علي الوردي؟!

ومن تجربتي بعد ما نشرت فإن قول الحقيقة البسيطة المجردة في مجتمعاتنا كما يراها الإنسان أخطر بكثير من ترديد الشعارات واجترار التصورات والخرافات والمثاليات، أو كما قال أبو العلاء المعري من قديم:

إذا قلت المحال رفعت صوتي

وإن قلت الصحيح أطلت همسي!

- **إذن فالمشكلة كما تراها ليست في الجوهر العربي وإنما هي في الظروف المجتمعية والتاريخية التي أحاطت به؟**

تماماً... لا توجد مشكلة بالنسبة للإنسان العربي بوصفه فرداً، إنه ذكي وطيب وقابل للتعلم والتكيّف والتطور. فلننظر كيف تفوق المبدعون العرب في الغرب كأطباء وعلماء ومفكرين ورجال أعمال... إلخ.

ولكن المشكلة تبدأ عندما يتعامل العربي مع العربي الآخر، سواء في وطنه أو

في الوطن العربي، أو في الخارج. المشكلة مشكلة «مجموع» عربي؛ مشكلة «علاقات جمعية» بين العرب. هنا إخفاقهم الأكبر حتى الآن. من جامعة الدول العربية إلى أصغر مدرسة أو بلدية أو جمعية في مناطقهم النائية، تجد فاعلية «الفريق» العربي وروحه شبه مفقودة. نحتاج إلى التأمل طويلاً في أزمة «المجموع العربي» وفي طبيعة النسيج المجتمعي العربي وفي شبكة علاقاته، لماذا نسيجنا الجمعي لا يحتضن بشكل صحي وفعال الفرد العربي في داخله؟ لماذا يكبته ويرهبه ويشله؟

ولماذا هو (هذا النسيج) بهذه الصورة من عدم الفاعلية: رؤساء ومرؤوسين، حاكمين ومحكومين، أعني آلية العلاقة المتبادلة بين الجانبين، القائد والمقود. وكذلك شبكة التعامل بين فئات المحكومين والمرؤوسين أنفسهم، مثل جمعيات، وفئات، وأحزاب، وجماهير، ومعارضة، وفي النهاية للأسف مثل شلل صغيرة متقزمة تنتهي إليها هذه الواجهات (في عصر الكيانات والتجمعات والتكتلات الكبرى).

لماذا هي في الحالتين غير طبيعية وغير صحية وغير منتجة، وتؤدي في معظم الحالات إلى التصادم والتصارع والجمود، ومن ثم إلى التراجع والسقوط كما نرى في حياتنا العربية بصفة عامة؟ سواء حكمنا بأنظمة تقليدية أو راديكالية، بأنظمة شبه ديمقراطية أو مغرقة في الدكتاتورية؟ الآخرون يتآمرون علينا؟ حسن.. هؤلاء ليسوا ملائكة وإنما هم أصحاب مصالح. المشكلة لماذا تبقى أوضاعنا العامة وتشكيلاتنا المجتمعية هشة إلى درجة التأثر المصيري بالمؤامرة ومخططاتها؟

لقد خاض العرب معارك الاستقلال بشجاعة وتضحية وكرامة. وكانوا قابلين للتطور والتقدم، والاستعمار على رؤوسهم. فلماذا سقطوا في امتحان ما بعد الاستقلال؟ في امتحان الحكم الوطني؟ في امتحان «الجهاد الأكبر»... الذي هو حكم النفس، وجهاد النفس، من أجل بناء النفس من جديد؟

هذا ما يجب أن يجيب عنه، علمياً معرفياً، وليس بكائياً، الفكر العربي ليمد الخطاب العربي العام بالوعي اللازم والتصحيح اللازم.

أحياناً نتصور المشكلة في الإمبريالية والصهيونية والمؤامرات الخارجية. أحياناً ننسبها إلى الأنظمة المستبدة الفاسدة، أحياناً نقول إنه التغريب والعلمانية. أحياناً نرى أنها الماضوية والرجعية والموروث المحنط؟ أليس جديرا أن نتمعن في طبيعة «المعدة» المجتمعية الكبرى التي ما زالت تربكها مختلف تلك العناصر، فلا

تستطيع امتصاص ما فيها من عناصر قوة – على اختلافها – وتكوين العصارة المفيدة منها ونبذ الزوائد الضارة؟

في التجربة الآسيوية مطلع القرن العشرين كانت «المعدة» اليابانية تمتص كل شيء وتحوله إلى عصارة مفيدة، في حين أن الصين كانت ترتبك من كل جديد وموروث، إلى أن حسمت أمرها بالنهج الذي اختارته فانعتقت من الدوامة. العرب في حاجة إلى حسم تاريخي يناسبهم كهذا الحسم. فهم ما زالوا في حالة اللاحسم، مترددين في دفع استحقاق التاريخ (ولنقل في دفع استحقاق بقائهم في العصر الحديث بكل تحولاته).

هلا توصلنا إلى تشخيص متكامل يحدد لكل عامل دوره، دون مبالغة أو تضخيم، ودون تبسيط واختزال.

■ **مثّل كتاب «نقد العقل العربي» بأجزائه للدكتور محمد عابد الجابري محوراً لتجاذب فكري شديد بين مؤيد ومعارض. ما رأيك بصراحة في «ظاهرة» هذا الكتاب؟**

في المجال الأكاديمي، وعلى مستويات البحث العلمي الرصين، يجب أن نكون صرحاء ونبتعد عن المجاملات التي درجنا عليها في حياتنا العربية. مع احترامي للدكتور **محمد عابد الجابري**، ولما حاوله من تجديد في الفكر العربي، فأعتقد بأمانة أن مستوى كتاباته في المرحلة الأخيرة، وترفعه غير المحمود عن تقبّل النقد العلمي من جانب نظرائه المفكرين العرب، وبعضهم كان بدايةً من أخلص المتفهمين لطروحاته والمدافعين عنه، ومنهم **جورج طرابيشي** الذي كتب نقداً لنقد **الجابري** للعقل العربي صار في تقديري، أعني نقد **طرابيشي**، هو ما يجب أن يقرأ من جانب المثقفين العرب والباحثين العرب الجادين بموازاة «نقد» **الجابري**، لأن نقد **طرابيشي** يمثل بجدارة الصوت الآخر في جدلية تجديد الفكر العربي، هذا لو كانت حياتنا الثقافية العربية تعتمد المقاييس الموضوعية والارتقاء فوق مستوى العلاقات الشللية والأيديولوجية والتعصب الديني الذي تجاوزه العصر، وكذلك اعتبارات العلاقات العامة في تقويم العلم والفكر والثقافة، هذه الاعتبارات التي نبّه إلى ضرورة تجاوزها مفكر عربي رصين آخر هو الدكتور **فهمي جدعان** الذي ينبغي أن يستمع إليه المثقفون العرب إذا أرادوا حقاً الانتقال من الأيديولوجيا إلى الإبستمولوجيا (علم التأسيس المعرفي).

عندما يقول الجابري باستخفاف: «لا أقرأ جورج طرابيشي...» (مجلة الوطن العربي، بتاريخ 18//12/1998 في مقابلة أجراها معه محمد بركات) فإنه يتشبّه للأسف بأي مستبد سلطة يريد إقصاء الصوت الآخر وتجاوزه والقضاء على صاحبه. وهذا أكثر من «زلة لسان» لأنه امتداد لموقف سابق للجابري في دعم الدكتاتورية على الصعيد العربي (في فتنة احتلال الكويت وتدمير العراق عام 1990–1991)، على الرغم من كون الجابري محسوباً على الاتجاه الداعي إلى تأصيل الديمقراطية في المجتمعات العربية. أليس ما يدعو إلى القلق حقاً أن تكون دعوة المفكر العربي للديمقراطية مسألة «موسمية» تتوقف على مدى تقبّل الأسواق «الجماهيرية» والمحافل الأيديولوجية لها، وإلا فلتوضع على الرف، إذا كان «مزاج» الشارع في موسم آخر متقبلاً ومصفقاً لغيرها من الأصناف السياسية؟

وبرغم هذا فنحن لا نحاسب الجابري على هذه الزلة السياسية، لكنني لا أستطيع أن أفهم تهربه بوصفه عالماً ومفكراً من المواجهة العلمية لنخبة من نقاده الجادين (كونه «ناقد» العقل!)... من محمود أمين العالم، إلى طيب تيزيني، إلى فهمي جدعان وصولاً إلى ناقده المنهجي جورج طرابيشي. فبهذا «الترفع» البدائي أضاع الجابري على العقل العربي الذي انكب على دراسته فرصة ثمينة لإغناء ذاته من الداخل، لو تحلى بتواضع العلماء، وانصاع لأدب الحوار كما يتعين على أي منشغل بالفكر أن يكون، وعمل على دعم وجهة نظره بمزيد من الإيضاح العلمي والشواهد البحثية ليس من أجل ناقديه بالضرورة ولكِنْ احتراماً للأجيال العربية وللمثقفين العرب الذين احترموه ويريدون معرفة رده العلمي، لا الانفعالي، على كل الطروحات المعارضة له، ومن بينهم صاحب هذه المداخلة. ولكن يجب أن أسجل للأمانة إني لم أستطع الدخول في أي حوار موضوعي مع الدكتور الجابري برغم حرصي على ذلك، فقد كان يجيب باقتضاب شديد أو ينفعل لدى مواجهته بأي إشكالية فكرية ناجمة عن منهجه في البحث أو التنظير. ويعد ذلك تعريضاً به أو نقداً لذاته.

■ **هذه وجهة نظرك في الجابري. ولكن ما تقويمك العلمي لنتاجه الفكري؟**

ذلك بالتأكيد هو الأهم. ويمكنني إحالتك وإحالة الباحثين والقراء الذين يهمهم الأمر إلى كتابي الأخير الصادر قبل أشهر، وهو كتاب «**مساءلة الهزيمة**»، حيث تناولت فكره بالتحليل والتقويم، وما كنت سأقدم على إبداء وجهة نظري في مسلكه مع ناقديه، لو لم أقم قبل ذلك بنقده علمياً. ولكننا للأسف سنبقى في «حوار

الطرشان» إلى أن يقرر **الجابري** أن يجيب بموضوعية ومحبة وتواضع على ناقديه في طروحاتهم وليس في أشخاصهم وأديانهم ومذاهبهم ومواقعهم الجغرافية مشرقاً أو مغرباً...!

تقويمي العلمي لفكر الجابري في نقده للعقل العربي يتمثل في التالي:

على الرغم من الذيوع الذي حققه كتابه (**نقد العقل العربي**) بين جمهور القراء وعامة المثقفين، فإنّ أهم إسهاماته البحثية الفكرية تتمثل في كتابه الأسبق (**العصبية والدولة في فكر ابن خلدون**). ففي هذا الكتاب كان **الجابري** رائداً في نهجه وتحليله، حيث مثل إعادة نظر مهمة في سوسيولوجيا التاريخ والحاضر في واقع العرب من منطلق ابن خلدون، بنظرة معاصرة لا تفتقر إلى التجديد والابتكار. ودون التقليل من أهمية كتابه الأكثر ذيوعاً (**نقد العقل العربي**) بأجزائه المتعددة ولا من الجهد البحثي والفكري الذي بذله فيه، فإن (**نقد العقل العربي**) أشبه ما يكون ببناء معماري فسيح له واجهة زخرفية جذابة وأروقة تبهر المقبلين إليه لكنه من الداخل لا يضم إلا القليل من الغرف الصالحة للسكن. أعني أن مقدماته وتحليلاته جذابة وشائقة، أما نتائجه الحقيقية فهي موضع نظر، ويتصف بعضها بالهشاشة المعرفية والتنظيرية التي لا تمثل بناء يذكر في الفكر العربي. وهي إذا اجتذبت المثقفين العرب غير المختصين في الفلسفة الإسلامية، فإنها لا تمثل في الأغلب جديداً للمختصين فيها، إلا بإعادة الصياغة واختراع المصطلحات التي يجيد **الجابري** عرضها، وهي التي تفسّر في تقديرنا ظاهرة شيوعه بين عامة المثقفين غير المختصين وغير المتعمقين في أصول الفلسفة الإسلامية والفكر العربي.

وصنيعه في مجال الفكر يشبه صنيع **أدونيس** – مع المفتونين به من غير المختصين – في النقد الأدبي والإبداعي الفني والكتابي.

والفارق أن **أدونيس** مبدع كبير في الشعر – وخصوصاً في مراحله الأولى قبل قصيدة النثر الفجة – أما في الكتابة النقدية والفكرية وعلى الأخص في تاريخ الفكر العربي فإنه تبسيطي واختزالي – مثل **الجابري** – ويمتلك مثله – قدرة على الإبهار والتأثير، وإن قفز فوق المعطيات الموضوعية للقضايا التي يطرحها. هذا وإن كان يقف على الضد منه في الأيديولوجية المذهبية التي تمثل نفقاً مسدوداً لكليهما.

ونرى أن سكوت **الجابري** عن الرد على المآخذ العلمية البحثية في النقد الموثق والمسهب لجورج طرابيشي بشأن مشروعه، وتجاهله المتعمد لهذا النقد، لا يمثل

فحسب إشكالاً أخلاقياً في موقفه، وإنما يمثل أيضاً تهرباً علمياً لا يليق بمفكر في مستواه، وهو ما ينسحب على موقفه من الاعتراضات العملية الأخرى على مشروعه التي صدرت عن عدد من المفكرين العرب الجادين في المغرب والمشرق.

أما سر ذيوع كتابه هذا، فمرده في تقديرنا – كما سبق – إلى قدرته على تبسيط القضايا الفلسفية والفكرية لجمهور عربي من عامة المثقفين والمتعلمين الذين لم يلمّوا بتاريخ الفلسفة العربية الإسلامية، أو وجدوا صعوبة في قراءة أصولها والدراسات البحثية الدقيقة بشأنها، فوجدوا في تبسيط **الجابري** لها غذاء ثقافياً سائغاً لهم ولمستواهم المعرفي، أوحى إليهم بأنهم قادرون على التعمق في فهم مادة فلسفية شائكة ظلت محجوبة عنهم في مرحلة تأسيسهم العلمي. وحيث إن مثقفي المشرق كانوا أكثر جهلاً بقضايا الفلسفة الإسلامية من نظرائهم في المغرب الأكثر انفتاحاً في عصرنا على الفلسفة، فقد كانوا أكثر افتتاناً بما جاء به **الجابري** من تنظيرات بشأنها، وذلك ما يفسّر محدودية انتشاره في منطقة المغرب العربي مقابل شيوعه في المشرق وعلى الأخص لدى الأوساط والدوائر التي يشايعها أيديولوجياً.

وبناءً عليه فإن ذيوع كتابه «**نقد العقل العربي**» لا يعود إلى قوته العلمية – وإن اتصف بحذق في العرض الفكري – وإنما إلى «**الضعف**» المعرفي لدى متلقيه من المثقفين العرب من ذوي الاختصاصات الأخرى الذين ظلت الفلسفة العربية الإسلامية أضعف جوانب تأسيسهم التعليمي منذ الصغر، لما أحاط بدراسة الفلسفة وتدريسها في العالم العربي بصفة عامة من محاذير وموانع ما تزال قائمة، وعلى الأخص في العقود الأخيرة من سيادة النزعات النصية الحرفية التي صنعت أجيالاً على نقيضٍ من منطق العقل الناقد.

أما المختصون في تاريخ الفلسفة العربية الإسلامية فإن ما جاء به **الجابري** لم يكن جديداً عليهم إلا في بعض المفردات والمصطلحات. وعلى سبيل المثال فإن التقسيم التبسيطي والاختزالي الذي جاء به الجابري لخريطة الفكر العربي بين «**بيان**» و«**برهان**» و«**عرفان**» لم يكن سوى تسميات أخرى لما أطلق عليه من قبل «**المنحى الفقهي**» و«**المنحى الفلسفي**» و«**المنحى الصوفي**» في تاريخ الفلسفة الإسلامية منذ أمد بعيد. (انظر على سبيل المثال لا الحصر: كتاب تاريخ الفلسفة العربية لكمال **اليازجي وأنطون كرم**، بيروت، 1965). هذا فضلاً عن وقوعه – نظير

بعض مفكري الغرب في القرن التاسع عشر – في طروحات «عرقية»، بين غرب عقلاني ومشرق صوفي مناهض للعقل (جدعان – الطريق إلى المستقبل، ص28). وكما لاحظ مفكر مشرقي طويل الباع في الفلسفة الإسلامية وهو **طيب تيزيني**، فإن **الجابري** قد أخرج المفكر **المعتزلي** والكاتب المعرفي البارز (**الجاحظ**) من المدرسة العقلية العلمية التي كان من أوائل مؤسسيها، ليلحقه بخفة بمدرسة البيان ضمن تعميماته الاختزالية (انظر: طيب تيزيني، من الاستشراق الغربي إلى الاستغراب المغربي). ولا يفوتنا التنبّه هنا إلى أن الجابري قد أغفل كل المضمون الفكري والعقلي للأدب العربي، لمجرد كونه أدباً، برغم ما للأدب من أثر كبير في صياغة «**عقل**» أمة مثل الأمة العربية.

وبالنظر إلى «**الأمية**» الفلسفية السائدة في قطاعات واسعة من المثقفين العرب المعاصرين، فقد غاب عنهم أن أول مشروع جدير بالالتفات لدراسة العقل العربي في العصر الحديث قد تمثّل في مؤلفات الباحث المصري الرائد أحمد أمين الموسومة: «**فجر الإسلام**» و«**ضحى الإسلام**» و«**ظهر الإسلام**» بأجزائه المتعددة، وذلك منذ عام 1929، أي قبل أكثر من سبعين عاماً.

والفرق أن **أحمد أمين** كتب دراساته في العقل العربي بلغة علمية مباشرة ومجردة، في حين كتبها **الجابري** بأسلوب لا يخلو من جاذبية – تفكيراً وتعبيراً – وفي ذهنه مخاطبة المثقفين العرب المؤدلجين والحائرين منذ هزيمة 1967، وهم بانتظار من يعيد لهم تأسيس اقتناعاتهم الفكرية. واللافت للنظر أن **الجابري** يغفل ذكر **أحمد أمين** ولا يشير إلى دراساته التأسيسية السابقة بما لا يقل عن نصف قرن لظهور مشروعه، بما يطرح التساؤل عن مدى الالتزام بالوفاء العلمي بين أجيال المفكرين العرب.

ولم يقف تغافل **الجابري** عند حد إغماط حق المفكرين السابقين نظير **أحمد أمين**، فقد نقل عن **فهمي جدعان** – أحد المفكرين العرب المعاصرين – مادة أساسية «**حذو النعل بالنعل**» من كتابه «**المحنة**» بشأن محنة ابن حنبل والمعتزلة، ولم يشر إليه إلا إشارة جزئية عابرة لا تتناسب مع ما نقله عنه بما يخالف المتعارف عليه «**في الدوائر العلمية الجادة**» حسب تعبير جدعان (انظر النص الكامل لشهادته في: «العلمانية والممانعة الإسلامية» لعلي العميم، ص123 وما بعدها).

وكان **جدعان** قد حذّر من الانبهار بأصحاب «**مشاريع العقل العربي**» التي صدرت في: «**مجلدات مهيبة لكنها جاءت حافلة بالمسائل الخلافية وبالتاويلات**

الشاردة أو المبتسرة... وتلقفتها وسائل البث الإعلامي الأيديولوجي «الموازية» وسعت إلى توظيفها في غايات سياسية أو أيديولوجية» – جدعان، الطريق إلى المستقبل، ص92.

ومن جانب آخر لفت جدعان إلى أن: «وقائع السنوات الأخيرة، مثلاً قد أبانت عن أن ثلة مرموقة من كبار العقلانية ونقّاد العقل قد تخلّت تماماً عن جميع أسلحتها العقلانية، حيث كانت تفرض عليها هذه الوقائع وضع عقلانيتها موضع التنفيذ، فلم يكن إلا أن وضعتها بين قوسين وذهبت في الطريق المضاد لأحكام العقل...» – (جدعان، المصدر ذاته، ص58)، ملمحاً بذلك إلى ديماغوجية موقف الجابري من فتنة احتلال الكويت وتدمير العراق (1990–1991).

- **تحدثت في كتابك «الفكر العربي وصراع الأضداد» عن احتواء التوفيقية والصراع المحظور بين الأصولية والعلمانية، وكيف لم تنجح التوفيقية في حسم الصراع بين الإسلام والغرب. وحمّلت، بذلك، هذه النزعة مسؤولية التأخر الفكري وحالة اللاحسم في الحياة العربية. فما البدائل لتجاوز ذلك، ليس على المستوى النظري فحسب، بل على المستوى العملي كذلك؟ وهل هذه هي التوفيقية الكلاسيكية في الفلسفة الإسلامية؟ أو تمثل إشكالية أخرى؟**

بداية أود الإيضاح أن (**كتاب الفكر العربي وصراع الأضداد**) يمثل أحد كتب مشروعي الفكري الثاني، وهو (**نقد الفكر**) إلى جانب المشروع الأول المتمثل في (**نقد الواقع**)، حيث أرى أن يسير البعدان جنباً إلى جنب، لأن الاقتصار على نقد الفكر دون ربطه بنقد الواقع يجعل منه تعاملاً مغلقاً مع نصوص ثابتة انفصلت عن زمانها ومكانها، وذلك ما وقع فيه الجابري في بعض نتائجه وما حذر منه مفكر وباحث متعمق مثل سيد ياسين.

وهناك كتابان آخران في مشروعي الثاني لنقد الفكر لا بد من الإلماح إليهما لإكمال الإحالة المرجعية، وهما كتاب (**تحولات الفكر والسياسة ١٩٨٠**)، وكتاب (**مساءلة الهزيمة ٢٠٠١**). أما فيما يتعلق بالمحتوى الإشكالي لسؤالك فأود تلخيص إجابتي في النقاط التالية:

1 – ثمة تناقضات وصراعات حقيقية ذات استمرارية تاريخية في مجتمعات المنطقة لا يمكن حلها جميعاً بالصيغ التوفيقية. ثمة تعارضات قابلة للتوفيق وأخرى لا بد لها من حسم أو مواجهة أو حتى صراع للوصول إلى حلها تاريخياً. هذا قانون

في حياة جميع الأمم ولا مهرب لنا منه. وواقع الصراعات في المنطقة العربية (**الجزائر كمثال بين أمثلة أخرى**) لم تُجد معها الصيغ التوفيقية. والصراع فرض نفسه. أليس من الأفضل مواجهة واقع الصراع فكرياً – قبل استفحاله – بدل الوقوع في التناقض المفجع: بين بنية ذهنية (**فوقية**) توحي بالاتفاق والوفاق، وبنية تحتية مجتمعية تعاني التصدع والانشقاق؟ فهذا تلفيق لا توفيق. إذن البدائل العملية التي تسأل عنها لابد أن تتحلى بالمصارحة والشجاعة وتعترف بالاختلاف والتناقض لترى كيف يمكن حله، بدل من فرض الصيغ التوفيقية مسبقاً كي تنهار بعد قليل طبقاً لمنطق الجدل التاريخي. هل ما حدث بعد 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي والإسلامي يمكن معالجة جذوره وجدلياته بالتوفيقية؟ وأرى أن هذا «**الحدث**» قد فجّر مختلف الاحتمالات التي لخصتها في مضامين كتابي (الفكر العربي وصراع الأضداد) وعلى الأخص ظاهرة «**الحسم المؤجل بين الإسلام والغرب**» حيث تضمن الكتاب مختلف «**الاستحقاقات**» المؤجلة في هذا السياق، حيث لا بد في النهاية من الاستجابة التاريخية لكل استحقاق من مستلزمات التطور والعصر، ولكن هل يمكن أن يتم ذلك بالصيغ التوفيقية المخادعة؟ أو بحسم فكري وحضاري أمين مع النفس قبل كل شيء؟

2 – وبناءً عليه فإن الظاهرة التوفيقية السائدة تمثل تعبيراً عن حالة اللاحسم في المنطقة العربية والإسلامية إلى اليوم. ولكن عندما يفرض الحسم منطقه فلا بد من التحول من النهج التوفيقي إلى النهج الجدلي.

وهنا يجب أن أكون واضحاً، فعندما أقول النهج الجدلي لا أعني المنهج الماركسي المادي فحسب، وإنما أقصد الجدلية الفلسفية كما بدأت لدى هيجل دون أن أنفي مدارسها التاريخية والاقتصادية الأخرى. لكني بالتأكيد غير ملتزم بالمنهج الماركسي، وهذا ما أرجو ملاحظته لدى قراءة (**الفكر العربي وصراع الأضداد**).

3 – بناء عليه فإن التوفيقية المحدثة تتشابه شكلاً مع التوفيقية الكلاسيكية في الإسلام وتشترك معها في بعض الخصائص. لكنها ليست في عمقها الفلسفي وصلابتها العلمية، فضلاً عن ضعفها الأساسي كما قلت، كونها أيديولوجية اللاحسم. في حين أن التوفيقية الكلاسيكية في الإسلام كانت نتاج الجدل الحضاري الحقيقي وتمثل خلاصاته وثمراته في كثير من جوانبها، وإن لم تخل بعض روافدها من القصور المرادف للفكر التوفيقي في كل زمان ومكان.

- **طرحت فكرة صدام الحضارات في كتابك (العالم والعرب سنة ٢٠٠٠)، فهل ما زلت على آرائك السابقة بعد ما شهدهُ العالم في السنوات الأخيرة من انفراد القوة العظمى الواحدة بسياسة شؤون العالم؟**

هذه «الظاهرة الجديدة» رصدتها قبل هنتنغتون بأكثر من خمس سنوات. لكني لم أستنتج منها فكرة صراع الحضارات لأنها فكرة لا أؤمن بها. قلت في كتابي (العالم والعرب سنة 2000/ الصادر عن دار الآداب 1988) إنه في القرن الحادي والعشرين سيتحول صراع القوى الدولية من صراع داخلي بين قوى الحضارة الغربية إلى صراع استراتيجي ومصلحي (كما هو دائماً) بين قوى من حضارات مختلفة.

فقد ذكرت تحديداً – وهذا تحليل نشر في خاتمة ذلك الكتاب في مايو 1988، في حين نشر هنتنغتون نصه في صيف عام 1993، أي بعد ذلك بخمس سنوات. فتحت عنوان: «نهاية العصر الأبيض» قلت: إلا أن الجديد جديد القرن الحادي والعشرين، هو أنه للمرة الأولى منذ ثلاثة قرون لن تكون جميع القوى الرئيسة في قمة التوازن العالمي منتمية إلى الجنس الأوروبي الأبيض أو إلى الحضارة الأوروبية الغربية. فمنذ تآكل الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الصينية في القرن السابع عشر... لم يبق من قوى رئيسة فاعلة ومؤثرة في المسرح الدولي غير تلك القوى الأوروبية البيضاء وحضارتها الغربية، وإذا أخذنا في الاعتبار أن روسيا جغرافياً وتاريخياً جزء لا يتجزأ من أوروبا... فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن تعددية القوى البشرية وتوازنها ونهاية عصر سيادة الرجل الأبيض ونرجسيته الحضارية الغربية التي عدَّت أوروبا مركز العالم والحضارة. وسيكون للقوة الآسيوية الشرقية (اليابان والصين ومحيطهما البشري الواسع) دور أساسي في صياغة وجه القرن الجديد المقبل... على العرب أن يدركوا أبعاد هذا التحول ومعانيه ويعرفوا كيف يتعاملون معه... فلأول مرة في تاريخ العالم الحديث، تقوم قوة حضارية اقتصادية تقانية – استراتيجية غير مرتبطة بميول الحضارة الغربية ونزعاتها وانحيازاتها وجذورها اليهودية – المسيحية، وغير مرتبطة بأي عداء تاريخي أو ذكريات مريرة أو حرب عقيدية ضد الإسلام والعرب، وغير مدينة لإسرائيل والصهيونية العالمية بأي «دين» تاريخي... ولا تقوم بينها وبين إسرائيل أي مصلحة استراتيجية عضوية، كما هو الحال بين إسرائيل والغرب الرأسمالي، والقوة الأمريكية بصفة خاصة... هذا التحول الاستراتيجي الخطر هل يستوعبه

العقل الاستراتيجي العربي؟ – (يراجع كتابنا «العالم والعرب سنة ٢٠٠٠»، دار الآداب، بيروت ١٩٨٨).

هذا ما كتبته نصاً في مايو عام 1988. ولا أعتقد أن توصيف هنتنغتون لمضمون الفكرة الأساسية، أعني بروز قوى كبرى خارج إطار الحضارة الغربية، يتجاوز إطار الفكرة التي طرحتها. والفارق في التفسير يكمن بين رؤية عربية إسلامية ورؤية غربية أمريكية إلى التحول التاريخي النوعي ذاته، مع الفارق الزمني بيني وبين هنتنغتون كما ذكرت. أما نسبة الفكرة إليه فهذا تحصيل حاصل لأنه كتبها في هارفرد وعممها الإعلام الأمريكي والغربي، بدعم من اليمين المحافظ... إلخ وبقية المقارنة لا تخفى على أي لبيب بين موقعي وموقعه!

ولكن هذا لا يغير من حقيقة أني سبقته إليها بخمس سنوات، وما زلت أهديها إلى خطابنا الفكري والأكاديمي وإعلامنا العربي... إن كان لديه شيء من الثقة بنفسه وبرجاله. وتلاحظ أنني منذ ذلك الوقت (قبل 14 سنة) دعوت العقل الاستراتيجي العربي إلى إدراك مغزى ظهور القوى العظمى الجديدة في الشرق الآسيوي مثل اليابان والصين.

والنتيجة؟ النتيجة أن إسرائيل هي التي تنسج اليوم خيوط تحالفها العسكري والتقاني مع تلك القوى بدءاً من الهند!

■ **ولكن لماذا لا توافق هنتنغتون على فكرة صدام الحضارات؟**

ما أؤمن به – كما يؤمن كثيرون – أن الصراع في التاريخ والعالم هو صراع مصالح بالدرجة الأولى. والمسألة أن هذا الصراع قد تحول أخيراً من كونه بين قوى داخل إطار الحضارة الغربية وحدها، إلى صراع بين قوى من حضارات مختلفة. أما الحضارات ذاتها، من حيث هي حضارات، فلا تتصادم استراتيجياً وسياسياً، وإنما هي قصة تفاعل تاريخي طويل الأمد بآليات لا تخضع لمنطق الصراع السياسي وحده.

■ **ولماذا لا تتصارع الحضارات في رأيك؟**

لسببين أساسيين، **الأول:** أن البشر لا يتقاتلون لأسباب حضارية وإنما لأسباب مصلحية وسيكولوجية، فهل الصراع المزمن في إيرلندا الشمالية مثلاً صراع بين حضارتين؟ **والسبب الثاني:** ينطلق من مضمون السؤال التالي ومغزاه: ماذا بقي من

حضارات التاريخ لمصادمة حضارة العصر؟ هذا يتطلب شرحاً مسهباً، لا يسعه هذا المجال، لكنه يستحق التأمل!

ولأوضح بإيجاز: أن الأديان والعقائد تبقى في نفوس المؤمنين بها وكذلك الثقافات تستمر على ألسنة الناطقين بلغاتها – حيث اللغة وعاء ثقافة لا مجرد وسيلة تعبير – أما الحضارات في نسيجها المتكامل كما تجلت في التاريخ فإنها تفقد وحدتها العضوية، ومن ثم لا يمكن حسبانها كائناً حياً متنامياً إذا تجاوزها التقدم الحضاري في العالم. وباكتمال الحضارة الحديثة ونضجها فإن «تقانات» الحضارة الصينية، مثلاً، لم تعد عنصراً حضارياً حياً، كما أن مادة العلوم الطبيعية والرياضية في الحضارة العربية الإسلامية خرجت من ثقافة العصر لتدخل تاريخ العلوم... وهكذا. أما الإسلام والثقافة العربية فهما قوى حية بالتأكيد، لكن من منظور الدين والثقافة لا من منظور الحضارة. فلا حضارة حية وقائمة بشكل متكامل اليوم إلا الحضارة الحديثة. ولا أقول الحضارة الغربية!.. فاليابان والصين تندرجان اليوم في إطار هذه الحضارة، ولذلك لحقتا بمنتدى الأقوياء في العالم. وما لم يستوعب الوعي العربي الإسلامي أن هذه حضارة عالمية حديثة أسهم في جذورها المسلمون من قبل، وهم مدعوون للإسهام فيها وتصحيح مسارها من جديد، فإننا سوف نبقى سيكولوجياً، ومن ثم واقعياً في حالة حرب مع العالم، وليس مع الغرب فحسب!

- **من خلال تجربتك بوصفك مثقفاً وأكاديمياً ومستشاراً كيف تبدو العلاقة بين هذه المواقع الثلاثة، وهل يمكن في الوطن العربي أن يؤدي المثقف دوراً محورياً في رسم السياسات؟**

طالما سُئلت هذا السؤال... وكنت دائماً أقول إن كل تجربة بشأن العلاقة بين صاحب القرار ورجل الكلمة ينبغي أن تقوَّم على حدة ودون تعميم مطلق.

ولأبدأ بالقول: إذا كانت القطيعة بين السلطة والمثقف في تاريخنا العربي هي القاعدة، فإنه قد حان الوقت لتجسير الفجوة بينهما على أساس جديد إذا أردنا تجديداً لحياتنا ولحياتنا السياسية على وجه الخصوص. إن التخوف الشائع بأن يصبح المثقف تابعاً للسلطة، وهو أمر وارد؛ يجب ألا يجهض احتمالات الحوار والتعاون بين السلطة (المستنيرة والمصلحة) وبين المثقف من أجل المصلحة العامة وتطوير المجتمع إذا كانت ثمة فرصة تاريخية. هذا ما يجمع عليه اليوم معظم المثقفين في البحرين بعدما رأوا المبادرات التاريخية لقائد البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

والأبعاد الرحبة لمشروعه الوطني الإصلاحي. وفيما يتعلق بي شخصياً فيشرفني أن أكون من أوائل مثقفي البحرين الذين أسهموا بتواضع في بناء هذه العلاقة الصحية بين القيادة والمثقفين، والتي من أهم أسبابها استعداد الملك القائد للاستماع إلى مختلف الآراء الهادفة لمصلحة البلاد، وحرصه على توفير الحرية لها والتعامل معها تعاملاً دستورياً وقانونياً حتى في حالات الخطأ. فهذه هي الديمقراطية.

لقد كان لي شرف رؤية هذا التوجه منذ بدايته قبل سنوات. ويسعدني أنه أصبح اليوم حقيقة وطنية في البحرين. وفي المقابل فإني حرصت على الاحتفاظ بموقعي بوصفي أكاديمياً وكاتباً ومفكراً مستقلاً، وهو ما لقيت التفهم والدعم من جانب القائد عليه. وهذا دليل على نوعية العلاقة الجديدة بين القيادة والمثقفين في البحرين في ظل الملكية الدستورية المستنيرة، وذلك ما لم يكن متاحاً في الماضي، حيث لا يخفى أني استقلت من مناصب واعتذرت عن قبول مناصب أخرى طول الحقبة السابقة. هذا توصيف للحالة التي تخصني، ولا أعمم حكمي هذا على الحالات الأخرى لمثقفين قريبين من دائرة القرار، فعلى كل واحد من هؤلاء إيضاح موقفه. وتجربتي على كل حال ما زالت مفتوحة للتجربة ولحكم التاريخ وقبل كل شيء لتقويم صاحب القرار. وللحقيقة فليس أحرص على نجاح مثل هذه التجربة من رأس الدولة في البحرين وقائد مسيرتها الديمقراطية الذي أفسح المجال لمثقفين كُثر ليسهموا في تقدمها بقناعة وبكرامة، وبصورة لا مثيل لها ولا سابق في تاريخ البحرين. ولا أعتقد أن كثيرين من الحكام مؤهلون لمثل هذه التجربة الفكرية ذات الأبعاد والمضامين الديمقراطية والحضارية.

- **إلى جانب مؤلفاتك الأكاديمية والفكرية، تقوم بنشر مقالات في الصحافة. ألا تعتقد أن الكتابة الصحفية الآنية تؤدي بالمفكر إلى الوقوع أحياناً في التبسيط والابتعاد عن حياده العلمي؟**

منذ كنت في السادسة عشرة من العمر وأنا أكتب صحافة. لم أؤمن قط بفلسفة الأبراج العاجية الأكاديمية المنعزلة والابتعاد عن هموم الناس. من طبيعتي عندما أكتشف فكرة أو ملاحظة، وإن كانت علمية أو في غاية التعقيد، أن أسارع إلى أقرب إنسان أستطيع الوصول إليه، لأحدثه عن تلك الفكرة ! لا أستطيع مقاومة فرح المشاركة في المعرفة. وأحزن إن لم أستطع الوصول إليه. تستطيع زوجتي أن تحدثك عن «معاناتها» بهذا الشأن بحكم كونها الأقرب إليّ!

نعم ثمة محاذير للمفكر والأكاديمي أن تجره الكتابة الصحفية إلى التبسيط وغيره. ولكن إلى متى تبقى صحافتنا ومنابر إعلامنا الأخرى في قطيعة مع الفكر الجاد الملامس لهموم الناس. وإلى متى سيبقى الناس في بلادنا كتلاً بلهاء تصفق للبرامج الهابطة؟ أو للسجال الاستعراضي والصراخ المتعمد في الفضائيات للإيحاء بأهميتها أو للإعلام الرسمي المستهلك. على المفكر أن يدفع ضريبة اقترابه من الناس – بالكتابة المتواصلة، وإلا بقي تمثالاً في متحف أكاديمي أو واجهة حكومية لامعة. وهما حالتان مرفوضتان مني منذ البداية. إذا لم تصل الأفكار إلى القوى والكتل الفاعلة في واقع المجتمع، فلن يكون هناك تطور. وسيظل المفكرون والمثقفون العرب ، كما هم أفراداً منعزلين. إن التصور بأن المفكرين يغيرون التاريخ تصور ساذج ومغرق في تعظيم الذات. يتغير التاريخ عندما تتحول الأفكار إلى قوى مجتمعية وسياسية فاعلة وما عدا ذلك فحرث في البحر.

أتذكر في هذه اللحظة أبياتاً لعبد الوهاب البياتي يقول فيها:

أيها الحرف الذي علمني حب الحياة

آه... لا تطفئ مصابيحك آه

إلى أن يقول عن هذا «الحرف»:

وسلاح في يدي ضد الطواغيت وأعداء الحياة

ينبغي ألا يسقط هذا السلاح النبيل من يد أي كاتب يحترم نفسه ويتمسك بحقه بوصفه إنساناً.

■ **أخيراً... البحرين التي كتبت عنها كثيراً... كيف «تلخصها» فكرياً؟**

البحرين هي المتصل والمنفصل في دنيا العرب. إنها البلد العربي الوحيد، بوصفها جزيرة يحيطها البحر من جميع الجهات. هي متصلة بالمصير العربي وجداناً وثقافة ورابطة. لكنها منفصلة عن البر العربي بمنطق الجغرافيا. هذا «المنطق» منحها استراحة حضارية سعيدة. (الدكتور هيكل قال عن مصر إنها تمتعت في وادي النيل بعزلة سعيدة بين صحراوين). والفارق أن البحرين بوصفها أرخبيلاً منفصلاً عن اليابسة تمتعت ببعض الاستقرار في وجه الغزوات الرعوية البرية (عربية وغير عربية) التي لم تترك حاضرة عربية إلا ودمرتها بين فترة وأخرى. هذا ما ساعد البحرين على تطوير مجتمع أهلي متطور، ودولة مستقرة

نسبياً، وتسامح إنساني وانفتاح فكري واجتماعي على معطيات حضارية متنوعة. وهذه في الواقع أسس انطلاق مشروعها التحديثي نحو التجدد والديمقراطية في ظل الملكية الدستورية، الحامية للدستور والمرتبطة به قيماً ونظاماً واستمراراً.

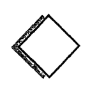
هذه هي البحرين التي قال عنها مؤرخ بريطاني: إن فيها من البترول (فقط) ما يكفي لتزييت العقول!

أي دور متحضر للبترول! ... أن يكون تزييتاً للعقول!

والبحرين من هذه الميزة تقترب اليوم من تقديم أول نموذج خليجي وعربي لما بعد النفط، بالتنويع في مصادرها الاقتصادية، وبالإعداد المستمر لعناصرها البشرية الكفؤة.

وبسبب تواضع دخلها البترولي في جوار غني بالنفط، وصفتها بأنها «**حالة مشرقية**» في الخليج. وأعتقد أن الخليج في حاجة إلى مثل هذه «**الحالة المشرقية**» في قلبه، كي يعود إلى تفهم متبادل منشود بينه وبين مشرقه العربي... ولكن المشرق أيضاً لن ينفذ مجدداً إلى الخليج إلا من خلال المرور ذهنياً ونفسياً عبر الحالة البحرينية.

لا أتحدث عن السياسة بل أتحدث عن الثقافة والفكر ومشاعر الناس البسطاء.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

عبدالفتاح محمد دويدار*

الألفية الجديدة: التحديات والآمال من المنظور النفسي

مما لا شك فيه أن العلم والثقافة والتقانة والحضارة هي أبعاد ملازمة للإنسان دون سواه من المخلوقات. ولقد نشأت هذه الأبعاد وتقدمت كلها بالتطور خلال العصور المتلاحقة حتى وصلت إليها في العصر الحاضر، فاستطاع الإنسان أن يتقدم ويحسن أوضاع حياته ويعدلها ويبدلها حتى نجح في صنع مناخ من الحرية والترف والرفاهية لنفسه وحقق نوعاً من التكيف الإيجابي، وحوَّل معطيات العالم الخارجية إلى وسائل ليستعملها ويستفيد منها في حياته وثقافته وهواياته وسائر أعماله ونشاطاته الفردية والاجتماعية. كما أن الثقافة المتطورة باستمرار قد رفعته عالياً في سلم الحضارة.

غير أنه لا بد لنا من الاعتراف ببعض الأبعاد السلبية للعلم والتقانة والحضارة في عصرنا الحالي بعد أن طوى الزمان الألفية الثانية وفتح صفحاته على الألفية

* أستاذ علم النفس، بجامعتي الإسكندرية والإمارات العربية المتحدة.

الثالثة، فلقد كشف لنا العلم عن أخطار كثيرة لم يعرفها القدماء في العصور الغابرة، مثل أخطار التلوث الصناعي والذري وأخطار الرش بالمبيدات وأخطار الانشطار النووي والخوف على الجنس البشري والكرة الأرضية من الزوال والتدمير نتيجة لتفجر القنابل الذرية والهيدروجينية الموجودة بوفرة في معظم الدول المتطورة تقانياً وصناعياً. كما أن علوم الفلك والمركبات الفضائية والتلسكوبات المتطورة قد كشفت عن أخطار كثيرة مصدرها الفضاء الخارجي والنجوم والكواكب والمذنبات الموجودة داخل المجموعة الشمسية أو حولها؛ لأن تساقط النيازك واصطدام بعض المذنبات بالكواكب عامة وبالأرض خاصة، وإصابة مناطق متعددة من بقاع الدنيا بشظايا هاوية من أذناب بعض المذنبات، أصبحت من الأمور المقبولة والثابتة علمياً في نهاية القرن العشرين. هذا فضلاً عن التحول الذي برز في الأنظمة الدولية وأثر في مفاهيم التوازنات في العالم، وهو ولادة ما سمي بـ «النظام العالمي الجديد». وقد بدأت معالم هذا النظام الدولي الجديد تظهر منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين المنصرم، كما بدأت هذه المعالم أيضاً تجد تطبيقاتها العملية في سائر نواحي المسيرة الحضارية الإنسانية وبيد صانعي هذا المشروع وسدنته من أقوى القوى الليبرالية الغربية الحامية له، وذلك عبر مختلف المنابر والمؤسسات والهيئات والمحافل الدولية نظرياً وفكرياً وفلسفياً وعملياً، وعبر كل وسائل الإعلام وطرق الاتصال المختلفة، وفي العلاقات الدولية الجديدة بين الدول والكيانات.

فهل يكون العلم أساساً للتشاؤم والقلق واليأس وفقدان الشعور بالأمن والأمان، ومن ثم يكون سبباً في غياب الولاء والانتماء وزيادة البغض والكراهية والعدوان؟ أو أن عملية التربية يمكن أن تطرح آمالاً جديدة وتفتح آفاقاً للمستقبل؟

إنها لمأساة عظيمة أن يشعر المرء بأن العلم الذي شكل في حياته البُعد الإيجابي الأهم والسلاح الأقوى في مواجهة الطبيعة، وأن الحضارة التي يفخر بها ويميز عن غيره، وأن الصناعة التي عدَّها أحد إنجازات عقله المبتكر؛ قد تحولت في بعض الظروف إلى وسائل سلبية تعمل ضد الإنسان وتهدد سعادته ووجوده على سطح الأرض وترمي به في أغوار الخوف والقلق واليأس والاضطراب والرعب أمام المجهول والمستقبل.

وثمة سؤال مهم يطرحه الإنسان العربي حول موقعه من النظام العالمي الجديد، فيكتشف بمرارة أنه يفتقر إلى كثير من الخصائص التي تجعله طرفاً فاعلاً

في توجيه الأحداث والتحكم في انعكاساتها على مصالحه في الحاضر والمستقبل. فالمعيار الأمريكي الأساسي لهذا الدور في العالم الحاضر، هو قدرات الأمة العلمية والتكنولوجية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتفاعلاتها مع التطورات الحديثة.. الأمر الذي يحتم على العرب إيجاد الحد الأدنى من التكيف مع تناقضات النظام العالمي الجديد بهدف تحييد آثاره السلبية، لا سيما وقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، وقامت بتكييف القانون الدولي بما يستجيب لمصالحها، فضلاً عن منهجها الخاص في معالجة الأزمات الدولية.

وهنا لا بد لنا أن ندرك أن الألفية الثالثة ليست ألفية الحديد والفولاذ بل هي ألفية ما بعد الكهرباء وما فوق التكنولوجيا وقوة الذرة وزخم الحاسوب والإعلام الآلي وآليات السرعة الصوتية والضوئية والاستيطان في الفضاء. لذلك وجب علينا أن نهيئ أنفسنا جدياً وعملياً لبناء الإنسان الفاعل المتحرك الذي يستطيع التحكم في تكنولوجيا التقانات عامة، وبحيث يمكن السيطرة على سائر معضلات البشرية مثل التصحر، وتلوث البيئة، وقلة المياه، وارتفاع درجة حرارة الجو، والانفجار السكاني، والنفايات بأنواعها الكيماوي والعادي والنووي، وأزمة الغذاء، وانحراف الفطرة البشرية بالمخدرات والإيدز وغيرها، والحروب المحلية والإقليمية، والظلم والعدوان... إلخ.

وهذا التحكم الفاعل في معضلات البشرية مع القدرة على إيجاد الحلول لها واحد من أهم مقومات المسايرة الحضارية العالمية المعاصرة في الألفية الجديدة؛ فضلاً عن التحكم الواثق في تقانات عالم المعلومات السريع والمتطور بسائر إفرازاته الإعلامية والاتصالية.

بيد أن الأمر ليس بالتمني، لأن الأمر المهم الذي يحمي المرء من الانحرافات، ومتاهات اليأس، أو الأمل الخادع هو أن يعمل في ساحة حقيقية واقعية بعيدة عن سكرة المثال الحالم، لأن الطموح المقطوع عن قضايا الحياة الواقعية يصرفنا حتى عن أبسط قواعد المتابعة والإدراك. ويجب أن نلاحظ أن قضية التطبيق والتنفيذ هي المحك الرئيس، إذ إنها تواجه عقبتين هما:

أولاً: عقبة ذاتية من داخل النفس، حيث تزداد هذه العقبة بالنقص في الإعداد والتأهيل وتقل مع حُسن الاستعداد والتأهيل والتخصص الذي يحتاج إلى التربية المتكاملة.

ثانياً: عقبة خارجية ضخمة، ومن واجبنا ألا نهملها، فهي الوجه الآخر لعملة الصراع من أجل الحضارة، وكلما أحسنا الإعداد قل خطر العقبات الخارجية.

ولكي نتفادى العقبات ونزيد من الإيجابيات يجب مراعاة ما يلي:

1 – العلم التكويني النافع الذي يحقق الفهم الدقيق والعمل المتواصل.

2 – الإخلاص الذي يحقق صحة الاعتقاد.

3 – الانفعال بحركة الواقع، ونبض العصر واستشراف المستقبل.

4 – الشعور بالمسؤولية الفردية الذي يؤدي إلى تحقق المسؤولية الاجتماعية.

5 – اكتشاف قدرات الأفراد وطاقاتهم، ووضع الشخص المناسب في العمل المناسب.

6 – توظيف الطاقات وتوجيهها، والتكليف بما يتناسب مع الدراسة والمتابعة.

7 – إثراء التخصصات الحيوية مع مراعاة ظروف الحاضر ومتطلبات العصر.

8 – الصدق في تقرير الحقائق، والموضوعية في مناقشة الأحداث والمواقف.

وغني عن البيان أن الرهان على المستقبل لا يمكن أن يكون مضموناً إلا في أجواء من التعاون ومن السكينة الاجتماعية والسلام العام. ومن هنا فإنه من الضروري إعادة تأهيل كثير من مقولات حياتنا للتعايش مع المعطى الواقعي على أمل التأثير فيه بغية تحقيق ما هو مرغوب مما هو موجود بدلاً من التنظير خارج كل الأُطر والمعطيات الواقعية.

إننا في حاجة إلى وقفة ناقدة، ونظرة فاحصة، ومراجعة النفس ومحاسبتها محاسبة منطقية لنربي جيلاً يستعصي على التنويب على الرغم من المحن القاهرة.

إننا وقد ولجنا الألفية الثالثة في حاجة إلى رفع الهمة، وإحداث هزة في النائمين، ودفعة للخاملين، ويقظة للعاملين، وتصحيح للمخطئين المفْرطين والمفَرِّطين، وتربية على الاعتزاز بمبادئ الدين والعقيدة والتمسك بالأخلاق والفضيلة، والتضحية بالمال والحياة، وثقة في نصر الله.

إننا كي نحقق الآمال الكبار التي ننشدها في الألفية الجديدة، فنحن في حاجة إلى أصحاب الهمم القوية والنفوس العظيمة ذات الإرادة القوية والوفاء الثابت، والإيمان الصادق، والتضحية العزيزة. ولذلك فإن مسئولية المربين تجاه أنفسهم أضخم بكثير من مسئوليتهم تجاه مجتمعهم، وإن خطورة تقصيرهم فيما يتعين عليهم من واجبات يفوق خطورة التقصير فيما للمجتمع عليهم من حقوق.

سعاد عبدالوهاب*

نحو معرفة جدلية

من الطبيعي أن ينشغل أهل الفكر والثقافة بالألفية الجديدة ما بين التحديات والآمال.

ومن الطبيعي كذلك أن يتجه تفكيري إلى الجامعة، تلك المؤسسة الأم التي أنتمي إليها، وإلى اللغة العربية – الأم الكبرى التاريخية – التي يحمل القسم الذي أشرف برئاسته اسمها، غير أني مشغولة بقضية المنهج، وهذا ينسجم مع أهم مطالب الرسالة التي أشارك في حملها؛ رسالة التدريس الجامعي. على مشارف الألفية الجديدة تكتسب كلمة «المستقبل» أبعاداً دلالية غامضة، إن لم تكن مخيفة، نتيجة لعجزنا عن إدراك حدود هذا المستقبل، وهذا يحدث بسبب عدة عوامل، في مقدمتها السرعة المتزايدة التي «يهجم» بها المستقبل على «الحاضر» لدرجة تكاد تلغي هذا الحاضر إلغاءً، بفعل النقلات المذهلة في مجالات المعرفة والابتكار والاختراع. وهناك عامل آخر هو هيمنة القطب الواحد، ولا أقصد أمريكا في غياب الاتحاد السوفييتي فقط، وإنما أقصد الجات والعولمة ومجموعة القوانين التي تكاد تقتحم على الدول الصغيرة خصوصيتها، وتقيم سداً بينها وبين ماضيها. هذه «عوائق» و«مخاوف» تؤثر حتماً في توجيه تفكيري وأنا أحاول أن أستجمع صورة لما يمكن أن تكون عليه أوضاع اللغة العربية في الألفية الجديدة. وهذا المصطلح العام (اللغة العربية) يتخصص عندي بطبيعة العمل الذي أمارسه، بما يعني «قسم اللغة العربية»، ولأن رسالة هذا القسم تتجسد في «الطالب» وفي «عضو هيئة التدريس» قبل كل شيء، فقد فضلت أن تكون هذه المداخلة عن طالب اللغة العربية في الألفية الجديدة، وأن أترك عضو هيئة التدريس إلى فرصة أخرى، على الأقل لأنه مؤهل للتفكير لنفسه، وجاهز للقلق على أثر متغيرات العصر المقبل في استعداده وعلى معارفه وعلى طريقته في التدريس أيضاً. أما الطالب – الذي نستقبله وهو حول السابعة عشرة، ونودعه وقد تجاوز الحادية والعشرين – فإنه الذي يشغلني بحق، وأساس هذا الانشغال ليس باعثه استقبال قرن جديد، أقصد أن الباعث ليس وليد هذه الفترة، وإنما قديم نسبياً في نفسي، لأنه ينطلق من عملية مقارنة مستمرة بين ما كان عليه جيل أساتذتنا، وما نحن عليه من بعدهم، وما نشاهده من واقع طلابنا!!

* رئيسة قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت.

لا يصح أن نغفل عدم دقة المقارنة، على الأقل لأننا شاهدنا أساتذتنا وقد اكتملت خبراتهم وتجاربهم وقد تجاوز أكثرهم الخمسين من العمر، وبلغ بعضهم السبعين، من ثم فليس من المستطاع أن نصف واقع حالتهم العلمية حين كانوا في العشرين (أي حينما كانوا طلاباً في الجامعة)، وكذلك قد تمثل المقارنة بين جيلي وجيل طلابي نوعاً من الانحياز للذات وتملق النفس. ومع وضع هذه الاحتمالات والظنون في الاعتبار، تظل المقارنة في غير صالح جيل الطلاب الحالي.

وهنا لا أريد أن أحمل هذا الجيل كل المسؤولية، فهذا نوع من الهروب ولا يقره البحث العلمي. إن اللغة العربية ذاتها تتحمل قدراً من هذا، فهي لغة ذات تاريخ ضارب في الزمن، وهي لغة دينية (إن صح التعبير) وغنية بالإنتاج الأدبي عبر العصور، ومن هنا يصعب استيعابها (فكراً وأدباً) في عدد محدود من السنوات، أما مسؤولية المعلمين فإنهم لم يتخذوا من التدابير (العلمية المنهجية) ما يجعل هذه اللغة يسيرة، ومحبوبة، وجميلة عند طلابها، وهذا التقصير في التيسير يبدأ من المجامع اللغوية، ومن المعاهد التربوية، ومن خطط النشر، ومن المعلمين في كل المراحل، ما بين رياض الأطفال وحتى الجامعة.

لا تتسع هذه الأسطر، وربما لا تسعف الخبرة الخاصة في قول كل ما يجب أن يقال في هذا المجال، ويكفي – مؤقتاً – أن أكون قد تمكنت من إثارة هذه القضية التي تثار دائماً ولكن لا أحد يعمل على حلها، فربما اتخذنا من تحديات الألفية الجديدة حافزاً للعمل. وهناك أمر آخر يتجه إلى المعرفة التي يحصلها طالب اللغة العربية، إنها ذات اتجاه واحد، بصرف النظر عن مأساة التلقين، والزهد في كتابة البحوث والعودة إلى المراجع، إنها معرفة تنقصها الجدلية، ولهذا فهي معرفة تشحن الذاكرة، ولكنها لا تنفجر من جديد، ذاكرة للماضي، ولكنها جرداء بالنسبة للتفكير في المستقبل. إننا نريد أن تأخذ المعرفة نمطاً جدلياً، بمعنى أن تتعدد زوايا الرؤية وطريقة القراءة للشيء الواحد، بحيث تنهمر توليدات جديدة حول المعارف القديمة، وبذلك نستطيع أن نتعامل مع العصر المقبل، في إقباله المتسارع الذي يهددنا باكتساح مواقعنا وموروثنا. إن طالب اللغة العربية يعرف اسم الجاحظ وعناوين مؤلفاته، ولكن أحداً لم يُنر بصيرته بالمدى العقلاني الفكري الجدلي الذي يمثله الجاحظ. وقل مثل هذا عن أبي حيان التوحيدي، وابن رشد وغيرهما. وهنا يجب أن تتخلى أقسام اللغة العربية عن التمسك بأن تكون بضاعتها كلها لغة عربية فقط، والحمد لله أن جامعتنا تأخذ بنظام التخصص المساند، وما تعرضه الجامعة، ومن ثم باستطاعتنا أن نطعّم مناهجنا بشيء من فلسفة المناهج، والنظريات السياسية، وإذا

كان طالبنا في قسم اللغة العربية يدرس التاريخ السياسي فلماذا لا يدرس الجغرافيا السياسية؟! هذا بعض ما يتصل بالمحتوى. أما الوسائل فإن الكلام فيها معروف متداول، فدراسة الحاسوب ووسائل الإفادة من الإنترنت، وتخزين المعلومات، وقراءة الشرائح... هذه الأمور لا يصح أن تترك (لطموح) الطالب، أو ظروفه، من الواجب أن تأخذ مكاناً محدداً في المراحل التعليمية السابقة على الجامعة بحيث يكون استخدامها في المرحلة الجامعية متاحاً بدرجة مثمرة في مستوى الجامعة. أعتقد أنه – بالنسبة لطالب اللغة العربية – إذا استطعنا أن نقترب من هذه الصورة نكون بحق قد حولنا بعض التحديات إلى إنجازات، وليس فقط إلى آمال.

علي الزعبي*

العرب والألفية الجديدة:
رؤية أنثروبولوجية

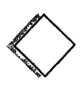
في السنوات العشر الأخيرة انشغل العالم بظاهرة «العولمة»، والتي عُدَّت مجازاً البوابة التي من خلالها ستعبر المجتمعات الإنسانية من ألفية إلى ألفية جديدة، أو بعبارة أدق من مرحلة تاريخية إلى أخرى. هذا الانشغال الفكري نتج عنه كثير من الآراء المتناغمة حيناً والمتناقضة حيناً آخر، مع أن التناقضات هي الأشد والأكثر احتداماً. ولو تفحصنا تلك الآراء لوجدنا أنها تتوزع على أكثر من اتجاه، إلا أن أهمها اثنان كان وما زال لهما السيادة في هذا المجال. ويمكننا تلخيص هذين الاتجاهين على النحو التالي: يذهب الاتجاه الأول إلى أن «العولمة» هي مرحلة تاريخية مقبلة لا محالة، وأنها – أي العولمة – سوف تقود المجتمعات الإنسانية إلى عالم رحب من الرفاهية والديموقراطية والحرية، وهذا معناه خلاص البشرية من معاناتها المزمنة والمتمثلة في الظلم والاضطهاد والديكتاتورية. ويمكننا أن نسمي أصحاب هذا الاتجاه بـ «الاحتفاليين». أما الاتجاه الثاني فيرى أن «العولمة» هي مرآة عاكسة لأيديولوجية «الليبرالية الجديدة»، وأن هناك قوى اقتصادية وسياسية عالمية تدفع، وبشتى الوسائل، إلى تحقيقها على أرض الواقع، وهو هدف إذا ما تم فإن العالم مقبل على كوارث بيئية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتمثل في الاضطرابات والتلوثات البيئية، وتفاقم حالة البؤس والفاقة، بالإضافة إلى بروز حالة

* مدرس في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

من «الهستيريا» الفكرية التي تقودها جماعات التطرف العرقي أو الديني أو الثقافي، وهي حالة ستؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى شرذمة العالم وتفككه. ويمكننا أن نطلق مصطلح «العصابيين» على أصحاب هذا التوجه.

إن الآراء سالفة الذكر هي قراءات تأملية أولية لظاهرة العولمة، والتي تُعد المحدد الرئيس لطبيعة «الألفية الجديدة» وظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن الواضح أنه من الممكن تقليب (تفسير) ماهية هذه الألفية والظواهر المرتبطة بها وفقاً لهذا الاتجاه أو ذاك، وهنا تكمن خطورة القراءة والتفسير. إن الإشكالية التي يقع فيها «الاحتفاليون» و«العصابيون» في تفسيرهم لواقع الألفية الثالثة ناتجة عن فهم غير موضوعي للتفاعل «التكنو-اقتصادي» الحديث، وإصرارهم على قولبة «الواقع الإنساني - الثقافي» ضمن هذا التفاعل، وافتراض تشكل «واقع محدد» ونهائي لكل ذلك. وهذه مغالطة لا يقرها التاريخ الإنساني بجميع صوره ومراحله السابقة.

إن أردنا فهم «الألفية الجديدة» بكل ما تحمله من بشائر ومخاوف، وإن أردنا مواكبة «الألفية الجديدة» بكل ما نحمله نحن من آمال وطموحات، فإنه يجب علينا أن نتجاوز معضلة «الرؤية الأحادية الضيقة»، وأن نكون أكثر تحفزاً وموضوعية لفهم «المستقبل» من خلال وضع «استراتيجيات متنوعة» تحاول استشراف «الغد» من زوايا متعددة تحسباً لوقوع هذا الظرف أو ذاك. إن المشكلة التي ستواجه العرب في الألفية الجديدة ليست مشكلة تكنولوجيا أو ما شابه ذلك، لأن بمقدورنا الحصول عليها بصورة أو بأخرى. إن «الأزمة» التي عاشها العرب في الماضي، والتي سيعيشونها في المستقبل، تتمثل - بالدرجة الأولى - في الغياب «المتعمد» للمراكز الاستراتيجية التي تتعامل مع «المستقبل»، ولعل هذا ما يفسر لنا عدم تأهل العرب وتكيفهم مع عصر الحداثة في العقود الماضية، وصعوبة استيعابهم لعصر ما بعد الحداثة في الوقت الحاضر. نحن أحوج أكثر من أي وقت سبق لتأسيس علم «إثنوغرافيا المستقبل» الذي نستطيع من خلاله أن نحدد كيفية التعامل مع «التحديات» المستقبلية التي ستواجهنا، ونوعية «الآمال» و«الطموحات» التي نأمل في تحقيقها.



مراجعات الكتب

سياسة

العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها

تاليف: جورج شكري كتن
الناشر: سلسلة «دراسات استراتيجية»، العدد (53)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

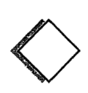
مرت العلاقات الروسية – العربية خلال القرن العشرين بمراحل ثلاث، كان لكل مرحلة منها سماتها التي تميزها عن المرحلتين الأخريين، بدءاً بالمرحلة القيصرية التي شهدت خريفها خلال السنوات السبع عشرة الأولى من القرن الماضي، مرورا بالمرحلة السوفييتية التي استمرت زهاء بضعة وسبعين عاما (1917–1990)، كانت مملوءة بالتطورات الخطرة عربيا ودوليا، وانتهاء بمرحلة روسيا الاتحادية التي بدأت مع تفكك الاتحاد السوفييتي وما زالت فيها روسيا تحاول إعادة اكتشاف ذاتها في مواجهة الآخرين.

وقد تبين للمؤلف أن العلاقات الروسية – العربية قد زادت باطراد خلال المراحل المذكورة، ففي العهد القيصري لم تستطع روسيا عبر ما أطلق عليه تسمية «المسألة الشرقية» النفاذ إلى المنطقة العربية، بسبب العراقيل التي وضعتها في وجهها القوى الاستعمارية المنافسة، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، في وقت كانت الأمة العربية مسلوبة الإرادة لوقوعها تحت وطأة الاحتلالين العثماني ثم الغربي. وبعد وقوع الثورة البلشفية (1917) أعطيت العلاقات السوفييتية – العربية دفعة جديدة عبر التحريض والمساندة السياسيين لقضايا التحرر العربية ضد العدو المشترك؛ الاستعمار الغربي. وفي هذه المرحلة بدأ ينتشر إعجاب بالثورة في أوساط النخبة المثقفة العربية؛ التي بدأت تسعى إلى إثارة النهضة في المجتمعات

العربية الراكدة. ولكن هذه الحماسة تجاه السوفييت فترت إبان العهد الستاليني، إذ امتنعت الحكومات العربية عن تطوير علاقاتها بالاتحاد السوفييتي لخشيتها من الدول الاستعمارية الغربية التي كانت تتحكم في مصائرها عبر الاحتلال العسكري المباشر أو غير المباشر.

غير أن العلاقات العربية – السوفييتية بلغت مداها الأوسع بعد منتصف القرن العشرين حين تلاقت مصالح الأنظمة العربية الجديدة المعادية للغرب والساعية إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي مع مصالح السوفييت الذين كانوا يمرون بمرحلة إصلاح لنظامهم؛ قادتهم إلى دخول الساحة الدولية كرأس لمنظومة عالمية كبرى في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظومتها المقابلة؛ وهو ما عرف على امتداد قرابة نصف قرن بمرحلة «الحرب الباردة». وفي هذه الفترة كان ينظر إلى الصراع العربي – الإسرائيلي بوصفه أحد أوجه الصراع الدولي بين الشرق والغرب، وفيها شهدت العلاقات السوفييتية – العربية ازدهاراً كبيراً، ولم يشمل تأثيرها الدول العربية ذات الأنظمة اليسارية فحسب، بل تأثرت أيضاً الدول العربية الأخرى التي حاولت تحسين شروط علاقاتها بالدول الغربية.

وعلى أنقاض الاتحاد السوفييتي الذي انهار عام 1990 نشأت مرحلة جديدة لم تتبلور معالمها حتى الآن على صعيد العلاقات الروسية – العربية بسبب المشكلات التي تواجه روسيا داخلياً وخارجياً، ويعتقد المؤلف أن الانكفاء في العلاقات العربية مع روسيا لا يعود فقط إلى المشكلات التي فرضت نفسها لدى الطرف الروسي، وإنما للتغييرات التي حصلت في الأنظمة العربية أيضاً، التي بدأت منذ أوائل السبعينيات بالحد من علاقاتها بالطرف السوفييتي ثم الروسي لصالح توثيق علاقاتها بالغرب.



سياسة

مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

تاليف: علي أحمد فياض
الناشر: سلسلة «دراسات استراتيجية»، العدد (54)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تحاول هذه الدراسة معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة من خلال إلقاء الضوء على جذور قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني لدى التيارات الفكرية الرئيسة في المراحل المختلفة (النكبة والثورة والتسوية). وكذلك من خلال استعراض التطورات الديمجرافية والسياسية التي مرت بها قضية اللاجئين الفلسطينيين، ورصد الأبعاد القانونية والدولية والإنسانية للحلول السياسية المطروحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المحطات التفاوضية الرئيسة (من مدريد مروراً بواشنطن إلى أوسلو).

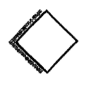
في المحور الأول من هذه الدراسة يتتبع الباحث تاريخ قضية اللاجئين الفلسطينيين والأسباب والعوامل التي أدت إلى بروزها، إلى ما قبل نشوء الكيان الإسرائيلي بل إلى ما قبل فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. ثم يستعرض كيفية معالجة الحركة الوطنية الفلسطينية والفكر السياسي الفلسطيني للمشروع الصهيوني في سنوات ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي، وما رافقها من إشكالية الكيان السياسي الفلسطيني.

ويتناول الباحث في المحور الثاني قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة في زمن النكبة، فيتعرض لسياسة العرب والإسرائيليين تجاه قضية اللاجئين وموقفهم من حق العودة، ويتابع رحلة اللاجئين الفلسطينيين العسيرة لكن الناجحة في مقاومة عوامل الفناء ومشروعات التصفية، وفي البحث عن الذات وحمايتها

والحفاظ عليها، وفي التعبير السياسي والنضال دفاعاً عن الذات، حيث الانتقال بقضية اللاجئين من طابعها الإنساني إلى السياسي، والانتقال بحق العودة من حالة الحلم القومي إلى دائرة الممارسة الوطنية، كما يعالج التطورات التي طرأت على مواقف التيارات السياسية العربية تجاه قضية اللاجئين ومكانة حق العودة في خطابها السياسي.

أما المحور الثالث فيستعرض حق العودة في زمن العنف الثوري (1967–1982)، إذ طرأت في هذه الفترة تغيرات كبيرة على ديمجرافية اللاجئين العرب واليهود نتيجة حرب حزيران/يونيو 1967، واتسعت ظاهرة اللاجئين إلى مساحة عظمى تجاوزت الحدود الفلسطينية، وفي الوقت نفسه صار للاجئين الفلسطينيين الدور الأبرز في المواجهة، وشكلوا وقود الثورة والمقاومة المسلحة. ويميز الباحث في هذه الفترة بين ثلاث مراحل مرت فيها قضية اللاجئين؛ مرحلة ما بعد عام 1967، ومرحلة ما بعد عام 1973، ومرحلة ما بعد عام 1975.

وفي المحور الرابع يقارب الباحث حق العودة في زمن التسوية (1983–2000)، وذلك عبر رصد مسيرة الفكر السياسي الفلسطيني وتطور الرؤية لقضية اللاجئين، والموقف من مسألة حق العودة في مرحلة التسوية السياسية، ولا سيما مشروع مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من اتفاقات أوسلو. كما يرصد الباحث مواقف القوى السياسية الفلسطينية من حق العودة على المستويات النظرية والسياسية والعملية؛ إذ يرى الباحث أن شعار حق العودة في هذه المرحلة قد تراجع إلى الوراء ليصبح رهين المشروعات والبرامج السياسية التي شهدتها المنطقة. ويلحظ مفارقة مهمة، وهي أنه في الوقت الذي يفترض أن يقوم «السلام» بتسوية المشكلة التي تفاقمت بسبب «الحرب»، فإن الذي جرى عكس ذلك، حيث جاءت التسوية السلمية لتثقل كاهل اللاجئين، وتعطل استحقاق العودة، وتثير التباساً حول حقهم التاريخي في فلسطين. ويختم الباحث دراسته بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المهمة.



علم نفس

النفس المغلولة

التحليل النفسي للشخصية اليهودية وللممارسات الإسرائيلية

تاليف: محمد أحمد النابلسي
الناشر: مركز الدراسات النفسية – لبنان
عرض: عبدالفتاح دويدار*

يبدأ الكتاب بمحاولة لتحليل الشخصية الإسرائيلية لكن المؤلف يخلص إلى استحالة هذا التحليل بسبب تعدد مصادر استعارات العناصر الثقافية في المجتمع الإسرائيلي. هذا التعدد الذي حول المجتمع إلى مجموعة جزر ثقافية أو إلى «اتحاد للحارات اليهودية» كما يطيب للمؤلف تسميتها. إذ يجد أن التحليل لا يمكنه أن يغطي التنافر الثقافي – الحضاري بين المهاجرين الروس وبين الفالاشا مثلاً. فالمهاجرون الروس هم أقرب إلى الثقافة الروسية – التي أتوا منها – منها إلى المعايير الاجتماعية والثقافية الهجينة للمجتمع الإسرائيلي الحالي. ومثلهم الفالاشا واليهود العرب وبقية التجمعات (الغيتوات) المهاجرة. وهكذا لا يجد المؤلف عناصر تجمع بين هذه التناقضات سوى الميثولوجيا اليهودية. وإن كانت هي نفسها موضوعات خلافية بين الطوائف اليهودية. ومع الإمعان في البحث يجد المؤلف أن النقاط الجامعة للموزاييك الإسرائيلي المتنافر هي عناصر يهودية صرفة، لذلك يبدل تحليله من الذات الإسرائيلية (التي لا يرى لها أثراً يدل على وجودها) إلى الذات اليهودية. وهذه الأخيرة هي النفس المغلولة التي يحللها الكتاب. أما عن عناصرها فيختصرها المؤلف في النقاط التالية:

* قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات.

1 – **نعمة الولادة اليهودية:** ذلك أن نعمة الرب تحل على اليهودي لمجرد ولادته لأم يهودية. فهذه الولادة تؤمن له عضوية شعب الله المختار، وتميزه عنصرياً عن الأغيار أو الغوييم الأدنى إنسانية من اليهود.

2 – **البكائيات التاريخية:** وتبدأ من السبي الأول على يد نبوخذ نصر ولا تنتهي حتى اليوم. ذلك أن مشاعر الاضطهاد تشكل عنصر الدعم الأساسي لمشاعر العظمة والتفوق. وهذا ما تثبته الوقائع العيادية – النفسية. حيث يترافق ذهان العظمة (البارانويا) دائما مع مشاعر الظلم والاضطهاد. مما يجعل من هذه الأخيرة ضرورية للشعور بالأهمية والعظمة والتفوق.

3 – **الرفاه الإسرائيلي:** تقدم إسرائيل لفقراء اليهود فرصة العيش برفاهية تصل إلى حدود متوسط دخل فردي يبلغ 16 ألف دولار سنويا. وهذه الرفاهية هي عنصر الجذب الإسرائيلي لليهود. أما اليهود الأمريكيون الذين يعيشون بمتوسط دخل 40 ألف دولار سنوياً فإنهم لا يفكرون في الهجرة. وهنا يتساءل المؤلف عن عدد اليهود الذين يتمسكون بالبقاء في أرض ميعادهم لو انخفض دخلهم الفردي إلى مثيله في الدول العربية المحيطة بإسرائيل؟

4 – **الأساطير الصهيونية:** وهي مجرد شائعات حاولت الصهيونية إلباسها ثوب الأسطورة عن طريق نسجها على غرار الأساطير التوراتية. بدءاً بشائعة الرغبة في إقامة دولة متفاهمة مع جيرانها ومن دون حرب. واستكمالاً بعدم قبول العرب لهذه الدولة ورغبتهم في إبادة اليهود، وصولاً إلى انتصار الشعب اليهودي المتفوق على العرب في قتال واجه فيه كل يهودي 40 عربياً. وها هي كتابات المؤرخين الجدد تفضح هذه الشائعات الكاذبة لتبين الحقائق ولو بعد حين، فتطرح أفكاراً لما بعد الصهيونية!

5 – **الأساطير اليهودية:** وفي مقدمتها أرض الميعاد، وهي الأسطورة التي ترجمتها الصهيونية بشائعة: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وغير ذلك من الأساطير والشائعات التي تتكفل جهات علمية كثيرة حالياً بكشف بطلانها. وذلك بدءاً بالباحثين الأركيولوجيين وانتهاء بالمؤرخين الإسرائيليين الجدد الذين يحاولون إنقاذ إسرائيل من ردود الفعل أمام انكشاف خداعها واستغلالها للجميع وخيانتها لهم، بمن فيهم حلفاؤها الأقوياء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويخلص المؤلف في تحليله للشخصية الإسرائيلية بوصفه لها بأنها تكرر

موقفاً طفولياً خاطئاً قوامه محاولة الحصول على الاعتراف بالقوة مع الإصرار على احتقار الآخر واستباحته. فتكون النتيجة الطبيعية لذلك «المذبحة» المتكررة في التاريخ اليهودي. وهو التكرار الذي يرده المؤلف إلى الإصرار على هذا الموقف الطفولي وتكراره من قبل اليهود على مر العصور. بل إن المؤلف يُعد أن أحد المبادئ اليهودية الثابتة هو مبدأ الاحتماء بالقوي والتحالف معه، ومن ثم خيانته. وتكفي مراجعة الخيانات الإسرائيلية والتجسس الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية للتأكد من صحة هذا الطرح. وفي هذا تفسير لردود الفعل الأمريكية البيضاء المعادية لليهود وللحكومة الفيدرالية لكونها متأثرة بهم. وما انفجار أوكلاهوما الشهير سوى ترجمة عملية لهذا الرفض الأميركي للاستغلال الإسرائيلي.

ولكن كيف تنعكس هذه العلامات المرضية في السلوك السياسي الإسرائيلي؟ وهو السؤال الذي يحاول الكتاب تقديم الإجابات عنه في فصوله التالية، حيث يعرض للرعب الإسرائيلي من السلام، والسلوك الاحتيالي الإسرائيلي في المفاوضات. كما يعرض للرفض الإسرائيلي القاطع لإقامة علاقات طبيعية مع الآخر. ومن هنا حسبانه لدعوة التطبيع مجرد خدعة من الخدع الإسرائيلية. إذ إن تخلي اليهود عن وضع شعب الله المختار يخالف تعاليمهم، بل إنه يسهل اندماجهم في المنطقة (بمعنى أنه يجعل وجودهم طبيعيا) بما يفقدهم مشاعر الأمان التي يستجلبونها عبر إثبات قدرتهم على العدوان. وهذا التحليل في منزلة التحذير للواهمين الساعين إلى التطبيع. فالكتاب يطرح على هؤلاء السؤال عما إذا كانت إسرائيل مستعدة للاعتراف بالآخر (وبالأغيار عموما) اعترافا ناجزا؟

كما يتطرق الكتاب إلى حركة المؤرخين الإسرائيليين الجدد، فيرى فيهم خدعة من مسلسل الخداع الإسرائيلي. إذ إن ما يكشفه هؤلاء من حقائق هي كشوفات متوافرة في الأرشيفات السرية المعلن عنها بعد مرور 30 عاماً في دول كثيرة. وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ويردنا المؤلف إلى كتاب السيناتور الأميركي بول فندلي المعنون «**خيبات مؤجلة**»، حيث نجد المعلومات التي يعرضها المؤرخون الجدد من دون دفع المقابل الذي يطلبه هؤلاء. باختصار فإن النابلسي يُعد أن هؤلاء يحاولون بيع العرب سلعاً ملقاة في الشوارع. بل إنهم يجهدون للحصول على أعلى الأثمان لبضائعهم. ومنها «**التدوين المشترك للتاريخ**». وهي أكبر الخدع الإسرائيلية الحالية وأكثرها خبثاً بحسب رأي المؤلف، الذي يرى فيها إضافة للخدعة محاولة لتعويم المشروع الصهيوني. ولتجنيب إسرائيل نهايتها

المحتملة، حيث يخصص فصلاً بعنوان «**نهاية إسرائيل واستمرار لعبة الأمم**»، وفيه عرض لمختلف السيناريوهات المطروحة لنهاية إسرائيل. بدءاً من سيناريو الاستراتيجي في حزب العمل الإسرائيلي «يوسي بيلين» الذي يطرح أزمة الوجود الإسرائيلي في كتاب له بعنوان «**موت العم الأميركي**» وصولاً إلى طرح المستقبلي جاك اتالي لنهاية إسرائيل، مرورا بالطروحات العربية والإسلامية وحتى الأمريكية لهذه النهاية، التي لا يؤخرها سوى وعي الاستراتيجيين الإسرائيليين بموضوعية طرحها وحقيقته. مما يدفعهم إلى العمل على تفادي الأوضاع التي يمكنها التعجيل بها والعمل على إحداث ظروف جديدة لتأخيرها. مثال ذلك اقتراح يوسي بيلين بالبحث عن خزان يهودي إضافي بعد نضوب الخزان الأصلي. وذلك بتعديل تعريف اليهودي وتحويل التهويد من الدينية إلى العلمانية. بحيث يعطى حق المواطنة الإسرائيلية لمن يرغب بالتهود! وبطبيعة الحال فإن الرفاه الإسرائيلي قادر على جلب متهودين كثر من البلدان الفقيرة. لكن جرعة العلمانية في هذا الطرح تستنفر اليهود المتشددين والحاخامات السفارديم على وجه التحديد. فهؤلاء يخالفون حاخامات الاشكيناز ويقارعونهم في موضوعات جانبية لها طابع فقهي. إلا أنها تصل بهم إلى الطريق المسدود والعداء السافر. حتى إنهم لا يجيزون الزواج بين أتباعهم ويرفض بعضهم الأكل على موائد بعضهم الآخر بسبب الشك في طهارة الطعام. فهل نتخيل كيف يمكن لهؤلاء المتشددين أن يستقبلوا الدعوة لانتزاع سلطة التهويد من أيديهم وتحويلها إلى جهات علمانية تهود غير اليهود عبر امتحان شبيه بامتحان الحصول على الجنسية الأمريكية كما يورد الكتاب على لسان بيلين في كتابه «موت العم الأميركي»؟

في المقابل يجب أن نتذكر أن السيطرة السياسية في إسرائيل محسومة للعلمانيين الاشكيناز. وصعود بعض حركات التطرف اليهودي والشرقي (السفارديم) ليس قاعدة. وإنما هو انعكاس لوضع عابر وجولة من جولات الصراع على الهوية داخل إسرائيل. وللتأكيد على ذلك يكفي التذكير بأن العلمانيين يكتفون بالتهديد بالهجرة من إسرائيل كي يحصلوا على المكاسب التي يريدونها. فالمتشددون والشرقيون يعون تماماً واقعة مفادها أن إسرائيل مدينة لهؤلاء ولعلاقاتهم بالغرب العلماني في بقائها واستمرارها. واستناداً إلى هذه الواقعة تمكن العلمانيون من استقبال مليون مهاجر روسي بينهم 650 ألفا غير مستوفين لشروط الحاخامات وتعريفهم لليهودي. وسط تغاضي الحاخامات عن هذه الهجرة. لكن

بيلين يريد أن يخطو خطوة أكبر في هذا الاتجاه، إذ لا يكتفي بالتغاضي بل يريد تغيير قانون تعريف اليهودي. وهو قانون عدله العلمانيون خمس عشرة مرة منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم.

وبصورة خاصة يستوقفنا في الكتاب فصل بعنوان: «سيكولوجية السفاح – شارون نموذجا». وفيه يدعو المؤلف إلى محاكمة شارون بوصفه مجرم حرب وسفاحاً. فمعاداته للإنسانية لا تقل عن معاداة السفاحين المدانين لها. ويبدأ الفصل باقتراح إضافة تصنيف جديد إلى تصنيفات الطب النفسي، إذ يرى أن تشخيص الشخصية المعادية للمجتمع قاصر عن تصنيف السفاحين. لذا فهو يقترح إدراج تصنيف «**الشخصية المعادية للإنسانية**». وبما أن اضطراب الشخصية لا يعفي المريض من الملاحقة القانونية ومن المسؤولية فإن المصنفين في هذه الخانة تجب محاكمتهم على جرائمهم. ويجد المؤلف في شارون نموذجاً لهذا الاضطراب واجب المحاكمة والعقاب. حيث يعرض لجرائمه والمجازر التي ارتكبها فيذكر: **مجازر صبرا وشاتيلا، ثم قتل الأسرى المصريين، واجتياح بيروت ومجزرة قبية**. دون أن ينسى الإساءة المتعمدة بإهانة شارون لمشاعر أكثر من مليار من المسلمين بزيارته المدنسة للأقصى بتاريخ 2000/9/28.

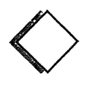
أما فصل «**النفط والقدس والمستقبل**» فإنه تحذير يوجهه المؤلف للالتفات إلى العلاقة بين أزمة أسعار النفط التي سبقت تدنيس الأقصى بأسبوعين وهذا التدنيس. وهو يصر على أن هذه الزيارة كانت مخططة ومتفق عليها بين الأطراف المعنية. ثم يترك لنا حرية استنتاج العلاقة بين هذين الحدثين المرتبطين والمستقبل.

فهل كانت الزيارة لتبرير إخفاق التسوية السلمية التي سعى إليها كلينتون حتى اليوم الأخير من ولايته؟ وفي هذا ترك المنطقة مفتوحة على جميع الاحتمالات والتهديدات. ويتأكد هذا الإيحاء عبر تقرير أمريكي (يعرضه المؤلف في نهاية الفصل يشير إلى موافقة كلينتون على افتعال مشكلة الأقصى). وفي السياق ذاته السؤال عما إذا كانت هذه الأزمة وسيلة لصنع أجواء توتر شرق أوسطية كفيلة بإبقاء أسعار النفط في مجال المساومات؟ بل أكثر من ذلك؛ هل تنوي الولايات المتحدة الأمريكية جلب تنازلات جديدة – نفطية من دول المنطقة كي تحكم سيطرتها على أسعار النفط وتتحكم فيها بشكل مطلق؟ وفي هذه الحالة ماذا عن

مستقبل المنطقة، وهل هي سوف تقاد نحو الإفقار بخطى حثيثة تحت ضغوط التهديدات مختلفة الصعد؟

هذه مجرد أمثلة على الأسئلة التي يثيرها الكتاب ويستفز قارءه للتفكير فيها وفي الاحتمالات المتفرعة عنها بما يطرح موضوع المستقبل ومعه ضرورات كثيرة. لعل أهمها ضرورة إعادة هيكلة العلاقات في المنطقة واستعادة الأبعاد الاستراتيجية لدولها. بما يستتبع ضرورة الإسراع في حل صراعاتها وخلافاتها الحدودية والسياسية. كذلك ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية ومحاولة استشفاف الدور الاستراتيجي المقبل للمنطقة ومحاولة تفعيله عبر أحلاف استراتيجية تدعم أمن المنطقة وتؤمن استمرارها وتحول دون ابتزازها أو تخويفها أو إفقارها أو تفجير تناقضاتها الداخلية والبينية... إلخ من الاحتمالات المستقبلية الخطرة.

ويبقى أن نشير إلى قدرة المؤلف على تفعيل دور الاختصاص في مجال السياسة والاستراتيجية وإقناع القارئ وصناع القرار بأهمية القراءة السيكولوجية للأحداث والمتغيرات السياسية. وهو حقل قصرنا فيه غاية التقصير، في حين أنه بات يعد من بدهيات الأدوار الوظيفية للسيكولوجيا في الدول المتقدمة. وبذلك يمكننا القول إن المؤلف يفتتح التطبيق السياسي المعاصر للسيكولوجيا في الوطن العربي. مقدما بذلك رؤية تحليلية إضافية إلى الرؤى التقليدية المعهودة في التحليل السياسي.



اجتماع

الثقافة والصحة والمرض

Culture, Health, and Illness

تأليف: سيسل جي هيلمان C.Helman
الناشر: اكسفورد، بترورث هاينمان (2000)، 328 صفحة.
مراجعة: يعقوب يوسف الكندري*

يحتوي كتاب الثقافة والصحة والمرض، والذي يقع في 328 صفحة من الحجم المتوسط، على أربعة عشر فصلاً مستقلاً. تربط هذه الفصول الجوانب الطبية والصحية بالمفاهيم الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية. فلقد عني حقل الدراسات الأنثروبولوجية بإبراز الرابط المشترك بين مفهومي الثقافة والصحة والذي حاول مؤلف الكتاب إبرازه وإظهاره ضمن هذه الفصول.

فالكتاب في مجمله عبارة عن تسليط للضوء على مجتمعات إنسانية مختلفة حملت ثقافات متعددة حاول المؤلف من خلالها عقد المقارنات وإبراز المفاهيم الثقافية الصحية لهذه المجتمعات الإنسانية سواء أكانت هذه المجتمعات مجتمعات تنتمي إلى ثقافة شرقية أم ثقافة غربية، أم كانت محصورة في أقاليم محددة أم في ديانات متعددة. فيبحث المؤلف، على سبيل المثال، في الثقافة الأمريكية والمكسيكية واللاتينية تارة، ويبحث في الثقافة الصينية واليابانية والشرق أوسطية تارة أخرى، وينتقل إلى تسليط الضوء على الطقوس والممارسات والعادات الخاصة بالديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية من جهة، ويعرض لعادات الديانتين البوذية والهندوسية وتقاليدهما وممارساتهما من جهة أخرى. فيبحث المؤلف من خلال هذا الكتاب الثقافات المتعددة فيما يتعلق بقضايا الصحة والمرض ودرجة التمايز بينهما.

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ويعرض المؤلف لهذه العلاقة بين الصحة والمرض وفقاً لمنظور الأنثروبولوجيا الطبية ووجهة نظرها، والتي أفرد لها الجزء الأول من هذا الكتاب، والذي عدَّه مقدمة عامة له. حيث اشتمل الجزء الأول على مقدمة عامة أوضح من خلالها المؤلف بعض المفاهيم الرئيسة في ميدان الأنثروبولوجيا الطبية. فهذا الفصل عبارة عن أرضية عامة شملت مفاهيم الثقافة ومحتواها، ودور الأنثروبولوجيا الطبية في الحياة اليومية سواء أكانت في مراحل الطفولة أم في المراحل العمرية المتأخرة منتهياً بالأنثروبولوجيا الطبية في مجال التطبيق الإكلينيكي وبطرق البحث وأساليبه في الأنثروبولوجيا الثقافية على وجه التحديد. وانتقل المؤلف في الجزء الثاني إلى تحديد مفهومي التشريح والفيزيولوجيا، وذلك من خلال المنظور والرؤى الثقافية لهذين المصطلحين. فيعرض المؤلف المعتقدات والممارسات الخاصة المرتبطة بجسم الإنسان وأهميتها الاجتماعية والنفسية، إضافة إلى إبراز هذا الجسم الفيزيقي، ووظيفته، من المنظور الثقافي للمجتمعات الإنسانية تطبيقياً ونظرياً.

ويخص المؤلف الجزء الثالث من هذا الكتاب بالحديث عن ارتباط الثقافة بالغذاء، موضحاً ما يقوم به الغذاء من دور مهم في الحياة الاجتماعية لكونه يُعد أكثر من مادة لإشباع دافع الجوع الأساسي في الإنسان. فالغذاء يُعد بشكل عام عنصراً من العناصر الثقافية تحكمه قيود وقوانين وأعراف اجتماعية تختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر. ثم ينتقل الكتاب إلى الجزء الرابع والخاص بموضوع الرعاية والعلاج، وقطاع الرعاية الصحية متعددة الأنماط في الثقافات الإنسانية المختلفة. فجميع المجتمعات الإنسانية تعاني من آلام وأمراض عضوية ونفسية، ولكن الطرق التي يتم استخدامها والأشخاص أو المؤسسات التي يمكن اللجوء إليهم هم الذين يختلفون من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر. وفي الجزء الخامس يستكمل المؤلف توثيقه الثقافي المقارن بين المجتمعات الإنسانية بعرضه لعملية التفاعل بين الطبيب المعالج والمريض، وهذه العملية التفاعلية ترجع بالدرجة الأولى إلى الخلفية الثقافية التي يعود إليها كلاهما. فيعرض هذا الجزء الاختلافات في الرؤى الطبية وغير الطبية التي يتفاعل ويتعامل معها كلاهما.

وأما النوع (الجنس) وعملية التناسل فهما موضوع الجزء السادس من هذا الكتاب، فيعرض المؤلف في هذا القسم مفاهيم الذكورة والأنوثة من المنظور الأنثروبولوجي والبحوث التي تناولت هذا الجانب، ثم يبحث في علاقة النوع بالصحة والمرض والرعاية الصحية وعلاقته بالحمل والولادة، وذلك من منطلقات ثقافية متعددة.

ويعرج المؤلف بعد ذلك لتوضيح عملية ما يسمى بالاستجابة الثقافية للألم، فالثقافات الإنسانية تختلف من حيث استجابتها للألم، وذلك باختلاف خلفيتها الثقافية. فالسلوك الخاص بالألم، والمفاهيم الاجتماعية للألم، وما يسمى بالألم المزمن هي موضوعات الجزء السابع من هذا الكتاب. أما الجزء الثامن فإنه يركز على طرق التداوي والتطبيب والعلاج ووسائلها. فيحاول الكتاب أن يفسر مقدار تأثير الدواء في الإنسان والذي يخضع، ليس لاعتبارات طبية أو خاصة بالدواء نفسه فحسب، وإنما يمتد ليشمل عناصر أخرى ذات علاقة وارتباط تتعلق بشخصية المريض، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي ينحدر منها الشخص، والتي تُعد أيضاً من الأمور التي تُحدث نوعاً من أنواع الاختلاف في استجابة الأفراد للدواء.

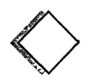
أما الجزء التاسع من هذا الكتاب فإنه يبحث في نظام الشعائر والطقوس ودورها في إدارة ما يسمى بالشقاء والمعاناة الإنسانية والتحكم فيها. فيمارس الإنسان بعضاً من الطقوس والممارسات العقائدية التي تأخذ أشكالاً متنوعة، والتي تتعامل مع الأحداث الحياتية الخطرة والتي تهدد حياة الإنسان. فهذه الطقوس تُعد رموزاً ثقافية لها أنماط متعددة، ولها وظيفة نفسية اجتماعية. وهذا ما حاول الكتاب عرضه في هذا الجزء. وفي الجزء العاشر يتناول المؤلف الأمراض الجسمية النفسية (السيكوسوماتية) واختلافها وتنوعها في الثقافات الإنسانية. فيعرض هذا الجزء العلاقة بين الثقافة والمرض العقلي من حيث عرضه لمفاهيم متعددة مثل مفهومي السوي وغير السوي، ومقارنته للاعتلال النفسي بين الثقافات والتأثيرات الثقافية في التشخيص السيكوسوماتي، والأنماط الثقافية للاعتلالات النفسية.

ويعرض المؤلف في الجزء الحادي عشر جانباً نفسياً آخر مرتبطاً بالثقافة، وهو ذلك المرتبط بالضغوط النفسية والاجتماعية. موضحاً مفهوم الضغوط وعلاقتها بالبيئة المحيطة، والعوامل التي تؤدي إلى حدوث هذه الضغوط الاجتماعية والنفسية، والتأثير الثقافي في حدوث هذه الضغوط، وعوامل الهجرة وتأثيرها والوضع الاجتماعي الخاص بالمعاناة الاجتماعية لدى بعض الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة. أما الجزء الثاني عشر فهو يتناول موضوع العوامل الثقافية للأمراض وانتشارها. فهو قسم يربط الجوانب الثقافية بما يسمى بعلم الأوبئة، وذلك من خلال تركيز المؤلف على إبراز الجوانب الثقافية المتسببة في حدوث كثير من الأمراض بدءاً من تعريفه للمرض من المنظور الثقافي، ثم عرضه لهذه العوامل المتعددة.

أما الجزء الرابع عشر فهو يتناول قضايا عالمية مشتركة وقعت تحت عنوان

الأنثروبولوجيا الطبية والصحة العالمية، حيث بحث المؤلف عن القضايا العالمية المشتركة التي تهم النظام العالمي وتؤرقه، وهي تلك المتعلقة بالزيادة السكانية المطردة، وتبني النظام الغربي، ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونظام الرعاية الصحية الأساسية، والملاريا والتلوث. وأخيراً يعرض المؤلف في الفصل الأخير من هذا الكتاب، والذي يُعد الإضافة الجديدة في الطبعة الرابعة، طرق البحث الجديدة في مجال الأنثروبولوجيا الطبية كما سماها. فاستعرض المؤلف في هذا الفصل أنواع البيانات وأشكالها، والتأثيرات التي يتم التعرض لها في أثناء جمع البيانات، ومن ثم طرق البحث الكيفية وسبل استخدامها. ويختتم المؤلف الكتاب بملحق مميز في نوعه عارضاً من خلاله لاستبانة مصغرة تشتمل على أسئلة خاصة بموضوع كل جزء من أجزاء هذا الكتاب، يهدف من خلالها المؤلف إلى مساعدة الباحثين على الاعتماد عليها في دراسة الثقافات المتعددة.

لا بد في النهاية من الإشارة إلى أن هذا الكتاب يُعد من الكتب المهمة التي لا غنى عنها للمتهمين والمعنيين في مجال الصحة والمجتمع والثقافة. فهو يربط – كما سبقت الإشارة – المفاهيم الثقافية والاجتماعية بالمفاهيم الصحية والطبية. فالمرض والسقم والاعتلال الجسدي والفيزيقي والنفسي لا يمكن بأي حال من الأحوال فهمها بعيداً عن فهم المنطلقات والافتراضات الثقافية. وإذا أراد الباحث تقديم حلول وتوصيات وتطوير سبل المعالجة الصحية للمجتمع، فإن ذلك لا يكون بمعزل عن ثقافة المجتمع وممارساته الاجتماعية والثقافية ونظام حياته اليومي والذي يختلف باختلاف الثقافات. ولعل ذلك ما حاول المؤلف في هذا الكتاب إيضاحه وإبرازه في أجزائه الأربعة عشر. ولعل الملاحظ للكتاب أيضاً يرى أنه اشتمل على أجزاء متعددة لا يوجد بينها رابط مبوب. فهو عرض لمفاهيم وقضايا صحية ثقافية دون تأطير في قالب محدد لفصوله. فقد نجح المؤلف في عرضه للقضايا الصحية والثقافية من منظور ومنطلق شمولي جمع فيه أبرز القضايا الصحية والثقافية ذات الاهتمام المشترك. إن ذلك قد يولد لنا حاجة لتكثيف العمل على وجود دراسات وأبحاث مشابهة في الوطن العربي تعرض بشيء من التفصيل القضايا الصحية والثقافية في المجتمعات العربية المتعددة ودراسة الثقافات الفرعية المختلفة فيها.



اجتماع

العلاج الجمعي مع الأطفال والمراهقين

"Group Work With children and adolescents"

تأليف: ستيفن روز
الناشر: ستيف لندن، 187 صفحة
مراجعة: حامد المطيري*

لقد اعتنت طريقة العمل مع الجماعات بجماهير مختلفة بدءاً بالأطفال وانتهاءً بالمسنين، وركّزت على فئات متنوعة مثل المدمنين والمسجونين والمرضى النفسيين وغيرهم كثير. والحاجة ماسة إلى استخدام هذه الطريقة، وخصوصاً أنه في بعض الحالات لا تنجح طرق الممارسة مع الحالات الفردية في إحداث التغيير. كما زاد الاهتمام باستخدام هذه الطريقة في العقدين الأخيرين، وذلك للنقص الحاد في أعداد الممارسين، والدراسات تؤكد حقيقة أن أعداد طالبي المساعدة تفوق بشكل كبير أعداد المهنيين المعنيين بتقديم الخدمات. والكتاب الذي نحن بصدده يندرج ضمن الكتب الأكاديمية التي يمكن الاستعانة بها في تدريس المقررات الخاصة بالطفولة وطرق علاج اضطراباتها، المعروضة ضمن مقررات تخصصية في الخدمة الاجتماعية وعلم النفس على وجه التحديد.

وينقسم الكتاب إلى بابين: يضم الأول منهما خمسة فصول استعرضت المفاهيم الأساسية في طريقة العمل مع الجماعات، في حين يركز الباب الثاني في فصوله الأربعة على تطبيقات الطريقة في مجالات محددة باتباع منهج واحد يبدأ بعرض المشكلة والغرض من الطريقة في معالجتها، ثم طرق تمييز المشكلة

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ومستويات حلها، بعد ذلك يتم استعراض إجراءات الإعداد وتشكيل الجماعة والأنشطة التي يقوم بها قائد الجماعة، وأخيراً تطبق على حالة. وفيما يلي استعراض لفصول الكتاب بحسب الأبواب الواردة فيه.

يؤكد المؤلف في الفصل الأول على أهمية النظر إلى عمليات التعلم التي يمر بها الطفل والمراهق من خلال المنظور الإيكولوجي الذي يؤكد على أن الصعوبات المختلفة التي يمر بها الأطفال هي نتاج لعملية تفاعل بين الأنساق المختلفة مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي الذي يعيش فيه الطفل. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن المحيط التنظيمي الذي تمارس من خلاله طريقة العمل مع الجماعات، ويسلط الضوء بذلك على البناء والوظيفة والموارد المتاحة على مستوى المدرسة والبيئة المحيطة بوصفها عوامل تتحدد من خلالها فرص إنشاء الجماعة واستمرارها. ولا يغفل المؤلف عن التشديد على دور اتجاهات الممارسين تجاه طريقة العمل مع الجماعات، فكلما كانت الاتجاهات إيجابية، زادت فرص إنشاء الجماعة في المدرسة أو المجتمع المحلي. وينهي المؤلف الفصل بذكر أهم الامتيازات المترتبة على استخدام طريقة العمل مع الجماعات، والتي من أبرزها إمكان تقديم الخدمات لعدد أكبر من الأطفال بوساطة عدد محدود من الممارسين، ومن ثم تجاوز عقبة نقص الممارسين في مجال الطفولة.

ويستعرض المؤلف في الفصل الثاني الأساسات النظرية التي توجه عملية استخدام طريقة العمل مع الجماعات ومع الأطفال والمراهقين في المدارس والمجتمع المحلي. ويشرع في بداية الفصل باستعراض نظرية الضغوط من منطلق أن الأطفال يتعرضون لأحداث ضاغطة كثيرة تجعل بعضاً منهم غير قادر على مواجهة الصعوبات وتجاوزها. ويضرب الأمثال لهذه الضغوط، فنراه يسلط الضوء على التحولات الحياتية مثل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة المتوسطة، وهي العملية التي تتطلب مهارات جديدة إلى جانب التحولات الأخرى التي تأتي على أثر وقوع الطلاق أو حدوث الوفاة في الأسرة. كما يتحدث المؤلف عن الكوارث كأحد العوامل التي تستدعي استخدام الطريقة مع الأطفال والمراهقين، فغالباً ما تؤدي الزلازل والحرائق وسقوط الطائرات والتفجيرات إلى إصابة بعض الأطفال باضطراب ما بعد الصدمة.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى استعراض عمليات التفكير بوصفها أحد الجوانب

المهمة التي يجب التركيز عليها في العمل مع الأطفال الذين يعانون من أخطاء التفكير، والعجز في معالجة المعلومات، والنقص في قدرات حل المشكلات، وهي القدرات التي لا يستطيع الطفل أن يحقق التكيف مع الذات والآخرين في حال الافتقار إليها.

ويقدم المؤلف في الفصل الثالث الأنشطة التي تناط مسؤولية أدائها بقائد الجماعة الذي يعمل مع الأطفال والمراهقين، ففي طور التخطيط يحاول القائد أن يجيب عن الأسئلة المتعلقة بهوية الأعضاء المطلوب انضمامهم إلى الجماعة والغرض من إنشاء الجماعة مع تحديد موعد لقاءات الجماعة ومكانها. بعد ذلك ينتقل القائد إلى الطور الثاني من حياة الجماعة، وهو طور التشكيل، وفيه يسعى إلى اختيار الأعضاء الذين يناسبون الجماعة وتناسبهم وفق معايير محددة تضمن تجانس الأعضاء، كما يتضمن هذا الفصل الإشارة إلى الطور الخاص بعملية التحديد، وهي العملية التي يقوم من خلالها القائد بتحديد مستوى الأداء عند الأعضاء ونوع الاضطراب الذي يعاني منه الطفل، مع التشديد على استخدام المقاييس المناسبة التي يمكن من خلالها تحديد أداء الطفل بصدق وثبات مرتفع. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى استعراض الأنشطة والأساليب التي تناسب الأطفال والمراهقين. ومع مراعاة مراحل النمو الخاصة بالأطفال نجد أن القائد يتنقل بين الرسم والقصص وإجراءات الاسترخاء والمناقشة وأداء الأدوار تبعاً لنوع الغرض من الجماعة.

ويدعو المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى التفريق بين جماعات الأطفال والمراهقين، فجماعات الأطفال تستغرق جلساتها وقتاً أقل وتضم أعضاء أقل من جماعات المراهقين.

ويقرر المؤلف في الفصل الرابع أن التقويم عنصر مهم في إظهار قيمة طريقة العمل وفاعليتها مع الجماعات، وفي هذا السياق يقدم بعض الأساسيات المهمة في تقويم الطريقة مع الأطفال والمراهقين. ونجده يستعرض الأغراض الأساسية لعملية التقويم المتمثلة في تقديم الفهم الخاص بالآثار قريبة المدى وبعيدته للطريقة، إلى جانب تقويم طرق الممارسة المستخدمة مع الأطفال من حيث الكفاءة في إحداث التغيير. ويعرج المؤلف بعد ذلك في ذات الفصل إلى مجالات التقويم ويحصرها في تأثير طريقة العمل مع الجماعات في قدرات حل المشكلات عند الأطفال، والصحة

العقلية، واكتساب مهارات بناء العلاقات الاجتماعية والمحافظة عليها. كما يسترعي المؤلف انتباهنا إلى أهمية تحديد طبيعة البرنامج المنبثق عن طريقة العمل مع الجماعات من حيث كونه علاجياً ويرمي إلى التدخل مع الحالات المعتلة، أو وقائياً ويرمي إلى التدخل مع الحالات السليمة درءاً لتعرض الطفل للأزمات أو الاضطراب. ويوضح المؤلف في نهاية الفصل أن القائد هو المعني بإجراء التقويم، ويتعين عليه أن يحدد إذا ما كان التقويم معنياً بتشكيل الجماعة من حيث مناسبته، أو مخرجات الجماعة التي تقاس من خلال زيادة السلوك المرغوب أو انخفاض السلوك غير المرغوب بوصفه مؤشراً للنجاح.

ويعمد المؤلف في الفصل الخامس إلى تلخيص ما جاء في الفصول السابقة من الباب نفسه ويهيئ القارئ للفصول التي سيأتي على ذكرها في الباب الثاني. فيؤكد في البداية أن طريقة العمل مع الجماعات ومع الأطفال والمراهقين تعنى بتزويد هؤلاء بمهارات حل المشكلات الاجتماعية من خلال تزويد الأطفال بالخبرات التي تمكنهم من العمل مجتمعين في الوصول إلى أهداف مشتركة، ومن ثم تحديد البدائل المناسبة لحل المشكلات. أما عن تطبيقات الطريقة فيوضح المؤلف أنها تمتد إلى مجالات متعددة مثل طلاق الوالدين، والمهارات الاجتماعية، وتعاطي المخدرات، والانطوائية. ومن خلال استعراضه للدراسات التي حاولت تقويم الطريقة يقرر المؤلف أنها تؤكد على أن طريقة العمل مع الجماعات ترتبط بتغيرات إيجابية عند الطفل مثل تقدير الذات، ونظرته نحو الطلاق، واتجاهاته نحو الأقران والمدرسة.

ويستهل المؤلف الباب الثاني من الكتاب، وهو الخاص بتطبيقات الطريقة بالفصل السادس المتعلق بطلاق الوالدين وتداعياته على الأطفال. ومن خلال استعراضه للطلاق بوصفه مشكلة اجتماعية، يبين المؤلف أن للطلاق آثاراً على الأداء النفسي والاجتماعي عند الأطفال. فأطفال الأسر المطلقة يشعرون عادة بالقلق والإهمال والرفض إلى جانب الاكتئاب، ناهيك عن تعرضهم للتعثر الدراسي. وتأسيساً على ما تقدم يشرع المؤلف في توضيح الغرض من استخدام الطريقة مع هذه الفئة من الأطفال. فهذه الطريقة تهدف إلى منح الأطفال فرصة تمييز خبراتهم المرتبطة بالطلاق وإشراك أقرانهم في مشاعرهم المتعلقة بالموقف، ومن ثم تحسين قدراتهم الخاصة بتحقيق التكيف الاجتماعي. وغالباً ما يتم تشكيل الجماعات الخاصة بأطفال الأسر المطلقة من خلال تعرُّف هذه الحالات واختيار الأطفال المتقاربين في العمر، مع استخدام أساليب العلاج المعرفي مع هؤلاء في مجموعات

يتراوح عدد أعضائها بين أربعة أعضاء وسبعة. ويتلخص نشاط القائد في تحفيز الأطفال على المشاركة في النقاش والتمارين التي تساعد الطفل بدورها على اكتساب تقدير المشاعر والفهم الخاص بالعلاقات الأسرية.

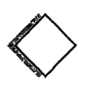
ويؤكد المؤلف من خلال الفصل السابع على إمكانية استخدام الطريقة وسيطاً يمكن من خلاله تطوير المهارات الاجتماعية وتحسين العلاقة بالأقران عند الأطفال. وهذا النوع من الجماعات يعتني بتمكين الطفل من بناء علاقات اجتماعية بناءه وتوفير الفرصة للأطفال الذين حرموا من الانتباه في الحصول عليه. كما يسمح هذا النوع من الجماعات بتقديم المهارات المطلوبة لكي يتقي الأفراد التعرض للرفض أو التجاهل أو الإقصاء. بعبارة أخرى، الغرض من هذا النوع من الجماعات يكون علاجياً في بعض الأحيان ووقائياً أحياناً أخرى، والمستفيدون من هذه الجماعات هم الأطفال الذين يظهر عليهم العداء والعدوانية والعجز في المهارات الاجتماعية. وهذا النوع من الجماعات بالذات يحتاج إلى قدر كبير من الإعداد الذي يضمن التجانس في الجنس والعمر والمستوى المهاري بين الأطفال، كما يتميز هذا النوع من الجماعات بالبناء الصارم، إذ يغلب أن يتم تحديد المحتوى المهاري الخاص بكل جلسة من جلسات الجماعة. ويعتمد القائد على أداء الأدوار بوصفه أسلوباً يكتسب الأطفال من خلاله المهارات المطلوبة كبناء العلاقات الاجتماعية، ويتم توظيف مواقف إما افتراضية وإما حقيقية تستثمر من أجل منح الأطفال فرصة التدريب على المهارات الجديدة.

مما لا شك فيه أن تعاطي المخدرات والتعرض لأمراض الصحة العقلية يشكل تهديداً للصحة العامة والتعليم الخاصين بالأطفال والمراهقين. من هنا كانت الحاجة إلى استخدام طريقة العمل مع الجماعات ومع الأطفال والمراهقين الذين يعانون من الاضطرابات الوجدانية والسلوكية بالإضافة إلى تعاطي المخدرات، وهذا هو موضوع الفصل الثامن. والغرض الرئيس الذي ترمي الطريقة إلى تحقيقه – كما يوضح المؤلف – هو التقليل من تأثير عوامل الخطر التي تزيد من فرص الإصابة بالاضطراب، وذلك من خلال تعليم الأطفال طرق مواجهة الضغوط. ويبدأ الإعداد لهذا النوع من الجماعات بتحديد الاضطرابات الأكثر انتشاراً في المجتمع المحلي أو المدرسة، ومن ثم إجراء المسح بغرض تحديد الأعضاء الممثلين الذين تنطبق عليهم شروط الاختيار. وتجدر الإشارة إلى أن لقاءات هذا النوع من الجماعات تتكرر لأكثر من مرة خلال الأسبوع، غير أن جلساتها تكون قصيرة ولا تتجاوز مدة الساعة.

وتتحدد الأنشطة التي يقوم بها قائد الجماعة بتزويد الأعضاء بمهارات متعلقة بإجراءات الاسترخاء، والتواصل، والتفاوض، وحل المشكلات، واحتواء الأفكار المزعجة.

يتحدث المؤلف في آخر فصل من الكتاب (التاسع) عن الأداء المدرسي بوصفه مجالاً لممارسة طريقة العمل مع الجماعات، ويدخل في ذلك الأمور المتعلقة بالحضور إلى المدرسة والأداء الأكاديمي والإنجاز الدراسي. فبالنسبة للأطفال نجد أن الخوف من المدرسة والغياب المتكرر هما الأكثر انتشاراً، كما نجد أن التسرب من الدراسة هو المشكلة الأكبر بالنسبة للمراهقين. ولمواجهة هذه المشكلات تعمل طريقة العمل مع الجماعات من أجل زيادة الحضور إلى المدرسة، ورفع الإنجاز لدى الطلبة، وذلك باستخدام أساليب تحفيزية تركن إلى توظيف الأقران في التخفيف من الصعوبات الأكاديمية الاجتماعية التي يعاني منها هؤلاء. والإعداد لهذا النوع من الجماعات يبدأ بتحديد إذا ما كان الأعضاء يعانون من نوع واحد من المشكلات أو عدة مشكلات في آن واحد. بعد ذلك تتم الاستعانة بالمهنيين من أجل قياس المشكلة التي يعاني منها الأطفال، كما هو الحال بالنسبة للدافعية، وغالباً ما يتم تحقيق أغراض الجماعة من خلال مساعدة الأعضاء في تمييز المشكلة، والإلمام بخطوات حل المشكلات، ومساعدة الآخرين في تعرُّف الحل، والوعي بالموارد الذاتية الكفيلة بحل المشكلة.

الآن وقد انتهيت من مراجعة هذا الكتاب القيم الجدير بأن تتم ترجمته إلى اللغة العربية، لا أجد مندوحة من ذكر بعض الملاحظات التي لا تقلل من قيمته؛ تمنيت لو أن الكتاب يتضمن جزءاً خاصاً بأخلاقيات ممارسة الطريقة مع الأطفال، وخصوصاً أن أخلاقيات العمل مع الأطفال لم تنل القدر المستحق من العناية، كما استرعى انتباهي عدم التفريق بين الجماعات العلاجية والجماعات الوقائية من حيث الأنشطة التي يقوم بها قائد الجماعة. وأخيراً لم يقدم المؤلف التوجيهات الخاصة بحجم الجماعة الخاصة بالأطفال على الرغم من حساسية هذا الجانب وتأثيره في فرص نجاح الجماعة.



اجتماع

المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي:
الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية

تأليف: فهد ثاقب الثاقب.
الناشر: لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1999.
عرض: فاطمة سلامة عياد*

يقع الكتاب الذي نحن بصدد عرضه في 400 صفحة وزعت في ستة عشر فصلاً تناول فيها الباحث ظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي بصورة تحليلية وشاملة. (والجدير بالذكر أن الكتاب عبارة عن دراسة مدعومة من جامعة الكويت).

ركز الفصل الأول على ظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي واهتمام وسائل الإعلام وجمعيات النفع العام وغيرها من المؤسسات بهذه الظاهرة، كذلك قدم عرضاً لنظرة المجتمع الكويتي إلى الطلاق على أنه مشكلة اجتماعية تهدد البناء الاجتماعي وإن كانت قابلة للحل. كذلك يقدم المؤلف في الفصل الأول مقارنة للطلاق في المجتمع الكويتي قديماً وحديثاً. وفي هذا السياق يقر الباحث بارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع حديثاً مقارنة بالماضي، وإن كان ذلك لا يعني أن الأسر كانت أكثر سعادة كما يرى الباحث، وفي هذا الفصل ربط الباحث بين التغير الاجتماعي وما تبعه من تغير في الأدوار وظاهرة الطلاق.

أما الفصل الثاني فقد عرض فيه الباحث الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة مبيناً أهداف الدراسة وأهميتها، كذلك قدم وصفاً وافياً للعينة من حيث السن والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي بالإضافة إلى انتمائهم المذهبي.

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ويحتوي الفصل الثالث على إحصاءات للطلاق ومعدلاته في الكويت مقارنة بغيرها في المجتمعات العربية الإسلامية والغربية، مع توضيح علاقة معدلات الطلاق بسن كل من الزوجين والأعمار، كذلك سنوات الزواج التي يحدث فيها الطلاق بمعدلات أكثر من غيرها مبيناً الفرق في ذلك بين الإناث والذكور. وفي هذا الفصل قدم عرضاً لجداول تبين معدلات الزواج والطلاق، كذلك يعرض الباحث لإجراءات الطلاق ومدى ارتباط صعوبة تلك الإجراءات بمعدلات الطلاق.

ويعرض الفصل الرابع للكيفية التي تم بها زواج الأفراد، والطريقة التي تمت بها إجراءات الخطبة، كذلك إذا ما كانت هناك فرص للتعارف قبل الزواج، وإلى أي مدى يكون الفرق في ذلك بين الشيعة والسنة، وهل هناك علاقة بين طبيعة تلك العلاقة وحدوث الطلاق. كذلك تطرق إلى الدور الذي تقوم به أسرتا الزوجين في إتمام الزواج.

وينتقل الباحث إلى الحديث عن أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في الفصل الخامس، وهو هنا يتحدث عن النمطين الرئيسين للطلاق وهما: الطلاق الرجعي والبائن، وهو هنا يتناول العلاقة بين نمط الطلاق وبعض العوامل المرتبطة بالمطلقين أنفسهم من حيث المستوى الاقتصادي والتعليمي والرغبة في الزواج ووجود أبناء ومرافقة الأهل وعدد سنوات الزواج وعمر المرأة عند الزواج والطلاق وغيرها من العوامل، ولا يفوت الباحث في ذات الوقت أن يدعم عرضه بالجداول والإحصاءات الشاملة.

أما مدة دوام العلاقة الزوجية وبعض المتغيرات مثل العمر عند الزواج وطريقة الزواج والمستوى التعليمي والاقتصادي للزوجين والانتماء الديني فهي الموضوعات التي طرحها الفصل السادس، حيث يعتقد الباحث أن المتغيرات التي تؤثر في الإقامة مع الزواج هي ذاتها العوامل المؤثرة في استقرار الزواج، ومن النتائج التي خلص إليها الباحث العلاقة بين العمر عند الزواج ومدة البقاء في الزواج، ويفسر الباحث هذه العلاقة باستقلالية القرار للأكبر سناً والتي تنبع بدورها من الاستقلال الاقتصادي.

أما الفصل السابع فيتعرض لما سماه الباحث بالمؤشرات أو الدلائل المرتبطة بالطلاق، والتي تشترك مع غيرها من العوامل بوصفها عوامل مؤدية له، إلا أن الباحث يرفض أن يسمي تلك العوامل بالأسباب، حيث يصعب تأسيس السببية في العلوم الاجتماعية، وهو محق في ذلك، ومن المؤشرات التي ذكرها الباحث مستنداً إلى استفتاء أفراد العينة: رفض العلاقة الجنسية أثناء الحمل، ورفض زيارة الأهل، وعدم التوافق النفسي، وتدخل الأهل أو صغر سن الزوجة أو الزوج. كذلك يشير هذا الفصل

بناء على نتائج هذه الدراسة إلى أن التفاعل الاجتماعي والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية بين الزوجين قبل الطلاق تكاد تكون معدومة بين معظم أفراد العينة.

وفي الفصل الثامن يتحدث عن الخلافات الزوجية المرتبطة والسابقة للطلاق، وفي هذه الدراسة سرد مفصل لنوعية تلك الخلافات ومدتها ونمط الطلاق، بالإضافة إلى عرض للفروق بين أفراد العينة في ذلك بناء على عدة عوامل ديمغرافية مثل السن عند الزواج والمستوى الاقتصادي والتعليمي والانتماء الديني.

أما قرار الطلاق فهو موضوع الفصل التاسع، وبقراءة هذا الفصل نستنتج أن اقتراح الطلاق كثيراً ما يأتي من الزوجة، أما قرار الطلاق وتنفيذه فهما أمران لا يتمان إلا برغبة الزوج وموافقته، ويربط الباحث بين قرار الطلاق وقرار الزوج، حيث إن الذكر في مجتمعنا العربي المسلم هو من يملك القدرة على اتخاذ القرار في هذا الصدد.

وفي الفصل العاشر يستعرض أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقات، وقد صنف الباحث هذه الأصناف إلى فئات ثمان هي:

1 – أسباب متعلقة بسوء المعاملة.

2 – السكن المستقل والإقامة مع الأهل.

3 – مشكلات جنسية.

4 – مشكلات التفاعل بين الزوجين.

5 – المشكلات المالية.

6 – النفور وعدم الاقتناع.

7 – المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك.

8 – مشكلات تعدد الزوجات.

ويتحدث الباحث بإفاضة شائقة عن الفرق بين أسباب الطلاق قديما وحديثا وعلاقة ذلك بتعليم المرأة واستقلالها الاقتصادي وتوقعاتها في الزواج، وهي أمور شابها كثير من التغير.

أما الفصل الحادي عشر فهو يعرض للآثار النفسية للطلاق والتي يجملها الباحث في: الشعور بالوحدة، وتدهور الصحة، وصعوبة التذكر، وصعوبات النوم، مع التأكيد على وجود الفروق الفردية، وهي فروق ناتجة عن اختلاف ظروف الزواج والطلاق

والمساندة العائلية والمستوى الاقتصادي والتعليمي وعدد الأبناء والرغبة في الطلاق، وكذلك فترة الزواج.

ويشتمل الكتاب أيضاً على التكيف المعيشي بعد الطلاق، وهو ما تطرق إليه الفصل الثاني عشر، ونلاحظ أن هذا الفصل يركز على الجانب الاقتصادي أو الدخل بعد الطلاق للمرأة المطلقة وأطفالها وعلاقة ذلك بإقامتها في سكن منفرد أو مع عائلتها أو مع زوج جديد، وهي أمور كما تبين ترتبط بإحساس المطلقة بالأمن المادي من عدمه، وكذلك بتفكيرها في الزواج مرة أخرى بوصفه وسيلة لحل المشكلات المترتبة على الطلاق.

أما الفصل الثالث عشر فيتناول بالبحث التكيف مع الحياة الاجتماعية بعد الطلاق، ويشير هذا الفصل إلى أنه وعلى الرغم من التغير النسبي في نظرة المجتمع إلى المطلقة فإن كثيراً من المطلقات يعانين من الصدمة، لا سيما عندما ينظر إليها المجتمع على أنها أخفقت في الحفاظ على زواجها، وأن المرأة في حاجة إلى التكيف الاجتماعي بعد الطلاق، لكن هذا التكيف بدوره يعتمد على عوامل عدة مثل موقف العائلة والأقارب والأصدقاء ووجود الأبناء وطول فترة الزواج وكذلك على من اقترح الطلاق، حيث يتبين أن المرأة التي استمر زواجها فترة طويلة والتي لم تقترح الطلاق تعاني من الصدمة أكثر من غيرها، كذلك يبين هذا الفصل دور أسرة المطلقة في مساعدتها على التكيف مع حياتها الجديدة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

وفي الفصل الرابع عشر يسلط الضوء على العلاقة بين المطلقة والمطلق، وينتهي إلى أن هذه العلاقة تتراوح بين الحب والحنين إلى العودة، والحقد والرغبة في الانتقام، وهي مشاعر تنطفئ تدريجياً، كما أن هذه العلاقة ترتبط بعوامل كثيرة، ويخلص الباحث إلى أن المطلق هو مركز اهتمام المطلقة بصرف النظر عن نوع مشاعرها تجاهه، فالعلاقة بين المطلقة وزوجها السابق لا تنتهي بقرار الطلاق، بل إن تلك العلاقة تؤثر في قرارات المرأة المطلقة وسلوكها فترة طويلة بعد الطلاق.

أما الفصل الخامس عشر فيستعرض علاقة المطلقين بالأبناء وطبيعتها بعد الطلاق، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات مثل عمر الأطفال، كذلك يتطرق الباحث إلى تأثير الطلاق النفسي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي في الأطفال في المجتمع الكويتي، ومقارنة ذلك بنتائج الدراسات التي أجريت على المجتمعات الغربية، وتناول أيضاً النقاط التي قد تكون طرقت لأول مرة في المجتمعات العربية علاقة الأبناء بزوج الأم أو زوجة الأب في حالة زواج المطلق أو المطلقة مرة ثانية.

أما الفصل السادس عشر فيتطرق إلى موضوع زواج المطلق أو المطلقة مرة ثانية والعوامل التي تدفعهما إلى الزواج مرة أخرى مستنتجاً أن الدوافع هي ذاتها التي دفعتهما إلى الزواج في المرة الأولى مثل الاعتماد الاقتصادي والحماية والرغبة في الإنجاب، كما يتطرق هذا الفصل إلى المقارنة بين الذكور والإناث في فرص الزواج مرة أخرى والعوامل المتعلقة به مثل السن وعدد سنوات الزواج السابق وعدد الأبناء وغير ذلك.

والكتاب إجمالاً ذو قيمة علمية وعملية عالية وخصوصاً للمهتمين بدراسة قضايا المجتمع ومشكلاته من مختصين وطلاب دراسات عليا وغيرهم، ومما يضيف إلى قيمة الكتاب أنه إحدى الدراسات «الإمبيريقية» النادرة التي أجريت على المجتمع الكويتي مستخدمة شريحة كبيرة من المجتمع المستهدف، وبانفتاح وموضوعية كبيرين. كما أن هذه الدراسة استندت إلى الإحصاءات والأرقام من مصادر موثوقة فيما يتعلق بمعدلات الزواج والطلاق وارتباط ذلك بكثير من العوامل الديمغرافية مثل مستوى التعليم، والحالة الاقتصادية والأعمار عند الزواج والطلاق، كذلك ربط الباحث بين الطلاق والسنوات التي استمرت فيها العلاقة الزوجية مبيناً أكثر السنوات تهديداً للعلاقة الزوجية.

والكتاب يكتسب أهمية خاصة لكونه إحدى الدراسات القليلة التي تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي بصورة عملية شاملة مستندة إلى الإحصاءات، وكذلك طرح الباحث بعض النقاط بصورة غير مسبوقة مثل زواج المطلقين وعلاقة الأبناء بالآباء المطلقين والعلاقة بزوجة الأب أو زوج الأم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب يتطرق إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للطلاق على الزوجين والأطفال شارحاً وبشكل مكثف العوامل التي تجعل من الطلاق حدثاً ذا تأثير سلبي في حياة الطفل. ويحسب للباحث مناقشته لدور أسرة كل من الزوجين في الزواج والطلاق، وأهمية دور أسرة الزوجة في المساندة الاجتماعية التي تقدمها لها بعد الطلاق. والكتاب هنا لا يغفل الخصوصية الحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية، حيث تتميز هذه المجتمعات بوجود دور لأسرتي الزوجين قبل الزواج وخلاله وبعد الطلاق، وهو أمر لا يلاحظ كثيراً في المجتمعات الغربية. وبشكل عام فإن هذه الدراسة جديرة بالقراءة ويمكن للمهتم بدراسة الطلاق، وأسبابه، وآثاره على الأسرة والمجتمع الاستناد إليه بثقة لما تتميز به من موضوعية ودقة وشمول وتحليل متعمق للنتائج. **فالكتاب في مجمله متميز في مجاله.**

Geography

Boundary Dispute between Qatar and Bahrain

Jasim Karam*

Boundary issues constitute one of a series of problems in the Arabian Gulf region. In addition, they reflect tensions in the area. Among these problems the Qatari-Bahraini dispute was a serious one. The root of this dispute goes back to the 19th century, that is when Great Britain had full control over the eastern part of the Arabian Peninsula.

The dispute not only affected the relationship between the two countries, but also threatened the existence of the Gulf Cooperation Council. In 1986 the two countries were on the edge of having a war, but due to the great efforts of King Fahad of Saudi Arabia this war was avoided. Instead, they agreed to raise this dispute to the International Court of Justice. This paper focuses on the historical roots of the dispute over the following islands: Fisht Aldibel, Howar, Jaradah, Jinan, in addition to Al Zubara area and the maritime boundary. It also discusses the International Court of Justice which gave Bahrain the islands of Howar and Jaradah; and Qatar gained the sovereignty over Al Zubara, Jinan, and Fisht Aldibel.

Key words: Qatar, Bahrain, Boundary dispute, Fisht Al Dibel, Howar, Jaradah, Zobarah, Jinan, International court of Justice.

* Dept. of Geography, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Economics

Corruption: Causes, Onsequenses and Cures

*Yousif K. Al-Yousif**

The present paper deals with the issue of corruption and its impact on economic development. The topic at hand has, over the last few years, been attracting the attention of scholars and policy makers alike for a number of reasons including: the spread of information resulting from technological advancement, the democratization of governments, and the adverse effects of corruption on the allocation and distribution of resources in both the developed and developing countries. In its exposition of the issues at hand, the paper draws on the most recent theoretical literature and the lessons of experiences from industrialized and developing countries. The paper is divided into three sections. Section I discusses the reasons for the spread of corruption. Section II explores how corruption affects economic development through macro-economic variables such as government expenditures, economic growth, investment, income distribution, and poverty. Section III proposes some remedies for corruption.

Key words: Corruption; Economic development; Accountability; Islamic values.

* Dept. of Economics, College of Business and Economics, U.A.E. University.

Psychology

Attitudes towards Computer: A Study of Gender Differences and other Variables

Ibrahim Shawky Abdelhamid*

This study aims to discover the gender differences in attitudes towards computers. A sample of 400 male and female students from Cairo University completed a questionnaire on Attitudes Towards Computers (ATC). These attitudes include three components; computer anxiety, computer liking and beliefs in computer benefits. Results revealed no significant differences on these components except one, i.e.; computer anxiety. So both males and females have positive computer attitudes. However, females scored a higher degree on computer anxiety owing to insufficient computer training or use. While males are less anxious, even there is neither training nor use. So they are more likely to own and use computers. Other results relating to the differences in computer attitudes among groups according to age, computer training and use have been discussed.

Key words: Attitudes towards Computer, Computer anxiety, Gender differences.

* Dept. of Psychology, Faculty of Humanities and Social Sciences, U.A.E. University.

Sociology

Social Support and its Relation to Blood Pressure in Kuwaiti Family

Yagoub Yousif Al-Kandari*

High blood pressure (BP) is a major health problem world-wide. Many factors, especially stress, affect blood pressure. The main goal of this study is to examine sociocultural changes within the Kuwaiti family structure and their relation to Systolic Blood Pressure (SBP) and Diastolic Blood Pressure (DBP) levels. A sample of 373 married women and men were examined in major hospitals throughout Kuwait. Socicultural and physical information were requested from participants through a questionnaire. Data were entered in a SPSS program and t-tests and correlations were the major statistical analysis. The more social support a person receives, the lower is his/her SBP and DBP.

Because of the support received within the extended family from relatives, members of such families had a lower BP. Family size is also important in maintaining a lower BP, i.e. the more people in the household, the lower the level of BP compared to people living along in the same household. Some significant differences were found between males and females. More studies are needed to examine other variables.

Key words: Kuwait family, Social support, Blood pressure, Diseases and health, Kuwait sociaty.

* Dept. of Sociology and Social Work, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Sociology

Values Change and its Effects on Women Status in the U.A.E. Society

"Compartive Field Study on a Sample of Educated Working and Non-Working Women"

Mohammed A. Almutawa*

The aim of this research is to study the changes of the social values and their effects on the women status. In order to achieve this aim, the study considered the general social structure through analysing women status within the national and international social changes and their effects on the local society. The study included data collection, field study and the use of qualitative and quantitative analysis.

The following conclusions were reached:

1 - Education played a main role in changing many social values regarding women status and their role in society specially in socialaziation and their ability in problem solving.

2 - Many factors motivate women to work such as; economic independence, helping their husbands in life expenses, and finally self satisfaction.

3 - Many factors hampered women's political partcipation such as; educational system which does not encourage the social awarness and its dependance on the use of traditional ways of teaching which are quite different from the current actual social life.

4 - There is general public opinion toward the positive participation of working and non-working women in society, allthough there are social, cultural, or personal, some obstacles.

Key words: Value change, Education, Work, Political participation.

* Department of sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, U.A.E University.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – لا يزيد عدد جداول البحث عن خمسة جداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general,eng,infoserv/db,dare.html





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريَّة علميَّة محكَّمة تتضمَّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٦٠ صفحة وأن لا يزيد على ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٧ د.ك	٣٧ د.ك
الدول الأجنبية	٣٧ دولاراً امريكياً	١٥٠ دولاراً امريكياً
الدول العربية	١٠ د.ك	٣٧ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ١٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية – رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.. إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- الببليوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولار للأفراد، ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:
ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451
تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705
E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.kW
Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS



المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر)
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الإداري والممارسات الإدارية
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية

- First Issue, November 1993
- A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4817028 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 فاكس: Fax: (965) 4817028

e-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw



علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير . ديناران للطلاب . 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد . 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات . مناقشات . عروض كتب . تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب: 26585 الصفاة . رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 . 4815453 . فاكس: 4812514

e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت.

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 30 No.2 2002

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.